القفزة الهائلة للصحافة في الصين

مراسلون بلا حدود

جدول المحتويات

المقدمة	3
عدد متزايد من العقبات أمام المعلومات	**4**
1 - كيف أعلنت بكين الحرب على الصحافة	**6**
• **إحكام الحزب قبضته على الإعلام**	**8**
انتشار الخطوط الحمراء	8
قبضة السيطرة الأيديولوجية	11
المراسلون يبتكرون لإحباط عمليات المراقبة	14
• **الصحفيون في مرمى النيران**	**18**
الصحافة المستقلة في طريقها لترك موقعها	19
الحصار الإعلامي في شينجيانغ	22
المراسلون الأجانب كشهود غير مرغوب فيهم	24
2 - هونغ كونغ: حرية الصحافة في حالة سقوط حر	**26**
• **قمع وسائل الإعلام المستقلة**	**28**
«الأمن القومي» مهما كلف الثمن	28
الصحفيون، الخروف الأسود الجديد	32
تفكيك Apple Daily	35
• **تدهور حرية الصحافة على مدى عقدين**	**37**
تدهور يمكن التكهن به	37
الصحفيون يواجهون العنف الجسدي	40
تلاعب كاري لام بالألفاظ	42
3 - عندما يصبح الوصول إلى المعلومات جريمة	**46**
• **هوس إبقاء الرأي العام تحت السيطرة**	**48**
كوفيد 19-: موجة من الحرية سرعان ما قُمعت	48
خضوع الإنترنت في الصين للمراقبة	51
الف طريقة و طريقة للمقاومة	55
• **مشروع مجتمعي يمنع الصحافة**	**58**
التصدير الناجح لنموذج الإعلام الصيني	58
فرض «قصة الصين»	62
الديمقراطيات تنظم مواجهة الدعاية	66
4 - مناشدات وتوصيات منظمة مراسلون بلا حدود	**68**
مناشدات إلى السلطات الصينية	70
مناشدة الحكومات والمؤسسات	70
توصيات للصحفيين	71
توصيات لوسائل الإعلام والناشرين والشبكات الاجتماعية	72
منظمة مراسلون بلا حدود تطلق منصة موارد تختص بسلامة الصحفيين	**74**
تقرير منظمة مراسلون بلا حدود: سعي الصين إلى إنشاء نظام إعلامي عالمي جديد	**75**
مسرد المصطلحات	76
الغلاف الأمامي من تصوير Badiucao	80

المقدمة

سباق محموم في الاتجاه الخاطئ

بقلم كريستوف ديلوار
الأمين العام

في بداية الألفية، وفي خضم نشوة طفرة اقتصادية غير مسبوقة، وبدون شك بسبب الحريات المتزايدة التي منحها الرئيس هو جينتاو والحزب الشيوعي، انفتحت وسائل الإعلام الصينية، قدر استطاعتها، على إجراء التحقيقات وتبادل الأفكار. من خلال التحقيقات المتعمقة، لا سيما في فضائح الفساد والصحة العامة، لم يكتف الصحفيون الصينيون بإعطاء مواطنيهم الوسائل لفهم تطور بلدهم، ولكن أيضًا لممارسة الضغط على جهاز الدولة من أجل معالجة بعض العيوب في النظام وحل بعض المظالم.

وبالطبع، ظل جوهر النظام الاجتماعي والسياسي مبهمًا تمامًا، ولكن يمكن للمرء أن يأمل أن يمتد مجال العمل الصحفي شيئًا فشيئًا إلى كل موضوع، بما في ذلك الأكثر أهمية. يمكن للمرء أن يتخيل دوامة الجاذبية، لأنه في الصين يجب غزو الحريات من الأطراف إلى المركز.

وضع الرئيس شي جين بينغ، الذي يتولى السلطة منذ عام 2013، حدًا وحشيًا لهذا الانفتاح الجزئي، وأعاد ثقافة إعلامية تليق بالعصر الماوي، حيث أصبح الوصول إلى المعلومات بحرية جريمة، وتقديم المعلومات جريمة أكبر. تحتل الصين، أكبر سجن في العالم للصحفيين، المرتبة 177 من أصل 180 في مؤشر حرية الصحافة العالمي لعام 2021، أي مكانين فقط فوق كوريا الشمالية، وهي دولة تعتبر فيها الصحافة مرادفة لدعاية الدولة.

يخضع تجديد أوراق اعتماد الصحفيين الصينيين الآن لاختبار معرفة «رأي» الرئيس ويتم فحص بصمتهم على الشبكات الاجتماعية. في ظل جنون سيطرته، يفكر النظام حتى في حظر وسائل الإعلام الخاصة في المستقبل القريب. إنه كابوس. لم يترك القمع هونغ كونغ تنعم بالحرية، والتي كانت ذات يوم رائدة في حرية الصحافة، حيث يتم الآن تنفيذ عدد متزايد من الاعتقالات باسم الأمن القومي في هونغ كونغ.

هذه «الردة الكبيرة إلى الوراء» للصحافة في الصين أصبحت مرعبة للغاية بالنظر إلى أن النظام لديه موارد مالية، وتكنولوجية هائلة تمكنه من تحقيق أهدافه. إن نظامها المتطور للرقابة على الإنترنت، «الجدار الناري العظيم» يُبقي مليار مستخدم للإنترنت في الصين منعزلين عن العالم، بينما يقوم جيش من المراقبين بفحص الرسائل الخاصة بحثًا عن محتوى تخريبي مزعوم. في المستقبل القريب، يهدد انتشار تقنيات المراقبة القائمة على التعرف على الوجوه، والذكاء الاصطناعي، والضمان الاجتماعي بجعل سرية مصادر الصحفيين وهمية.

في تقرير سابق نُشر في عام 2019 بعنوان مطاردة الصين لنظام إعلامي عالمي جديد، أوضحنا كيف تنفق بكين ببذخ لوضع حد لدور الصحافة كقوة مضادة وتطويعها بحيث تصبح أداة في خدمة الدعاية لصالح الدولة. توفر مبادرة الحزام والطريق، مشروع التنمية الاقتصادية الدولية الذي أطلقته الصين، ويضم 139 دولة (ثلثا سكان العالم)، جميع الفرص للنظام لتحقيق هذا الطموح.

إذا واصلت الصين هذا السباق المحموم إلى الوراء، فقد يفقد المواطنون الصينيون الأمل في أن يروا يومًا ما حرية الصحافة في بلدهم، وقد ينجح نظام بكين في فرض نموذجه المعادي محليًا وخارجيًا...

لكن من الممكن أيضًا أن يؤدي التحكم في المعلومات في النهاية إلى إلحاق الضرر بالنظام نفسه، ومن خلال منعه من تنفيذ إصلاحات، مما يجعل تعبئة الجماهير غير فعالة من خلال الدعاية. بشكل عام، من الممكن أن تؤدي التحقيقات الصحفية التي يجريها الصحفيون الصينيون والأجانب إلى رفع زاوية متزايدة الاتساع من الحجاب.

نعم هذا ممكن.

© Safeguard Defenders

عدد متزايد من العقبات أمام المعلومات

جدار الحماية العظيم

يشير مصطلح «جدار الحماية العظيم» إلى جهاز الرقابة على الإنترنت الصيني، ويقارن دوره كجدار حماية للكمبيوتر بسور الصين العظيم المعروف. النظام، والذي يسمح بحظر المواقع التي تعتبر غير مرغوب فيها ومراقبة التبادلات، تزداد صعوبة التحايل عليه.

عيون المتطفلين على الإنترنت

تتم مراقبة مجموعات المناقشات الصينية عبر الإنترنت عن كثب، ويتحمل مديروها المسؤولية الجنائية عن محتواها. من جانبها، أصبحت شبكة WeChat الاجتماعية بمثابة حصان طروادة لجهاز الشرطة: المحادثات الخاصة التي تستضيفها، غير المشفرة، يمكن أن تشاهدها السلطات دون سبب رسمي وتستخدم عادة كدليل في المحاكمات.

جيوش القائمين على النظام

«جيش فيفتي سنت» (Fifty Cent Army)، المكون من مسؤولي دعاية هواة يدفعون نصف يوان صيني (ثمانية سنتات أمريكية) لكل منشور يغمر الإنترنت بالتعليقات المؤيدة للنظام، بينما تقوم كتيبة من المتصيدين، تسمى ليتل بينكس«Little Pinks»، بمضايقة أولئك الذين ينتقدون الحكومة على الشبكات الاجتماعية المحلية والأجنبية. تم تعزيز هذا الإعداد مؤخرًا من خلال مجموعة من الشخصيات المؤثرة من الأجانب الذين تكون حساباتهم مزيفة أحيانًا وتتمثل مهمتهم في تشويه سمعة الصحفيين الغربيين.

«المراقبة السكنية في مكان محدد»

تم وضع نظام الاعتقال هذا الذي يحمل اسمًا مضللًا بشكل متعمد في عام 2012 بحجة مكافحة الإرهاب والفساد، ولا يشير إلى مجرد الإقامة الجبرية في المنزل، بل يشير إلى الحبس الانفرادي في «السجون السوداء» التابعة للنظام. هذه المعاملة القاسية، التي تنتهك الحق في الدفاع القانوني وغالبًا ما تكون مصحوبة بأعمال تعذيب، تُستخدم بانتظام لتحطيم الصحفيين المستقلين جسديًا وعقليًا.

قانون الأمن القومي (هونغ كونغ)

تم اعتماد قانون الأمن القومي في 30 يونيو 2020 من قبل نظام بكين لإنهاء الاحتجاجات المؤيدة للديمقراطية في هونغ كونغ. ومنذ ذلك الحين، استخدم هذا النص الغامض والشامل عن عمد كذريعة لقمع الأصوات المستقلة باسم مكافحة «الإرهاب» و«الانفصال» و«الفتنة» و«التواطؤ مع القوات الأجنبية»، وهي أربع جرائم يعاقب عليها القانون بعقوبة الإعدام في بر الصين الرئيسي وكثيرًا ما تُستخدم ضد الصحفيين.

دعوة «وقت الشاي»

إن دعوة «وقت الشاي» غير الضارة والمخادعة من المسؤولين عن الرقابة أو الدعاية هي طريقة مثبتة لترهيب الصحفيين الصينيين والمراسلين الأجانب. هذا الاجتماع، الذي يُلقى خلاله الصحفيون محاضرات بطريقة ودية نسبيًا، غالبًا ما يكون بمثابة التحذير الأخير قبل الاعتقال أو الطرد.

تطبيق الهاتف الذكي Study Xi, Strengthen the Country

منذ أكتوبر 2019، أُجبر الصحفيون الصينيون على تنزيل تطبيق Study Xi, Strengthen the Country، وهو تطبيق الهاتف الذكي الذي يهدف إلى تعزيز الدولة لتلقي وتجديد بطاقاتهم الصحفية. يسمح التطبيق للأطراف الخارجية بتنفيذ الأوامر وجمع المعلومات الشخصية دون علم المستخدم، مما يعرض الصحفيين ومصادرهم للخطر.

تعليمات الحزب اليومية

وسائل الإعلام الصينية وشركات الإنترنت، سواء كانت عامة أو خاصة، ملزمة باتباع تعليمات الحزب الشيوعي الصيني فيما يتعلق بالقضايا التي تعتبر حساسة، بما في ذلك التبت، وشينجيانغ، وهونغ كونغ، وتايوان، والفساد، والاضطرابات الاجتماعية، والمعارضين، وما إلى ذلك. حيث ترسل إدارة الدعاية التابعة لحزب المجتمع الصيني، والتي تراقب تصرفات 14 وزارة، إلى وسائل الإعلام قائمة يومية بالموضوعات التي يجب تسليط الضوء عليها، وقائمة أخرى بالموضوعات التي لا يجب تغطيتها تحت طائلة العقوبات.

اعترافات تلفزيونية قسرية

يُجبر الصحفيون المحتجزون من قبل النظام أحيانًا على «الاعتراف» بجرائمهم المزعومة على التلفزيون الحكومي، وهو عمل يتعارض مع كرامة الإنسان وافتراض البراءة الذي يفترض أنه يكفله الدستور الصيني. وفقًا لمنظمة Safeguard Defenders غير الحكومية، فقد بثت القنوات الحكومية الصينية اعترافات قسرية لما لا يقل عن 93 ضحية منذ عام 2013، بما في ذلك 30 صحفيًا وعاملاً في وسائل الإعلام، معظمهم قبل عقد محاكماتهم.

1 كيف أعلنت بكين الحرب على الصحافة

- اختبار أيديولوجي، رقابة، تحرش: منذ أن تولى الرئيس شي جين بينغ السلطة في أوائل عام 2013، شدد الحزب الشيوعي الصيني سيطرته بشكل كبير على الصحفيين. وبغض النظر عن الموضوع، فإن من يرفض الانصياع للرواية الرسمية يكون متهمًا بالإضرار بالوحدة الوطنية.

- إن مجرد التحقيق في موضوع يعتبر من المحرمات، أو نشر معلومات خاضعة للرقابة يمكن أن يؤدي إلى سنوات من الاحتجاز في سجون غير صحية، حيث يمكن أن تؤدي المعاملة السيئة إلى الموت. ومع ذلك، لا يزال عدد من الصحفيين ووسائل الإعلام المستقلة يقاومون ويواصلون تغطيتهم على الرغم من الخطر.

© Fred Dufour / AFP

إحكام الحزب قبضته على الإعلام

انتشار الخطوط الحمراء

«23 يوليو 2021 • فيما يتعلق بالأمطار الغزيرة التي تضرب خونان وأماكن أخرى، قم بتحويل تركيز التقارير نحو التعافي بعد الكوارث. بدون إذن مسبق، لا تنشر صورًا غير مصرح بها تُظهر جثثًا، ولا تتبع نبرة حزينة مبالغ فيها، أو تضج بالأحداث الماضية، أو تربط بينها. التقيد الصارم بالمعلومات الموثوقة فيما يتعلق بإحصاءات الإصابات أو الأضرار في الممتلكات. • لا تقم بالإبلاغ عن قضية ضرائب شينغ شوانغ. • سيعقد مجلس الدولة صباح اليوم مؤتمرًا صحفيًا حول تعقب أصول كوفيد - 19. لا تبلغ.»

الشرح: حركة #MeToo، العلاقات بين الصين وتايوان، احتجاجات التبت وهونغ كونغ: عدد قليل جدًا من الموضوعات يفلت من الرقابة.

© Noel Celis / AFP
© Lobsang Wangyal / AFP
© Makoto Lin / Office of the President (Taiwan)

في هذا الإشعار الذي تم إرساله إلى وسائل الإعلام في 23 يوليو 2021 والذي كشفت عنه وسائل الإعلام عبر الإنترنت China Digital Times، أُمر الصحفيون بتقليل تأثير الفيضانات القاتلة التي ضربت وسط الصين في ذلك الشهر (قيل إنها قتلت 302 شخصًا على الأقل، وترك 50 في عداد المفقودين، وتهجير مئات الآلاف) وعدم التحقيق في الأسباب، وعدم التشكيك في الحصيلة الرسمية. كما طُلب منهم تجاهل قضية تهرب ضريبي ضخمة تتعلق بتشينغ تشوانغ، الممثلة الصينية الشهيرة (سيتم تغريمها 46 مليون دولار أمريكي)، بالإضافة إلى قيام الحكومة الصينية بنسف مشروع منظمة الصحة العالمية للتحقيق في أصول جائحة كوفيد 19-. كل يوم، ترسل إدارة الدعاية بالحزب الشيوعي الصيني مثل هذه التعليمات إلى جميع وسائل الإعلام الصينية، والتي يتعين عليها اتباعها حرفيًا، أو مواجهة العقوبات.

في السنوات الأخيرة، شهد عدد «الخطوط الحمراء»، وهي الموضوعات التي من المحظور تغطيتها على الصحفيين، ارتفاعًا هائلاً. لا يتعين على الصحفيين فقط اتباع الرواية الرسمية فيما يتعلق بالموضوعات التي تعتبر حساسة، مثل التبت وتايوان وهونغ كونغ وشينجيانغ والفساد والاضطرابات الاجتماعية والمعارضين، إلخ، ولكن الآن، يحدث انتهاك صارخ للمادة 35 من الدستور الصيني والتي تكرس «حرية التعبير [و] الصحافة»، كما يُجبر الصحفيون على اتباع إرشادات الحزب في كل من اختيار مقالاتهم ومعالجاتهم.

لا يوجد موضوع يمكنه تفادي الرقابة

من الكوارث الطبيعية إلى حركة #MeToo، ومن الحياة الجنسية للطلاب، إلى السياسات الاقتصادية والمالية، أو حتى الاعتراف بالمهنيين الصحيين أثناء أزمة كوفيد - 19، هناك عدد قليل جدًا من الموضوعات التي تتفادى الرقابة. في أبريل 2020، قال ديفيد باندورفسكي، المدير المشارك لمركز أبحاث مشروع الإعلام الصيني، في مقابلة مع صحيفة واشنطن بوست إن قيادة الحزب الشيوعي الصيني تعتبر الصحافة «تهديدًا لاستقرار النظام».

© Philip Fong / AFP

يمكن للصحفيين الآن فقط التحقيق في القضايا التي تجري معالجتها بالفعل من قبل السلطات، مما يحرمهم من إمكانية نشر معلومات جديدة. في عام 2015، تم سحب الفيلم الوثائقي للصحفي تشاي تشينغ، «تحت القبة»، نتيجة تحقيق استمر لمدة عام في مشكلة التلوث في الصين، من منصات الفيديو الصينية بعد أسبوع من صدوره.

في مارس 2021، تم إدخال حكم في القانون الجنائي الصيني لحظر أي مناقشة تتحدى الرواية الرسمية للأحداث التاريخية الصينية. بعد شهرين فقط، حُكم على المعلق السياسي والصحفي السابق كيو تسيمينغ، الذي شكك في شفافية النظام الصيني فيما يتعلق بصدام حدودي عنيف بين الجنود الصينيين والهنود في يونيو 2020، بالسجن ثمانية أشهر بتهمة «التشهير بالأبطال والشهداء».

نهاية التعددية والانفتاح

خلافًا للاعتقاد السائد، لم تكن الرقابة دائمًا شديدة القسوة في الصين. منذ نهاية 1990، ولا سيما في ظل فترتي رئاسة هو غينتاو بين عامي 2003 و2013، استفادت وسائل الإعلام الصينية من مسارات الحرية الضيقة التي جاءت مصاحبة للتنمية الاقتصادية للبلاد. بدأ عدد منهم بالانفتاح على الصحافة الاستقصائية وتعددية الرأي، بقيادة جريدة Southern Weekly الشهيرة ومقرها قوانغتشو (باللغة الصينية: نانفانج تسومو)، التي اشتهرت في ذلك الوقت بنبرتها المستقلة، ونشرت قصصًا حول مواضيع تقدمية مثل الفساد، والفقر في المناطق الريفية.

كان هذا هو الحال أيضًا بالنسبة للصحفي الاستقصائي وانج كيقين وفريقه في صحيفة China Economic Times، الذي كشف عمله عن فضائح الفساد والصحة العامة مثل «قرى الإيدز» في عام 2001، والتي علم من خلالها العالم أن 2 مليون نسمة من سكان الريف باعوا دماؤهم للبقاء على قيد الحياة أصيبوا بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز. كما كشفوا عن وباء السارس (المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة) في عام 2003، والذي تمت تغطيته بعد ذلك ومناقشته في وسائل الإعلام الصينية.

الصحفيون الاستقصائيون «أنواع منقرضة»

وضع وصول الرئيس شي جين بينغ إلى السلطة في مارس 2013 حداً لهذا الانفتاح الخجول. ومن المفارقات أن الرئيس، الذي كانت عائلته ضحية للثورة الثقافية، قد أعاد ثقافة إعلامية تليق بالعصر الماوي. تحت ستار الحملة على «الشائعات عبر الإنترنت» والتي امتدت لاحقًا إلى أي محتوى «مبتذل»، استولى القائد الجديد بسرعة كبيرة على وسائل الإعلام المحترفة بينما كان يقود حملة قمع عنيفة ضد الصحفيين، والمدونين غير المحترفين.

لقد أدت «حرب» الحكومة على الصحافة الاستقصائية إلى ثني غرف الأخبار عن استثمار الوقت والموارد في التحقيقات المطولة، والمكلفة التي قد تتعرض للرقابة، أو قد تؤدي إلى وقوع وسائل الإعلام ومحرريها في مشاكل إدارية وقانونية خطيرة. وفقًا لدراسة أجرتها جامعة صن ياتصن ومقرها قوانغتشو، حيث استشهدت بها منظمة فريدوم هاوس غير الحكومية ومقرها الولايات المتحدة، انخفض عدد الصحفيين الاستقصائيين في الصين بنسبة 58٪ بين عامي 2011 و2017، وهو انخفاض مثير لدرجة أن ليو هو، صحفية مقيمة في الصين في مقاطعة سيتشوان والتي احتُجزت لمدة عام بين 2013 و2014، لصحيفة New York Times في عام 2019 إنها أصبحت «نوعًا منقرضًا». في الواقع، فإن معظم وسائل الإعلام تكتفي الآن بإسناد مقالاتها إلى الرسائل المرسلة من وكالة دعاية شينخوا.

الخلاصة:

جرائم الجيب «لإسكات الصحافة»

لإسكات الصحفيين، يتهمهم النظام الصيني بـ «التجسس» أو «التخريب» أو «انتقاء الخلافات وإثارة المتاعب»، وهي ثلاث «جرائم جيب»، وهو مصطلح يستخدمه خبراء القانون الصيني لوصف الجرائم التي تم تعريفها على نطاق واسع لدرجة أنه يمكن تطبيقها على أي نشاط تقريبًا.

«التجسس»

- **التعريف:** يُعرِّف القانون الصيني أسرار الدولة على أنها «أمور تؤثر على أمن الدولة ومصالحها»، ويقدم قائمة واسعة للغاية بالموضوعات المحتملة، لدرجة أنها قد تكون بيانات صناعية، أو تواريخ ميلاد قادة الحزب. ونظرًا لأن القائمة ليست شاملة، يمكن للسلطات على أي حال تصنيف أي معلومات بأثر رجعي على أنها من أسرار الدولة.
- **الأساس القانوني:** المادتان 110 و111 من القانون الجنائي الصيني؛ قانون حراسة أسرار الدولة.
- **أقصى عقوبة:** عقوبة السجن مدى الحياة («كل من يقدم بشكل غير قانوني أسرار الدولة [...] إلى خارج البلاد»، والمعروف أكثر باسم «إفشاء أسرار الدولة في الخارج») والسجن مدى الحياة («التجسس»).
- **تفاصيل أكثر:** نظرًا لأن المحاكمات المتعلقة بأسرار الدولة المزعومة تُعقد خلف أبواب مغلقة، فلا يمكن لأي دبلوماسي أو صحفي حضورها.
- **عدد الصحفيين المحتجزين حاليا بموجب هذا الاتهام:** ثمانية على الأقل.
- **الأهداف الرئيسية:** صحفيون أجانب صينيون المولد، مثل مذيعة أخبار الأعمال الأسترالية تشنغ لي، والمعلق السياسي الأسترالي يانغ هينغ جون، اللذان اعتُقلا في 2020 و2019 على التوالي، والناشر السويدي غوي مينهاي، المحتجز منذ عام 2015 وحُكم عليهما بالسجن لمدة عشر سنوات في 2020.

«التخريب»

- **التعريف:** «كل من ينظم، أو يخطط أو يعمل لتقويض السلطة السياسية للدولة، والإطاحة بالنظام الاشتراكي» و«كل من يحرض على تقويض السلطة السياسية للدولة، وإسقاط النظام الاشتراكي من خلال نشر الشائعات، والافتراءات، أو غير ذلك من الطرق.»
- **الأساس القانوني:** المادة 105 من قانون العقوبات الصيني.
- **أقصى عقوبة:** السجن المؤبد («التخريب») و«أكثر من 5 سنوات» («التحريض على تقويض سلطة الدولة»).
- **تفاصيل أكثر:** لا يشترط القانون إثبات وجود فعل تخريبي محتمل، أو حقيقي لتسميته جريمة. عادة ما يتم رفض السماح لمحاميّ وأقارب المتهمين بتهم «التخريب» بزيارة هؤلاء المتهمين.
- **عدد الصحفيين المحتجزين حاليا بموجب هذا الاتهام:** 13 على الأقل.
- **الأهداف الرئيسية:** المعلقون السياسيون مثل جوو قوان، المحتجز منذ 31 يناير 2020 لنشره معلومات عن جائحة كوفيد - 19، وحكم على وو غان بالسجن ثماني سنوات في عام 2017 بعد رفضه لفساد بعض كبار مسؤولي الحزب الشيوعي الصيني.

«إثارة الخلافات وإثارة المتاعب»

- **التعريف:** «كل من يقوض النظام العام بسلوك استفزازي ومزعج»، والمعروف أكثر باسم «انتقاء الخلافات، وإثارة المتاعب».
- **الأساس القانوني:** المادة 293 من قانون العقوبات الصيني.
- **أقصى عقوبة:** خمس سنوات سجن (عشر سنوات في حالة التكرار).
- **تفاصيل أكثر:** لا يعرّف القانون مفهوم «تقويض النظام العام». في عام 2013، تم توسيع نطاق هذا القانون ليشمل المحتوى المنشور على الإنترنت، مما يجعله «جريمة جيب» مثالية لقمع نشر المعلومات المزعجة للنظام.
- **عدد الصحفيين المحتجزين حاليا بموجب هذا الاتهام:** تسعة على الأقل.
- **الأهداف الرئيسية:** الصحفيون غير المحترفين مثل كاي واي و تشين ماي، حُكم عليهما في أغسطس 2020 بالسجن لمدة 15 شهرًا لإعادة نشر مقالات إخبارية خاضعة للرقابة تتعلق بوباء كوفيد - 19. ليو ياناي، حُكم عليها في أبريل 2020 بالسجن لمدة أربع سنوات بسبب مقالاتها على الإنترنت حول القادة الصينيين، وحُكم على تشانغ تشان، الحائز على جائزة منظمة مراسلون بلا حدود 2021 لحرية الصحافة، في ديسمبر 2020 بالسجن لمدة أربع سنوات لتغطيته المراحل الأولى من كوفيد - 19 في ووهان.

في فبراير 2016، تمت دعوة الصحفيين من وسائل الإعلام الحكومية في البلاد للإشادة بحرارة بالرئيس «شي» أثناء مروره في جولة تفقدية.

© Ma Zhancheng / AP

قبضة السيطرة الأيديولوجية

تم توضيح دور الصحفيين في الصين في إطار دليل الدعاية الذي يتم إعطاؤه لمسؤولي الحزب الشيوعي الصيني. تم نشر محتواه من قبل ويكيليكس في عام 2007 وفي مذكرة داخلية من المكتب العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني. هذا الأخير، المعروف باسم «الوثيقة رقم 9»، تم نشره في عام 2013 من قبل مراسلة Deutsche Welle، جاو يو، مما أدى إلى الحكم عليها بالسجن لمدة خمس سنوات رهن الإقامة الجبرية بتهمة «إفشاء أسرار الدولة في الخارج».

في دليل الدعاية، يوصف الصحفيون صراحةً بأنهم أداة للدولة «لتشكيل جيل بعد جيل من الاشتراكيين الجدد» ومن المتوقع أن يتعاملوا بشكل صحيح مع «توازن المديح وفضح المشاكل»، وهو تعبير ملطف يعبر عن الرقابة الذاتية للنفس. أما «الوثيقة رقم 9»، فتعتبر أن «فكرة الغرب عن الصحافة» تتحدى «المبدأ الصيني القائل بضرورة إخضاع الإعلام ونظام النشر للانضباط الحزبي».

© Simon Song / South China Morning Post

في عام 2016، أطلق شي جين بينغ إصلاحًا إعلاميًا كبيرًا يهدف إلى تعزيز قبضة الحزب الشيوعي الصيني على وسائل الإعلام. خلال جولة تفقدية في وسائل الإعلام الرئيسية الثلاثة في البلاد (CCTV، وصحيفة بيبولز دايلي، ووكالة أنباء شينخوا)، لم يتردد في مطالبة الصحفيين باتباع قيادة الحزب و«نقل إرادتها ومقترحاتها لحماية سلطتها ووحدتها» من خلال التركيز على التقارير«الإيجابية «. بمعنى آخر: أن تكون متسقة مع الدعاية الرسمية. طالبًا الولاء المطلق من وسائل الإعلام الحكومية، يعتقد شي جين بينغ أنه «يجب أن يكون الحزب هو اسم العائلة».

المدونات الشخصية ممنوعة

بعد عام واحد فقط، لم يعد للصحفيين الحق في الاحتفاظ بمدونة شخصية، والتي كانوا قادرين على استخدامها سابقًا لمشاركة القصص الخاضعة للرقابة من قبل محرريهم. كما مُنعوا من اقتباس معلومات من الشبكات الاجتماعية إذا لم يتم «تأكيدها» من قبل السلطات. حتى وسائل الإعلام الأجنبية الموجودة في الصين لم تعد قادرة على نشر المحتوى بحرية عبر الإنترنت؛ يجب أن توافق إدارة الدولة على أي منشور ذي طبيعة إعلامية قبل تحميله.

الآن، غالبًا ما يستخدم مصطلح «العاملون في مجال الإعلام» بدلاً من «الصحفيين» في البيانات الرسمية، حتى تلك التي أدلى بها اتحاد الصحفيين لعموم الصين (ACJA).

دراسة فكر تشي

في 8 أكتوبر 2021، اقترحت اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح، وهي وكالة تابعة لمجلس الدولة، خطة لتشديد الاستثمارات الخاصة، والتي تحدد أن وسائل الإعلام الممولة من «رأس المال غير العام» لن «تشارك في جمع الأخبار وتحريرها وبثها»، بما في ذلك «الأخبار الصادرة عن جهات خارجية». في حال إقراره، يمكن لهذا القانون أن يرسخ القيود القائمة ويشدد قبضة النظام على البيئة الإعلامية بالإضافة إلى إسكات الأصوات المستقلة المتبقية.

بعد أسبوع، أعلنت الإدارة العامة للصحافة والمطبوعات أن الصحفيين المحترفين سيضطرون قريبًا إلى الخضوع لما لا يقل عن 90 ساعة في السنة من «التدريب المستمر» مع التركيز جزئيًا على «فكر شي جين بينغ». ستؤخذ مشاركة الصحفيين في هذا التدريب، وكذلك بصمتهم على وسائل التواصل الاجتماعي، في الاعتبار عند تجديد بطاقاتهم الصحفية.

في ظل ولاية الرئيس شي جين بينغ، أصبح الولاء الفردي للحزب الشيوعي الصيني ولقائده شرطًا أساسيًا للعمل كصحفي. يقع الصحفيون في قبضة خنق كاملة للسيطرة الأيديولوجية، والتي يرمز إليها مطلب تنزيل تطبيق التجسس Study Xi, Strengthen the Country، على هواتفهم الذكية.

القيادة لهذه الصحفية وأقرانها: «نقل إرادة الحزب ومقترحاته وحماية سلطته ووحدته.»

© Nicolas Asfouri / AFP

الخلاصة:

© Reuters

أجبر الصحفيون على تنزيل تطبيق تجسس

لا يسمح تطبيق الدعاية «Study Xi, Strengthen the Country» للنظام فقط بتقييم ولاء الصحفيين لعقيدته، ولكن أيضًا بالتجسس على محتوى هواتفهم الذكية.

منذ أكتوبر 2019، من أجل الحصول على بطاقاتهم الصحفية وتجديدها، كان على الصحفيين الصينيين اجتياز اختبار الولاء لعقيدة الحزب الشيوعي الصيني، والرئيس شي جين بينغ، وهو اختبار متاح فقط في تطبيق الهاتف الذكي Study Xi, Strengthen the Country، مما يجبرهم على تنزيله.

ومع ذلك، كشفت شركة الأمن السيبراني الألمانية Cure 53 أن التطبيق، الذي صممه عملاق التجارة الإلكترونية Alibaba من أجل CCP، يمكن أن يتيح جمع المعلومات الشخصية دون علم المستخدم. من بين الميزات الأخرى، سيكون لديه القدرة على تعديل الملفات وتنزيل التطبيقات وإجراء مكالمات هاتفية وتشغيل ميكروفون الجهاز.

توصي منظمة مراسلون بلا حدود (RSF) بشدة الصحفيين بتجنب تنزيل هذا التطبيق، مما قد يعرض أمنهم، وأمن مصادرهم للخطر. إذا كان تثبيت التطبيق ضروريًا للغاية، فننصحك بذلك على جهاز معين مخصص لهذا الغرض فقط ولا يحتوي على أي معلومات حساسة.

المراسلون يبتكرون لإحباط عمليات المراقبة

مع تزايد القمع، يُجبر الصحفيون في الصين على توظيف طُرق استراتيجية لإجراء تحقيقاتهم دون لفت انتباه السلطات. في عام 2019، تظاهرت إيزوبيل يونغ وفريقها في موقع الأخبار الدولي VICE News بأنهم سائحون لتصوير فيلم وثائقي بكاميرا خفية عن قمع جماعة الأويغور العرقية في شينجيانغ. ومع ذلك، فإن هذه الاستراتيجية لها حدودها - فبمجرد نشر الفيلم الوثائقي على الإنترنت، اعتبر الصحفي أن العودة إلى الصين تنطوي على مخاطرة كبيرة.

في شنغهاي، اتخذ مراسل الإذاعة الوطنية العامة السابق فرانك لانغفيت تقنية التقليد خطوة إلى الأمام من خلال تشغيل خدمة سيارات أجرة مجانية مقابل إجراء مقابلة من عام 2011 إلى عام 2016. ولم يخف الصحفي هويته وقدم بثًّا محتملاً بموافقة ركابه.

الصحفيون الممنوعون من العمل على أرض الواقع في الصين، وهم يعملون أيضًا من مصادر المعلومات العامة. قام مراسل أسوشيتد برس يانان وانغ، ونائب رئيس تحرير السياسة الخارجية جيمس بالمر، وقسم الفيديو في صحيفة لو موندالفرنسية ، بالتحقيق عن بعد في قمع مجموعة الأويغور العرقية في شينجيانغ من خلال التحقق من المشتريات العامة للصين، وصور الأقمار الصناعية، والصور التي تم جمعها عبر الشبكات الاجتماعية.

الصحفية ميغا راجاجوبالان، المديرة السابقة لمكتب بكين للمطبوعات التي تتخذ من نيويورك مقراً لها، Buzzfeed News، مُنحت جائزة بوليتزر لعام 2021، إلى جانب زملائها أليسون كيلينج وكريستو بوشيك، لإجراء تحقيق باستخدام صور الأقمار الصناعية لإثبات حقيقة الأمر الهائل، اعتقال الأويغور.

دافع لإجراء محادثة: تبادل غير معتاد قدمه فرانك لانجفيت مراسل إذاعة *National Public Radio* في شنغهاي من *2011* إلى *2016*.

© Kuan Yang

الشبكات الاجتماعية والسجلات العامة وصور الأقمار الصناعية: عندما يُمنع الصحفيون من الوصول إلى الميدان، يستخدمون المعلومات العامة للتحقيق.

© Teh Eng Koon / AFP

حماية المصادر

كما أصبحت حماية هويات الصحفيين وهويات مصادرهم قضايا رئيسية. شاركت تشانغ جي، وهي مساعدة سابقة في Washington Post في بكين، في عام 2017 أنها استخدمت بشكل متكرر بطاقات SIM مسبقة الدفع، وهواتف مستعملة للتواصل مع نشطاء حقوق الإنسان حتى لا تتمكن الشرطة من تعقبها.

أوضح جيالتسن تشويداك، الصحفي المنفي الذي يغطي أخبار التبت لصالح Voice of America، في مارس 2021 أنه يستخدم دائمًا برنامج تشويه الصوت عند التحدث إلى مصادره على تطبيق WeChat والمدونات الصغيرة الصينية الأخرى التي يمكن أن تتسلل إليها السلطات.

WeChat هو تطبيق المراسلة الأكثر استخدامًا من قبل «الشتات التبتي»، وخاصة من قبل الصحفيين، لكن مخاطر الكشف عن البيانات تجبرهم على استخدام هواتف متعددة والتحدث بلغة مشفرة. ساعد هذا في التخفيف من مخاطر المراقبة، لكنه لا ينفيها تمامًا، كما أوضح أحد الصحفيين المجهولين في ورقة بحثية نُشرت في عام 2021 عن وسائل الإعلام التبتية في المنفى.

احتياطات اللغة

لا يُعد التحقيق الجزء الخطير الوحيد من العمل. بالنسبة للصحفيين الصينيين، يمكن أن يكون نشر المعلومات الخاضعة للرقابة بمثابة تذكرة ذهاب فقط إلى السجن. في مدينة قوانغتشو، تدعو وسائل الإعلام الرئيسية مثل Southern Metropolis Dailyو Southern Weekly و the Yangcheng Evening News الخبراء القانونيين الصينيين لتقييم المخاطر التي قد يواجهونها في تحقيقاتهم، وتقديم المشورة لهم بشأن اختيارهم للمفردات. أوضح أحد المحامين، الذي طلب عدم ذكر اسمه: نحن نعرف كيفية تأطير المشكلات بشكل صحيح وفقًا للقانون. نحن في الواقع نستخدم اللغة الرسمية لتحدي الإيديولوجية الرسمية.»

يستخدم الصحفيون أيضًا احتياطات لغوية مختلفة لإبلاغ الجمهور دون تعريض أنفسهم للمخاطر؛ على سبيل المثال، من خلال الامتناع عن تسمية المسؤولين مباشرة، أو تصوير الحكومة في شكل إيجابي، أو من خلال تقديم النقد في شكل اقتراحات.

انشر بأي ثمن

مواجهة الرقابة تجبر الصحفيين على استخدام وسائل سرية لنشر المعلومات التي يجمعونها. عندما ترفض وسائل الإعلام المحلية قصصهم، يلجأ الصحفيون الصينيون أحيانًا إلى وسائل الإعلام الأجنبية. هذا ما فعلته فيكي تشو، الصحفية الصينية المقيمة في أستراليا، عندما عملت على موضوع يتعلق بمشكلة اضطهاد الأويغور لصحيفة New York Times في عام 2019. لم يكن بدون عواقب: بالإضافة إلى تلقيها التهديدات، أصبحت هدفًا لحملة تشهير وطنية في أبريل 2021.

المنشور المجهول على وسائل التواصل الاجتماعي هو الملاذ الأخير للصحفيين للتواصل عندما يخضع للرقابة. هذا ما فعله أقارب الصحفية الاستقصائية هوانغ تسوقين - بعد اعتقالها في سبتمبر 2021، قاموا بمشاركة معلومات حول وضعها، إلى جانب الهاشتاج #FreeXueBing عبر حسابات مجهولة على Twitter وFacebook وGithub.

هذه الوسائط الإعلامية تتحدى الرقابة

على الرغم من الرقابة والضغوط المتزايدة من بكين، واصل عدد من وسائل الإعلام المستقلة، ومقرها في الصين وأماكن أخرى، التحقيق وإبلاغ الجمهور بالأمور الحالية في العالم الناطق بالصينية.

البر الرئيسي للصين

Caixin

تأسست في عام 2009 في بكين، حيث تعتبر صحيفة Caixin الأسبوعية وموقعها الإلكتروني الثنائي اللغة الصينية والإنجليزية أكثر وسائل الإعلام السائدة استقلالية في الصين، مما يثير باستمرار الخطوط الحمراء للنظام. في عام 2020، على الرغم من الرقابة المتزايدة، شكك تحقيق Caixin في العدد الرسمي لوفيات كوفيد - 19 في ووهان. في أكتوبر 2021، تمتازالةCaixin من القائمة الرسمية لوسائل الإعلام التي يمكن اعتبارها مصادر إخبارية.

caixin.org

حركة المواطنين الصينيين

هذا الموقع الإخباري باللغة الصينية، والذي تأسس في عام 2014 عقب اعتقال الكاتب والمعلق السياسي الصيني شو تشيونغ، يغطي أخبار المجتمع المدني وحقوق الإنسان في الصين.

cmcn.org

Zhongxun

(معلومات للجمهور)

هذا الموقع الإخباري باللغة الصينية، والذي تأسس عام 2018، ينشر تقارير للصحفيين الصينيين غير المحترفين، ويستضيف أيضًا محتوى خاضع للرقابة من قبل النظام.

Zhongxuncn.blogspot.com

Tianwang 64

وثق هذا الموقع الإخباري باللغة الصينية، والذي تأسس في عام 1998، عشرات الآلاف من انتهاكات حقوق الإنسان في الصين وفاز بـجائزة منظمة مراسلون بلا حدودفي عام 2016. يقضي مؤسسها، الصحفي الاستقصائي هوانغ قي، الحائز على جائزة منظمة مراسلون بلا حدود لحرية الصحافة لعام 2004، حاليًا عقوبة بالسجن لمدة 12 عامًا بتهمة «إفشاء أسرار الدولة في الخارج».

64tianwang.net

Weiquanwang

(شبكة الدفاع عن الحقوق)

هذا الموقع الإخباري الناطق باللغة الصينية، والذي تديره شبكة من المتطوعين، يقدم منذ عام 2008 تقارير عن انتهاكات حقوق الإنسان في الصين، بما في ذلك الاعتقالات، والاختفاءات، والاحتجاز غير القانوني للنشطاء والصحفيين.

wqw2010.blogspot.com

Minsheng Guancha

(منظمة الحقوق المدنية ومراقبة سبل العيش)

يغطي هذا الموقع الإخباري الناطق باللغة الصينية، والذي تأسس في عام 2006، الانتهاكات المرتكبة ضد الطبقة العاملة، بما في ذلك العمال والمعلمين، فضلاً عن عمليات الإخلاء القسري في المدن الكبرى. حُكمعلى مؤسسها، ليو فييو، في عام 2019 بالسجن خمس سنوات بتهمة «التحريض على التخريب».

msguancha.com

هونغ كونغ

Citizen News

تم إطلاق هذه الوسائط الإعلامية الإلكترونية غير الهادفة للربح باللغة الصينية في عام 2017 من قبل مجموعة من عشرة من قدامى الصحافيين في هونغ كونغ. منذ عام 2021، تقوم بإنتاج برنامج تلفزيوني حول الشؤون الصينية الجارية بالتعاون مع الطاقم السابق لبرنامج «China Beat» الشهير، والذي كان يُبث سابقًا على قناة i-CABLE.

hkcnews.com

صحافة هونغ كونغ الحرة

تأسس موقع صحافة هونغ كونغ الحرة في هونغ كونغ في عام 2015، وهو موقع إخباري غير هادف للربح يتم تمويله من الجمهور باللغة الإنجليزية، ويغطي الأخبار حول العالم الناطق باللغة الصينية.

hongkongfp.com

InMedia

تصف هذه الوسائط الإعلامية على الإنترنت باللغة الصينية، والتي تم إطلاقها في عام 2004، نفسها بأنها «منصة إخبارية وإعلامية مستقلة للحركات الديمقراطية والاجتماعية» وتفتح أعمدتها على المقالات والتقارير من صحفيين غير محترفين في هونغ كونغ.

inmediahk.net

Stand News

هذا الموقع الإخباري المستقل والعام باللغة الصينية، والذي تأسس في هونغ كونغ في عام 2014، يغطي السياسة والمجتمع الصيني ويدافع عن قيم «الديمقراطية وحقوق الإنسان والحرية وسيادة القانون والعدالة».

thestandnews.com

تايوان

The Reporter

تأسس هذا الموقع الإخباري غير الهادف للربح والذي يتخذ من تايوان مقراً له باللغة الصينية في عام 2015، وهو يركز على إعداد التقارير والتحقيق في العالم الناطق بالصينية. وقد حصلت على 62 جائزة صحفية، بما في ذلك جائزة الصحافة لحقوق الإنسان لعام 2020 في هونغ كونغ لتقرير عن «معسكرات إعادة التثقيف» في شينجيانغ.

twreporter.org

سنغافورة

Initium Media

حصل هذا الإعلام المتخصص على الإنترنت باللغة الصينية، والذي تم إطلاقه في عام 2015 في هونغ كونغ، على أربع جوائز في عام 2020 من جمعية الناشرين في آسيا (SOPA) لعمله الصحفي. لتجنب الضغط، قررت شركة Initium Media في أغسطس 2021 نقل مقرها الرئيسي إلى سنغافورة.

theinitium.com

الهند

Tibet Post International

تأسس هذا الموقع الإخباري بثلاث لغات (الإنجليزية والتبتية والصينية) في عام 2007 من قبل مجموعة من الصحفيين التبتيين المنفيين في دارامسالا (شمال الهند)، ويغطي في الغالب انتهاكات حقوق الإنسان في منطقة التبت ذاتية الحكم في الصين.

thetibetpost.com

الولايات المتحدة

Boxun News

منذ عام 1998، ينشر هذا الموقع الإخباري باللغة الصينية مقالات من قبل صحفيين صينيين غير محترفين حول معلومات خاضعة للرقابة من قبل النظام مثل الأوبئة، وانتهاكات حقوق الإنسان، وفضائح الفساد والكوارث الطبيعية.

boxun.com

China Digital Times

توفر هذه الوسائط الإعلامية ثنائية اللغة الصينية والإنجليزية عبر الإنترنت والتي تأسست عام 2003 في الولايات المتحدة معلومات قيمة حول الدعاية، والرقابة، والمراقبة الإلكترونية في الصين من خلال تحليل، وترجمة توجيهات إدارة الدعاية، والخطاب الرسمي والكلمات الرئيسية الخاضعة للرقابة.

chinadigitaltimes.net

Mingjing News

Mingjing News هو موقع إخباري تشاركي يغطي السياسة الصينية، والأعمال التجارية، والقضايا الاجتماعية والتاريخ. في عام 2014، كان هدفًا لهجمات إلكترونية بعد الكشف عن معلومات حول تحقيق حكومي سري مع عضو اللجنة الدائمة للمكتب السياسي للحزب الشيوعي تشو يونغ كانغ، مما أدى إلى محاكمة مغلقة، وحكم عليه بالسجن مدى الحياة.

mingjingnews.com

الصحفيون في مرمى النيران

إذا تجرأ الصحفيون على إدانة فساد المسؤولين، أو نشر رسوم كاريكاتورية ساخرة، أو الدفاع عن حقوق الإنسان، فغالبًا ما يجدون أنفسهم في قاعة المحكمة.

© RFA - © Weibo - © CCTV - © Twitter

الصحافة المستقلة في طريقها لترك موقعها

منذ وصول الرئيس شي جين بينغ إلى السلطة في أوائل عام 2013، طالت موجة من الاعتقالات غير المسبوقة منذ نهاية الحقبة الماوية الصحفيين والمعلقين السياسيين في جميع أنحاء البلاد، منهية فجأة عقدًا من التجارب مع التعددية، والنقاش في وسائل الإعلام الصينية. في مؤشر حرية الصحافة العالمي لعام 2021، احتلت جمهورية الصين الشعبية المرتبة 177 من أصل 180، أي مركزين فقط فوق كوريا الشمالية، مع احتجاز ما لا يقل عن 127 من الصحفيين والمدافعين عن الصحافة.

الصحفي الاستقصائي هوانغ قي، الحائز على جائزة RSF Cyberfreedom Award 2004 ومؤسس موقع أخبار حقوق الإنسان Tianwang 64، تم اعتقاله في عام 2016 وحكم عليه في يوليو 2019 من قبل محكمة الشعب المتوسطة في ميانيانغ (مقاطعة سيتشوان) بـ السجن لمدة 12 عامًا للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان يرتكبها المسؤولون الصينيون. في 30 أبريل 2020، حكمت محكمة غوييانغ الشعبية (مقاطعة خونان) على الصحفي تشين جيرين، الموظف السابق في وسائل الإعلام الحكومية الصينية، بـ السجن 15 عامًا لكشفه وقائع فساد تورط فيها عددًا من مسؤولي الحزب الشيوعي. في يوليو 2018، حُكم على رسام الكاريكاتير جيانغ ييفي، المعروف برسوماته الكرتونية الساخرة، بـ السجن ستة أعوام ونصف العام، بينما حُكم على الصحفي المعروف والمدافع عن حرية الصحافة تشين يونغمين بـ السجن 13 عامًا بتهمة «التخريب».

الأحكام الشديدة

لا يتمتع الصحفيون غير المحترفين بالحصانة من الملاحقة القضائية أيضًا. حكمت محكمة تيانجين (شمال الصين) على المدون وو غان بـ السجن ثماني سنوات في أواخر عام 2017 لنشره الوعي بشأن فساد الحكومة. حُكم عللليو فييو، مؤسس ورئيس تحرير موقع حقوق الإنسان الحقوقي المدني والمراقبة المباشرة، بـ السجن لمدة خمس سنوات من قبل محكمة سويزهو الشعبية المتوسطة (مقاطعة هوبي) في يناير 2019.

ولا حتى اعتبارات الحدود والجنسية تقيد النظام الصيني، الذي يحتجز حاليًا ثلاثة صحفيين أجانب بتهمة التجسس. تشنغ لي، مذيعة أخبار الأعمال الأسترالية البارزة التي تعمل لصالح مجموعة الإعلام الحكومي China Global Television (CGTN)، محتجزة منذ أغسطس 2020 للاشتباه في «إفشاء أسرار الدولة في الخارج». يانغ هنغ جون، معلق سياسي أسترالي، قُبض عليه في العام السابق بتهمة مماثلة ومنذ ذلك الحين تم اعتقاله بشكل تعسفي. حُكم على المواطن السويدي غوي مينهاي، الذي أسس دار نشر في هونغ كونغ، في عام 2020 بالسجن لمدة 10 سنوات لارتكابه جريمة مماثلة بعد اختطافه في تايلاند في عام 2015.

التعذيب وسوء المعاملة

السجون الصينية، المعروفة بأنها غير صحية، وتُدار بدون أي شفافية، تسمح بجميع أنواع الانتهاكات، ويتعرض الصحفيين المحتجزين بشكل شبه منهجي لسوء المعاملة، والحرمان من الرعاية الطبية. توفي كونتشوك جينبا، وهو مرشد سياحي، ومصدر إخباري رئيسي من منطقة التبت الصينية المتمتعة بالحكم الذاتي والذي تم اعتقاله في عام 2013، في 6 فبراير 2021 عن عمر يناهز 51 عامًا نتيجة لسوء المعاملة أثناء احتجازه. وكان يقضي حكمًا بالسجن لمدة 21 عاماً في سجن لاسا بتهمة «إفشاء أسرار الدولة» بعد نقل معلومات إلى وسائل الإعلام الأجنبية حول الاحتجاجات في منطقة دريرو (شمال شرق التبت).

في عام 2017، توفي كل من ليو شياوبو الحائز على جائزة نوبل للسلام لعام 2010، والحائز على جائزة حرية الصحافة لعام 2004، والمدون يانغ تونغيان، بسبب السرطان الذي لم يتم علاجه أثناء الاحتجاز. وفقًا لإحصاءات منظمة مراسلون بلا حدود، يواجه ما لا يقل عن عشرة من المدافعين عن حرية الصحافة المحتجزين حاليًا في الصين الموت الوشيك إذا لم يتم الإفراج عنهم على الفور.

عشرة سجناء رمزيون

إلهام توهتي، 51

المهنة: مؤسس موقع معلومات Uyghur Online.
مدينة الاحتجاز: يورومكي (منطقة شينجيانغ المتمتعة بالحكم الذاتي).
الحكم: الحياة في السجن بتهمة «الانفصالية» (سبتمبر 2014).
السبب المحتمل: انتقاد الحكومة.
الحالة الصحية: أمراض القلب والرئة ونقص الوزن. لا توجد معلومات منذ آواخر عام 2018.

جولميرا إمين، 43

المهنة: المدير السابق للموقع الإخباري Salkin.
مدينة الاحتجاز: يورومكي (منطقة شينجيانغ المتمتعة بالحكم الذاتي).
الحكم: في البداية، حكم بالسجن المؤبد بتهمة «الانفصالية» و«إفشاء أسرار الدولة في الخارج» (أبريل 2010). وبحسب ما ورد تم تخفيض عقوبتها إلى 19 عامًا و8 أشهر في عام 2017.
السبب المحتمل: انتقاد الحكومة.
الحالة الصحية: قبل محاكمتها في عام 2010، كانت ضحية لسوء المعاملة والتعذيب؛ لا توجد معلومات منذ 2010.

لو جيان هوا (وين يو)، 60

المهنة: معلق سياسي لـ CCTV و Phoenix TV و Singapore Strait Times.
مدينة الاحتجاز: سجن يانشينغ، يان جياو (أقليم هيبي).
الحكم: 20 عاما في السجن بتهمة «إفشاء أسرار الدولة» (ديسمبر 2006).
السبب المحتمل: التعليق على الوضع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في الصين.
الحالة الصحية: أشار مركز القلم الصيني المستقل، وهو منظمة غير حكومية، إلى تدهور الحالة الصحية؛ رفضت السلطات طلب الإفراج الطبي.

تشانغ هايتاو، 49

المهنة: معلق سياسي في Boxun وإذاعة آسيا الحرة وVoice of America.
مدينة الاحتجاز: شايا (منطقة شينجيانغ المتمتعة بالحكم الذاتي).
الحكم: 19 عاما في السجن بتهمة «التحريض على التخريب» و«إفشاء أسرار الدولة في الخارج» (يناير 2016).
السبب المحتمل: انتقاد تصرفات نظام بكين على وسائل التواصل الاجتماعي وفي مقابلات مع وسائل إعلام أجنبية.
الحالة الصحية: تعرض للضرب وأجبر على ارتداء سلاسل ثقيلة حول كاحليه لمدة ستة أشهر، ضحية الحرمان من الطعام؛ لا توجد معلومات عنه منذ أبريل 2018.

كين يونغ مين، 68

المهنة: المعلق السياسي ومؤسس «China Human Rights Watch» ونشرة «Rose China» الإخبارية.
مدينة الاحتجاز: ووهان (إقليم خوبي).
الحكم: 13 عامًا في السجن بتهمة «التحريض على التخريب» (يوليو 2018).
السبب المحتمل: اقتراح فكرة الانتقال السلمي إلى ديمقراطية تحترم حقوق الإنسان، بما في ذلك حرية الصحافة.
الحالة الصحية: تعرّض للضعف الشديد بسبب 20 عامًا من الاحتجاز ومعسكرات العمل في العقود السابقة، وفقد وعيه خلال محاكمته. تدهورت صحته أكثر في عام 2019.

هوانج كي، 58

المهنة: مؤسس موقع المعلومات Tianwang 64.
مدينة الاحتجاز: بازهونغ (إقليم سيشوان).
الحكم: 12 عامًا لـ «إفشاء أسرار الدولة في الخارج» (يوليو 2019).
السبب المحتمل: إعطاء صوت لضحايا الانتهاكات في ظل جهاز الدولة الصيني.
الحالة الصحية: مضاعفات القلب والكبد الناتجة عن ثماني سنوات في السجن ومعسكرات العمل. تعرض لاعتداء وإصابات.

يوو مانتن (ياو وينتيان)، 76

المهنة: مؤسس دار النشر Morning Bell Press.
مدينة الاحتجاز: دونجووان (إقليم غوانجدونغ).
الحكم: عشر سنوات في السجن بتهمة «تهريب منتجات ممنوعة» (مايو 2014).
السبب المحتمل: محاولة نشر كتاب عن الرئيس شي جين بينغ.
الحالة الصحية: الربو وأمراض القلب وسرطان البروستاتا والتهاب الكبد الوبائي ب. أصيب بخمس سكتات دماغية، ورغم ذلك رُفضت طلباته بالإفراج الطبي المشروط؛ لا مزيد من المعلومات منذ نوفمبر 2017.

جوي مينهاو (مايكل جوي)، 57

المهنة: المساهم الرئيسي في Causeway Bay Bookstore وMighty Current Publishing House.
مدينة الاحتجاز: نينغبو (إقليم تشي جيانغ).
الحكم: عشر سنوات في السجن بتهمة «النشر غير القانوني لمعلومات سرية في الخارج» (فبراير 2020) ؛ محتجز منذ 2015.
السبب المحتمل: محاولة نشر كتاب عن الحياة الخاصة للرئيس شي جين بينغ.
الحالة الصحية: أعراض مرض عصبي شديد؛ منع من استشارة الطبيب في سفارته (مواطن سويدي منذ عام 1996)، في تحد للقانون القنصلي.

وو جان، 49

المهنة: مدافع عن حقوق الإنسان ومعلق على تويتر.
مدينة الاحتجاز: قينج ليو (إقليم فوجان).
الحكم: ثماني سنوات في السجن بتهمة «التحريض على التخريب» (ديسمبر 2017).
السبب المحتمل: الإدلاء بتعليقات فكاهية حول الفساد بين مسؤولي الحزب الشيوعي.
الحالة الصحية: ضحية التعذيب والحرمان من النوم، الذي فقد 15 كيلوغرامًا في المعتقل. لا مزيد من المعلومات منذ مارس 2019.

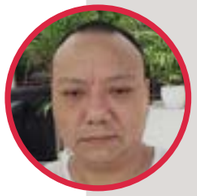

جيانج بيفاي، 53

المهنة: رسام الكاريكاتير لموقع المعلومات Boxun.
مدينة الاحتجاز: شونغ قينغ (إقليم سيشوان).
الحكم: ست سنوات في السجن بتهمة «التحريض على التخريب» و«عبور الحدود بشكل غير قانوني» (يوليو 2018).
السبب المحتمل: رسم كاريكاتير ساخر عن انتهاكات حقوق الإنسان في الصين.
الحالة الصحية: ورد أنه تعرض للتعذيب والعمى في عين واحدة من قلة العلاج.

الحصار الإعلامي في شينجيانغ

منذ عام 2016، باسم «مكافحة الإرهاب»، يشن نظام بكين حملة قمع عنيفة ضد السكان المسلمين الناطقين بالتركية، وخاصة الأويغور العرقيين، في شينجيانغ الشمالية الغربية المتمتعة بالحكم الذاتي، مصحوبة بحصار إعلامي غير مسبوق. وبحسب تقارير إعلامية دولية واسعة الانتشار، فإن ما لا يقل عن مليون شخص محتجزون بشكل تعسفي في «مراكز تدريب مهني» تشبه معسكرات الاعتقال.

أثناء إجابته على أسئلة أحد الصحفيين من النشرة اليومية الفرنسية l'Opinion حول هذا الأمر في يونيو 2021، يتردد لو شايا، السفير الصيني في باريس، بين السذاجة الزائفة، والبارانويا المفترضة: «إذا كانت «إبادة جماعية» أو العديد من الانتهاكات الجسيمة الأخرى لحقوق الإنسان قد حدثت بالفعل (...)، فكيف لم يكشف عنها أحد على وسائل التواصل الاجتماعي؟ يزور شينجيانغ الكثير من السياح والدبلوماسيين والصحفيين الأجانب. بالطبع، هناك صحفيون غربيون. حتى لو رأوا جوانب إيجابية، فإنهم يتخلصون من الجوانب السلبية لعمل قصصهم.»

هنا، «نسي» السفير أن يذكر أن الصحفيين الأجانب القلائل الذين ما زالوا مسموحًا لهم بزيارة شينجيانغ يخضعون للمراقبة الشديدة، ولا يمكنهم السفر وإجراء المقابلات بحرية، وإذا كانت تقاريرهم تزعج بكين، فإنهم يخاطرون برؤية أسمائهم بالخط العريض على القائمة السوداء للصحفيين ممنوعين من دخول الأراضي الصينية. في أغسطس 2018، أُجبرت ميغا راجاجوبالان، مديرة مكتب الصين لموقع Buzzfeed Newsعلى مغادرة البلاد بعد عدم تجديد تأشيرتها. في العام السابق، نشرت تقريرًا وصفت شينجيانغ بأنها «مختبر أمامي للمراقبة».

الصحفيون الصينيون الذين يجرؤون على تحدي الرقابة يتعرضون لخطر أكبر. اختفى المُصور الصحفي لو جونج، الحائز على جائزة الصحافة العالمية مرتين، في عام 2018 بعد أن ذهب إلى أورومتشي، عاصمة شينجيانغ، للقاء مصورين محليين، كمّا تردد بأنه خضع لتحديد الإقامة. الصحفية والباحثة الأويغورية إلهام توهتي، الحائزة على جائزة فاكلاف هافيل لمجلس أوروبا وجائزة ساخاروف من البرلمان الأوروبي، تقضي عقوبة السجن مدى الحياة بتهمة «الانفصالية» منذ عام 2014، كما فعلت جولميرا أمين، المدير السابق للموقع الإخباري Salkin، والذي كان في السجن منذ عام 2010.

في اكتوبر 2021، و بعد ان بث شريطا وثائقيا على يوتيوب يبين فيه حوالي 20 مركز احتجاز للويغور في المنطقة لجأ المدون الصيني جوانجوان للولايات المتحدة الامريكية خوفا من الانتقام

في منطقة شينجيانغ المتمتعة بالحكم الذاتي، يتم التحكم في جميع تحركات الصحفيين - عندما لا يتم احتجازهم.

© Johannes Eisele / AFP

منذ إطلاق حملة القمع في عام 2016، رسميًا «ضد الإرهاب»، اعتقلت السلطات عدة مئات من المثقفين الأويغور، بمن فيهم العديد من الصحفيين. في مايو 2019، كشفت المنظمة غير الحكومية لمشروع الأويغور لحقوق الإنسان (UHRP) أن النظام احتجز ما لا يقل عن 58 من الصحفيين، والمحررين، والناشرين من المنطقة. في نوفمبر 2021، أحصت منظمة مراسلون بلا حدود 71 صحفيًا محتجزًا من الأويغور، وأكثر من نصف عدد 127 صحفيًا ومدافعًا عن حرية الصحافة مسجونين في الصين.

مقابلة

«النظام يضغط على أقاربنا في الصين»

غولتشيرا هوجا، صحفية في قسم الأويغور لوسائل الإعلام الخاصة إذاعة آسيا الحرة (RFA)، التي يمولها الكونغرس الأمريكي، والحائزة على جائزة Magnitsky لحقوق الإنسان لعام 2019 وجائزة الشجاعة في الصحافة من مؤسسة الإعلام النسائي الدولية لعام 2020، تعكس الضغوط على وضع على الصحفيين الذين يغطون منطقة شينجيانغ المتمتعة بالحكم الذاتي.

ما هو الوضع الإعلامي في منطقة شينجيانغ المتمتعة بالحكم الذاتي؟

«في السنوات الأخيرة، أدت القيود المفروضة على التغطية الإعلامية لشينجيانغ إلى تعتيم إعلامي في المنطقة، ونتيجة لذلك تم توفير التقارير المستقلة في الغالب من قبل وسائل الإعلام الموجودة خارج الصين. نظرًا لأننا نشأنا في المنطقة ويمكننا التحدث باللغة المحلية، فقد أصبحت أنا وزميلي قادرين على مواجهة دعاية النظام وإبلاغ العالم بالوضع الحقيقي في المنطقة. لأننا ننشر معلومات مستقلة، فإن الحكومة الصينية تعتبرنا تهديدًا لسياستها. لهذا السبب يريدون إسكاتنا.»

ما أنواع الهجمات التي يجب عليك مواجهتها؟

«بما أنه لا يمكن أن يصل إلينا بشكل مباشر، فإن النظام يضغط على أقاربنا في الصين. تم استهداف عائلتي من قبل الحكومة الصينية منذ أن انتقلت إلى الولايات المتحدة في عام 2001، لذلك قاموا بمضايقتهم واستجوابهم باستمرار. في سبتمبر 2017، أغلق أقاربي فجأة محادثة WeChat معي، وسمعت أن الحكومة الصينية اعتقلت أخي بسبب عملي. في 3 فبراير 2018، تم اعتقال والدي و24 من أقاربي الآخرين. كما أعلم الآن، جميع موظفي قسم الأويغور لدينا أفراد عائلاتهم في معسكرات الاعتقال أو السجون للضغط عليهم.»

هل يمكن أن يكون لهذه الضغوط تأثيرًا على عملك؟

«لن نكون صامتين لأننا صوت ملايين الأويغور الذين لا صوت لهم، والأقليات المسلمة الأخرى في منطقة الأويغور. المعلومات التي ننشرها حاسمة. إنها تساعد في إدانة الإبادة الجماعية الثقافية التي تُرتكب حاليًا في المنطقة.»

© D.A. Peterson / U.S. State Department

المراسلون الأجانب كشهود غير مرغوب فيهم

المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية تشاو ليجيان، خلال مؤتمر صحفي في 29 يوليو 2021، أشار إلى BBC (هيئة الإذاعة البريطانية) باعتبارها «هيئة الإذاعة السيئة الفم» التي «هاجمت الصين وتشوه سمعتها في انحراف خطير عن الأخلاقيات المهنية للصحافة» وإنتاج «أخبار كاذبة»، مما يوضح زيادة جنون العظمة لدى النظام تجاه الصحفيين الأجانب. كان القصد من هذه الكلمات «تبرير» المضايقات الجسدية والتهديدات عبر الإنترنت ضد المراسلين الأجانب، بما في ذلك أولئك من BBC وLos Angeles Times وDeutsche Welle، الذين غطوا الفيضانات الكارثية في وسط الصين (مقاطعة خونان) في ذلك الشهر. والجدير بالذكر أن هذه الهجمات نُفِّذت من قبل عصبة الشبيبة الشيوعية الصينية.

ليست هذه هي المرة الأولى التي يهاجم فيها النظام هيئة الإذاعة البريطانية العامة، التي أُلغيت رسميًا رخصتها للبث في الصين في الرابع من فبراير 2021. في الشهر التالي، أُجبر جون سوداوورث، مراسل BBC في الصين لمدة تسع سنوات، على الفرار من البلاد بعد تهديدات متكررة من السلطات، التي لم تكن راضية عن تغطيته للحملة على المسلمين الأويغور في منطقة شينجيانغ المتمتعة بالحكم الذاتي. في عام 2017، بعد كتابة مقال عن نظام المراقبة الجماعية Skynet، وهو مشروع تطلب تركيب 200 مليون كاميرا مراقبة في البلاد، اتُّهم سوداوورث بـ«لتحيز السياسي والقضية العقلية» من قبل المنفذ الإعلامي الصيني الرسمي جلوبال تايمز.

نهاية «العصر الذهبي»

يعاني المراسلون الأجانب في الصين دائمًا، لا سيما إذا كانوا مهتمين بالقضايا السياسية أو حقوق الإنسان. ومع ذلك، كان هناك وقت في التسعينيات والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين حيث تمتعوا هم وزملاؤهم الصينيون ببعض الحرية في التحقيق وكان بإمكانهم الوصول إلى مصادر المعلومات اللازمة لعملهم، الرسمية، أو غير ذلك. بالنسبة للسلطات، كان هذا شرًا لا بد منه: حتى لو كانت تحتوي في بعض الأحيان على معلومات مزعجة، فإن مقالات المراسلين الأجانب قد أدت الدور الأساسي لإعلام العالم بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للصين، وبالتالي جذب المستثمرين والشركاء التجاريين.

الشرح: لقد اشتدت المضايقات ضد المراسلين الأجانب، التي كانت تتسم بالعنف بشكل خاص، مع انتشار جائحة كوفيد 19-.

© Thomas Peter / Reuters

بعد عقدين من الزمن، تغير الوضع بشكل كبير، وذهب «العصر الذهبي» للصحفيين الأجانب في الصين حقًا. النظام الصيني، الذي أعلن الحرب على الصحافة المستقلة وزود نفسه بأقوى آلة دعاية في العالم، يصور المراسلين الأجانب على أنهم شهود غير مرغوب فيهم على الصمت. في تقريره السنوي الذي نُشر في الأول من مارس 2021، ندد نادي المراسلين الأجانب في الصين (FCCC) بتكثيف المضايقات، إلى جانب أزمة كوفيد 19 الصحية. أقام النظام نظامًا حقيقيًا لترهيب المراسلين الأجانب على أساس المراقبة، والاستخدام المتزايد لابتزاز التأشيرات. في عام 2020، أُجبر ما لا يقل عن 18 مراسلًا أجنبيًا على مغادرة البلاد.

© BBC

الضغط على المصادر

لا يقتصر التحرش على الصحفيين أنفسهم، بل يؤثر أيضًا على موظفيهم ومصادرهم. في السابع من ديسمبر 2020، تم اعتقال هاز فان، وهو مواطن صيني ومساعد إخباري لوكالة بلومبيرج - والذي عمل سابقًا في وسائل الإعلام الدولية CNBC وCBS News وAl Jazeera وThom-son Reuters - من قبل مكتب الأمن القومي في بكين بزعم «تعريض الأمن القومي للخطر» وما يزال رهن الاعتقال بمعزل عن العالم الخارجي دون تحديد موعد محاكمة. مصادر المعلومات الضرورية للصحفيين، هي أيضًا نادرة بشكل متزايد،وتزعم دائمًا عدم الكشف عن هويتها بسبب الخوف من الانتقام. في عام 2018، ألقي القبض على الأستاذ الجامعي المتقاعد سون وينجوانغ، 84 عامًا، وهو شخصية بارزة في الحركة المؤيدة للديمقراطية في الصين، في منزله في مدينة جينان (مقاطعة شاندونغ) في منتصف مقابلة هاتفية مباشرة مع إذاعة صوت أمريكا (VOA).

خطر الأخذ كرهائن

لم يعد خطر الطرد من الصين هو الشغل الشاغل للمراسلين الأجانب، الذين يواجهون الآن خطر احتجازهم كرهائن في حالة حدوث أزمة سياسية مع بلدهم. ثلاثة صحفيين أجانب من أصل صيني محتجزون حاليًا بتهمة التجسس في الصين: الناشر السويدي جوي مينهاي، مؤسس دار نشر في هونغ كونغ، الذي حُكم عليه في 2020 بالسجن عشر سنوات، والصحفيان الأستراليان يانغ هينغيون و شينغ لاي، اللذان اعتُقلا في 2019 و2020 على التوالي، ومنذ ذلك الحين محتجزان دون تحديد موعد محاكمة.

في 3 سبتمبر 2020، اضطر المراسلان الأستراليان بيل بيرتلز (ABC News) ومايكل سميث (The Australian Financial Review) إلى اللجوء إلى السفارة الأسترالية هربًا من الاعتقال بعد التحقيق في قضية شينغ لاي. تمكن الصحفيان أخيرًا من مغادرة البلاد في 7 سبتمبر بعد إجبارهما على الخضوع لاستجواب الشرطة.

هذا الضغط المتزايد من قبل النظام الصيني على المراسلين الأجانب له تأثير قوي على كمية ونوعية المعلومات التي ينتجونها، ويحد من تغطية وفهم الأحداث في الصين. في مقال نشر في المجلة الإلكترونية ChinaFile الصادرة باللغة الإنجليزية اعتبارًا من أغسطس 2020، أعرب جوش تشين، النائب السابق لرئيس مكتب Wall Street Journal بالصين الذي طُرد في فبراير من نفس العام، عن أسفه لأنه أصبح من الصعب «جلب هذا اللون على مستوى الشارع الذي يضفي طابعًا إنسانيًا على القصة».

2 السقوط الحر لحرية الصحافة في هونغ كونغ

- أعطى قانون الأمن القومي، الذي فرضته بكين في عام 2020، حكومة هونغ كونغ ذريعة لمقاضاة ما لا يقل عن 12 صحفياً ومدافعاً عن حرية الصحافة، تم احتجاز عشرة منهم، وإغلاق Apple Daily، أكبر جريدة معارضة باللغة الصينية في الإقليم.
- من أجل إرضاء النظام الصيني، تستهدف الرئيسة التنفيذية في هونغ كونغ، كاري لام، رموز حرية الصحافة مثل مجموعة وسائل الإعلام العامة RTHK (راديو وتلفزيون هونغ كونغ)، وتغض الطرف عن العنف ضد الصحفيين.

© Isaac Lawrence / AFP

قمع وسائل الإعلام المستقلة

«الأمن القومي» مهما كلف الثمن

بعد ربع قرن من تسليم هونغ كونغ إلى جمهورية الصين الشعبية، أصبح مبدأ حرية الصحافة مهددًا أكثر من أي وقت مضى، على الرغم من ضمانه حتى عام 2047 في القانون الأساسي الذي يحكم الإقليم. في غضون جيل واحد، تراجعت هونغ كونغ في الترتيب في مؤشر حرية الصحافة العالمي RSF من المركز الثامن عشر، عند إنشاء المؤشر في عام 2002، إلى المركز 80 في عام 2020.

خلال هذه الفترة، سيطرت بكين بشكل تدريجي على أجزاء من وسائل الإعلام الناطقة بالصينية في هونغ كونغ، وأنشأت نظامًا غير مباشرًا للضغط على وسائل الإعلام الأخرى من خلال معلنيها. في 30 يونيو 2020، ازداد الوضع سوءًا مع اعتماد أعلى هيئة تشريعية في الصين، اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب، «قانون جمهورية الصين الشعبية بشأن حماية الأمن القومي في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة».

النص الغامض المتعمد يعطي عقوبة قصوى بالسجن المؤبد على جرائم «الإرهاب»، و«الانفصال»، و«التخريب»، و«التواطؤ مع القوات الأجنبية» ويفتح الباب أمام الاعتقالات التعسفية، والحكم على أساس الشرعية. وفقًا لكيث ريتشبورج، مدير مركز دراسات الصحافة والإعلام في جامعة هونغ كونغ، الذي أجرى مقابلة مع قناة CNBC ومقرها الولايات المتحدة في مايو 2021، يدين القانون حرية الصحافة في هونغ كونغ بالاختفاء البطيء ولكن الحتمي، والذي شبهه بالتعذيب الصيني القديم الشنيع المتمثل في «الموت بألف جرح».

منذ اعتماد قانون الأمن القومي، تم بالفعل توجيه لائحة اتهام لـ *12* صحفياً ومدافعًا عن حرية الصحافة بارتكاب «جرائم» ضد الدولة. © أنتوني والاس / وكالة الصحافة الفرنسية

© *Anthony Wallace / AFP*

«الجرائم» التي يعاقب عليها بالسجن المؤبد

القانون، الغامض بنفس القدر في نسخته الصينية الأصلية وترجمته الإنجليزية، دخل حيز التنفيذ فور صدوره وينطبق على أي صحفي يقدم تقارير عن منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة، بغض النظر عن موقعه (المادة 38).

في حالة المحاكمة في هونغ كونغ، يواجه الصحفيون عواقب وخيمة مثل السجن مدى الحياة، وعلى الرغم من عدم ذكر كلمة «تسليم» مطلقًا، فإن القانون يحتفظ بإمكانية إجراء محاكمات في جمهورية الصين الشعبية (المادة 55)، حيث جرائم الأمن القومي يعاقب عليها بالإعدام. كما يحتفظ القانون بالحق في بعض المحاكمات لتجنب أنظار وسائل الإعلام والجمهور (المادة 41).

لإنفاذ القانون، أنشأ نظام بكين مكتب حماية الأمن القومي في هونغ كونغ (المادة 48) المسؤول عن الإشراف على وسائل الإعلام ونشاط المراسلين الأجانب (المادة 54) وأنشأ لجنة لحماية الأمن القومي (المادة 12)، التي تعمل خارج نطاق اختصاص المحاكم المحلية (المادة 14) وبالتالي فهي قادرة على الانخراط بحرية في ترهيب ومراقبة الصحفيين ومصادرهم.

مشروع تم تأجيله بشكل متكرر

في تسعينيات القرن الماضي، عندما أصبحت هونغ كونغ البوابة الرئيسية للمعلومات حول الصين، كان الصحفيون الذين يحققون في بر الصين الرئيسي معرضين بالفعل لخطر الاتهام بارتكاب «جرائم ضد الدولة». في عام 1994، حُكم على تشي يانغ، مراسل صحيفة Ming Pao اليومية، بالسجن لمدة 12 عامًا بتهمة «سرقة الأسرار المالية للدولة» بعد أن كشف عن استراتيجية سوق الأوراق المالية للبنك المركزي الصيني. بعد هذه الإدانة، نظم الصحفيون في هونغ كونغ سلسلة من المظاهرات.

في عام 2002، بعد خمس سنوات فقط من إعادة الأراضي إلى الصين من بريطانيا، قام المسؤول التنفيذي في هونغ كونغ، تحت ضغط من بكين، بـ محاولة أولى لاقتراح اعتماد قانون الأمن القومي على المجلس التشريعي لمعاقبة الجرائم المرتكبة ضد الدولة بالسجن مدى الحياة. تم سحب مشروع القانون بسرعة بعد أن خرج نصف مليون من سكان هونغ كونغ إلى الشوارع احتجاجًا على القلق بشأن التهديد المباشر للحريات السياسية والدينية والإعلامية التي قد تنطوي عليها مثل هذه اللوائح.

في عام 2014، نزل سكان هونغ كونغ مرة أخرى إلى الشوارع للمطالبة بمزيد من الديمقراطية، ولا سيما انتخاب المجلس التشريعي بالاقتراع العام؛ كانت هذه ما يسمى بـ «حركة المظلات»، والتي تم خلالها احتلال الحي التجاري المركزي بسلام لمدة 79 يومًا قبل أن تطارد الشرطة المتظاهرين بعنف. بدأ نظام بكين، خوفًا من أن يفقد سيطرته على الإقليم يومًا ما، العمل مع السلطة التنفيذية في هونغ كونغ على مسودة تنظيم أمني في المستقبل.

فرض الطريق

في أوائل عام 2019، شرعت الرئيسة التنفيذية المعينة حديثًا كاري لام في حملة لتعزيز تشريع جديد، هو «قانون المجرمين الهاربين والمساعدة القانونية المتبادلة في قانون (تعديل) المسائل الجنائية لعام 2019»، المعروف أيضًا باسم مشروع قانون التسليم، والذي من شأنه السماح للمقيمين أو الزوار المتهمين بارتكاب جريمة في هونغ كونغ بتسليمهم إلى بر الصين الرئيسي. على الرغم من أن مشروع القانون يستبعد نظريًا الجرائم السياسية والاقتصادية والحالات التي يمكن أن تنتهك فيها حقوق الإنسان، يخشى سكان هونغ كونغ ألا يتمكن ممثلوهم من معارضة مطالب بكين، لا سيما في القضايا المتعلقة بالناشطين أو الصحفيين.

في الربيع، خرج سكان هونغ كونغ إلى الشوارع مرة أخرى. في التاسع من يونيو، كان هناك مليون منهم. بحلول السادس عشر من يونيو، نما هذا العدد بين 1.5 مليون و2 مليون، أي ما يقرب من واحد من كل شخصين عاملين، وهو رقم غير مسبوق في الأقليم التي يبلغ عدد سكانه 7.5 مليون نسمة تقريبًا. اضطر المسؤول التنفيذي في هونغ كونغ مرة أخرى إلى التخلي عن مشروع القانون. بالنسبة لنظام بكين، كان هذا الإذلال هو نقطة الانهيار. في خضم الأزمة الصحية الناجمة عن جائحة كوفيد - 19، اعتمدت بكين قانون الأمن القومي الذي فرضته على المنطقة الإدارية الخاصة في تحد لاستقلاليتها.

الخلاصة:

الجرائم الأربع ضد الدولة

تمت صياغة «الجرائم الأربع ضد الدولة» المنصوص عليها في قانون الأمن القومي بشكل غامض للغاية بحيث يمكن لجميع التفسيرات إسكات الصحفيين.

«التواطؤ مع دولة أجنبية أو مع عناصر خارجية تعرض الأمن القومي للخطر»

• أقصى عقوبة: السجن مدى الحياة.

• التعريف: الانخراط في «أنشطة عدائية» أو إثارة «الكراهية» تجاه الصين من خلال «إفشاء أسرار الدولة أو المعلومات الاستخبارية»؛ «التآمر مع دولة أو مؤسسة أجنبية»؛ «تلقي تعليمات بشكل مباشر أو غير مباشر» من بلد أو منظمة أجنبية.

• سابقة في الصين: تصور دعاية بكين بشكل منهجي وسائل الإعلام الأجنبية على أنها عملاء حكوميون يعملون على تعزيز مصالح الدولة التي يقع مقرها الرئيسي فيها. في عام 2020، طُرد ما لا يقل عن 18 صحفيًا يعملون في وسائل إعلام أجنبية من الصين. في عام 2021، كان هناك ما لا يقل عن ثلاثة صحفيين أجانب اعتقلهم النظام الصيني بتهمة التجسس.

• إنفاذ القانون في هونغ كونغ: في عام 2020، اتُهم جيمي لاي، مؤسس Apple Daily، بهذه الجريمة. في عام 2021، اتُهم ستة من موظفي Apple Daily، بمن فيهم صحفيون، بتهمة التآمر مع لاي «للتواطؤمع القوات الأجنبية». في يناير 2020، اقترحت الرئيسة التنفيذية لهونغ كونغ كاري لام أن وسائل الإعلام الأجنبية، وحتى وسائل الإعلام في هونغ كونغ التي أسسها مقيمون أجانب، يمكن أن تكون أبواق للحكومات الغربية.

«التخريب»

• أقصى عقوبة: السجن مدى الحياة.

• التعريف: «الإطاحة بالنظام الأساسي» للصين أو تقويضه أو «التدخل الجاد في أو تعطيل أو تقويض» أداء واجبات السلطة المركزية في الصين، أو هيئة السلطة في هونغ كونغ.

• سابقة في الصين: تم اعتقال ما لا يقل عن 13 صحفياً بتهمتي «تقويض سلطة الدولة» و«التحريض على التخريب».

• إنفاذ القانون في هونغ كونغ: تم اعتقال المدافعين عن حرية الصحافة كلوديا مو وجوينيث هو كواي لام في عام 2021 بموجب هذه الجريمة لدعمهما الديمقراطية وحرية الصحافة في الإقليم. الصحفيون الذين يكتبون عن الأحداث المؤيدة للاستقلال أو يقتبسون من النشطاء المؤيدين للاستقلال، وكذلك أولئك الذين يكتبون مقالات رأي ناقدة أو مقالات استقصائية تتعلق بالنظام الصيني، يمكن اتهامهم بهذه الجريمة.

© Paul Yeung

الصحفي فيكتور مالي الذي تم اقصاؤه في *2018* من هونغ كونغ بعدما ادار حوارا مع استقلالي كان يمكن ان يتهم بأنه «انفصالي» لو كان قانون الامن الوطني حيز التنفيذ آنذاك

«الانفصال»

• أقصى عقوبة: السجن مدى الحياة.

• التعريف: «تقويض الوحدة الوطنية» و«فصل هونغ كونغ» عن الصين.

• سابقة في الصين: في البر الرئيسي، غالبًا ما يتم الخلط بين هذه الجريمة و«النزعة الانفصالية» وتمتد إلى أي فرد أو مجموعة، مثل الأويغور، والتبتيين، للترويج للثقافات واللغات الإقليمية. حُكم على الصحفية والأكاديمية إلهام توهتي بـ السجن المؤبد بتهمة «الانفصالية» في عام 2014.

• إنفاذ القانون في هونغ كونغ: بموجب قانون الأمن القومي، يمكن اتهام أي صحفي يكتب عن الهوية الثقافية لهونغ كونغ أو الحركة المؤيدة للاستقلال بـ «الانفصالية». فيكتور ماليت، محرر أخبار آسيا بصحيفة Financial Times، تعرض للطرد من هونغ كونغ في 2018 لخدمته كمدير في مناظرة أجراها نادي المراسلين الأجانب (FCC) والتي تضمنت ناشطًا مؤيدًا للاستقلال. لو كان قانون الأمن موجودًا في هذا الوقت، لكان من الممكن اتهام ماليت «بالانفصال».

«الأنشطة الإرهابية»

• أقصى عقوبة: السجن مدى الحياة.

• التعريف: «التسبب أو النية في إلحاق ضرر جسيم بالمجتمع» بارتكاب «أنشطة من شأنها أن تعرض الصحة العامة أو السلامة أو الأمن لخطر جسيم».

• سابقة في الصين: يُحتجز ما لا يقل عن 71 صحفيًا حاليًا بتهم تتعلق بالإرهاب كجزء من حملة بكين ضد مجموعة الأويغور العرقية في منطقة شينجيانغ المتمتعة بالحكم الذاتي. واهيتجان عثمان، رئيس التحرير السابق في دار نشر Xinjiang Education Press، محتجز منذ 2016 بتهمة الترويج لـ «الانفصالية والأيديولوجية الإرهابية».

• إنفاذ القانون في هونغ كونغ: نظرًا لأن النظام الصيني والمدير التنفيذي في هونغ كونغ كثيرًا ما يشيرون إلى الحركة المؤيدة للديمقراطية على أنها «إرهاب»، فإن التقارير في مسرح الاحتجاجات يمكن أن تخضع للمقاضاة بموجب قانون الأمن القومي كعمل إرهابي. وبالمثل، في الصين، يمكن اعتقال أو طرد المراسلين الأجانب الذين يغطون هذه التحركات بتهمة «دعم الإرهاب».

الصحفيون، الخروف الأسود الجديد

© Anthony Wallace / AFP

في 29 مايو 2023، سيمثل وونغ كا هو، نائب رئيس تحرير مجلة الطلاب بجامعة سيتي في هونغ كونغ، وما كاي تشونغ، مراسل صحيفة Passion Timesعبر الإنترنت، أمام المحكمة الجنائية بتهمة «ارتكاب أعمال شغب»، وهي جريمة يعاقب عليها بالسجن سبع سنوات. اعتُقل الصحفيان في الأول من يوليو 2019 أثناء تغطيتهما لاقتحام المحتجين لموقع المجلس التشريعي لهونغ كونغ على هامش الاحتجاجات ضد مشروع قانون التسليم، حيث تم حشد أكثر من 500,000 شخص. يبين أيضًا إحضار هذين المراسلين لقاعة المحكمة لمجرد أدائهما لمهامهما وهو ما يمثل التراجع الأخير في حرية الصحافة في هونغ كونغ. وفقًا لآخر إحصائية، جرى محاكمة ما لا يقل عن 12 صحفيًا وناشطًا في مجال حرية الصحافة في هونغ كونغ على جرائم ضد الدولة، بما يتضمن وجود عشر أشخاص رهن الاحتجاز، وقد اعتُقل أربع أشخاص آخرين بموجب جرائم تتعلق بالأمن غير القومي.

الشرح: يمكن الآن إرسال المراسلين إلى المحكمة لمجرد أداء واجبهم المهني.

© Stand News

كان المراسل المستقل ويلسون لي تشونغ تشاك، أحد المساهمين في قناة أي تي في التلفزيونية في المملكة المتحدة، هو أول صحفي في هونغ كونغ يعتقل بموجب قانون الأمن القومي، بعد شهر واحد فقط من تشريعه. بعد إطلاق سراحه بكفالة، ما يزال يُحاكم بتهمة «التواطؤ مع قوات أجنبية». أما جيمي لاي، مؤسس الجريدة اليومية Apple Daily، التي أغلقتها الحكومة الآن، فإنه لم يحظَ بفرصة أن يُطلق سراحه بكفالة، وما يزال مُحتجزًا حتى يومنا هذا بموجب تهمة «التآمر للتواطؤ مع قوات أجنبية». يوجد أيضًا ست موظفين سابقين في المجموعة رهن الاعتقال: المدير العام تشيونغ كيم هونغ، ورئيس التحرير التنفيذي لام مان تشونغ، والناشر المساعد تشان بيو مان، ورئيس التحريرريان لاو واي كونغ والكتابان المحرران فونغ واي كونغ، ويونغ تشينغ كي (المعروفان بالأسماء المستعارة لو فونغ ولي بينغ، على التوالي).

كان من بين ضحايا قانون الأمن القومي مدافعَين شهيرَين عن حرية الصحافة في هونغ كونغ وكلاهما محتجزين بتهم «التآمر لارتكاب أعمال التخريب»: قامت كلوديا مو، المشرعة السابقة والصحفية السابقة، وجوينيث هو كواي لاممراسلة سابقة لدى ستاند نيوز (Stand News) ببث مباشر لهجوم أعضاء عصابة الثالوث الداعمين لبكين على المحتجين، والصحفيين، والركاب المؤيدين للديموقراطية في محطة مترو يونغ لونغ في يوم 21 يوليو 2019.

وبالتوازي مع ذلك، جعلت حكومة هونغ كونغ الحكم الخاص بالتحريض على الفتنة الذي يرجع تاريخه إلى حقبة الاستعمار البريطاني ولم يُستخدم منذ السبعينيات ساريًا للتطبيق لمحاكمة المضيف الإذاعي وان يو سينغ، المعروف بالاسم المستعار «جيجز». بعد اعتقال الصحفي منذ نوفمبر 2020، حُرم مرتين من الخروج بكفالة ويواجه حكمًا بالسجن لمدة 14 عامًا.

حتى أن جمعية صحفيي هونغ كونغ الموقرة، والتي تأسست في عام 1968، تلقى حاليًا هجومًا من الحكومة بسبب «التجرؤ» على دعم الصحفيين المُحاكمين. في سبتمبر 2021، اتهم وزير الأمن ورئيس الشرطة السابق في هونغ كونغ، كريس تانغ، الجمعية «بالمدارس المخترقة» و«[إغواء] الطلاب من الصحفيين ليكونوا أعضاء بها».

الشرح: كلوديا مو، المشرعة السابقة والصحفية السابقة، تواجه عقوبة السجن مدى الحياة لدعمها الديمقراطية وحرية الصحافة.

© Peter Parks / AFP

الخلاصة:

جيمي لاي، الحائز على جائزة مراسلون بلا حدود، يواجه عقوبة مدى الحياة

لقد كان جيمي لاي، مؤسس Apple Daily والحائز على جائزة مراسلون بلا حدود لحرية الصحافة لعام 2020، على مدى العقود الثلاثة الماضية مدافعًا صريحًا عن حرية الصحافة والديموقراطية في هونغ كونغ. بعد اعتقاله منذ ديسمبر في عام 2020، كان هو المستهدف الإعلامي الأول لقانون الأمن القومي بحيث يواجه عقوبة بالسجن مدى الحياة.

«بصفتنا صحفيون، تقع على عاتقنا مسؤولية البحث عن العدالة»، هذا ما كتبه جيمي لاي، 73، في رسالة من زنزانته في السجن، في 12 أبريل 2021. مع توقع المزيد من الهجمات على جريدة Apple Daily، التي أسسها وأغلقتها حكومة هونغ كونغ بعد شهرين، دعا موظفيه إلى «إبقاء [رؤوسهم] مرفوعة عاليًا».

جيمي لاي، الحائز على جائزة مراسلون بلا حدود لحرية الصحافة لعام 2020، هو أحد الداعمين التاريخيين لحرية الصحافة في هونغ كونغ. لقد كان من أوائل الشخصيات التي استهدفها قانون الأمن القومي، والذي بموجبه يواجه عقوبة مدى الحياة. إذ اعتقل منذ ديسمبر 2020، ويواجه تهمًا متعددة، وقد حُكم عليه بالفعل بالسجن لمدة 20 شهرًا بتهمة «تنظيم» و«المشاركة» في ثلاثة احتجاجات «غير مصرح بها».

بعد فراره إلى هونغ كونغ في عمر 12 عامًا، عندما كانت تواجه الصين الماوية أحد المجاعات الأكثر هلاكًا في التاريخ، علَّم لاي نفسه اللغة الإنجليزية في أثناء العمل في محلات الملابس. في عام 1981 أسس علامة الملابس التجارية Giordano، والتي سريعًا ما توسعت على المستوى الدولي ثم جمع ثروته فيما بعد. حددت مذبحة تيانانمن، في 4 يونيو 1989، ارتباطه بالديموقراطية وحرية الصحافة. في عام 1990، أصدر المجلة الأسبوعية باللغة الصينية Next Magazine وفي عام 1995، أصدر صحيفة Apple Daily.

كان جيمي لاي ووسائل الإعلام التي أسسها هدفًا لمضايقات السلطات المستمرة، ولبضعة هجمات إجرامية. في عام 2013، استهدف منزله هجوم بسيارة رام، إذ ترك المهاجمون فأسًا وساطورًا تحذيرًا له. في عام 2015، ألقى ملثمون زجاجات حارقة على منزله والمقر الرئيسي للجريدة. في عام 2019، في أثناء المظاهرات ضد مشروع قانون التسليم، تعرض لاي مرة أخرى لهجمات الشارع وأُضرمت النار في منزله.

© Isaac Lawrence / AFP

© Apple Daily

الشرح: «مع هطول أمطار غزيرة، يودع سكان هونغ كونغ جريدة *Apple Daily*»: بيعت مليون نسخة للطبعة الأخيرة.

تفكيك Apple Daily

في الساعات الأولى من يوم 17 يونيو 2021، حاصر 500 ضابط شرطة المقر الرئيسي لمجموعة Next Media group، التي تمثل جريدة Apple Daily إحدى وسائلها الإعلامية المطبوعة الأكثر شعبية في هونغ كونغ. عادة ما يرتبط المشهد بهجوم إرهابي أو إنذار بوجود قنبلة لكن بالنسبة لهونغ كونغ، كان الهدف الذي تطلب هذا الفرار الجماعي هو المجموعة الإعلامية ذاتها.

بالتدخل بناءً على أوامر بكين، اقتحمت الشركة جريدة Apple Daily وأرغمت الصحفيين على مغادرة حجرة التحرير، ومصادرة أجهزة الكمبيوتر الخاصة بهم، وهواتفهم، وأجهزتهم الأخرى. وفي مداهمات موازية، ألقت الشرطة القبض على المسؤولين التنفيذيين الرئيسيين في منازلهم. ثم لاحقًا في نفس اليوم، أعلنت الحكومة تجميد أصول الشركة الأم لجريدة Apple Daily، نيكست ديجيتال (Next Digital)، مما جعل المجموعة الإعلامية غير قادرة على مواصلة الدفع لموظفيها وموردِيها وبذا أُجبرت على الإغلاق بعد ذلك بفترة قصيرة.

بعد أسبوع، في يوم 24 يونيو، أعلنت جريدة Apple Daily عن طبعتها الأخيرة. بنهاية اليوم، سيصل توزيعها القياسي إلى مليون نسخة، أي عشرة أضعاف ما تبيعه في اليوم الواحدة عادةً. اصطف العديد منهم طوال الليل خارج أكشاك بيع الصحف لإظهار الدعم للجريدة التي دام عملها لمدة 26 عامًا والتي أصبحت رمزًا لحرية الصحافة في المستعمرة البريطانية السابقة.

© Anthony Wallace / AFP

كان هذا الدعم الهائل من سكان هونغ كونغ هو ما، حتى ذلك اليوم، أتاح لوسائل الإعلام بمقاومة المضايقات المستمرة والسجن في ديسمبر 2020 لمؤسسها جيمي لاي.

في أوائل شهر سبتمبر 2021، تقدمت الشركة الأم لشركة Apple Daily Next Digital، بطلب للتصفية، إذ استقال مجلس إدارتها للمساعدة في تسهيل العملية. وبحلول نهاية الشهر، تقدمت الحكومة للمحكمة بالتماس بخصوص إنهاء شركة Next Digital.

الخلاصة:

المغادرة أو المخاطرة بدخول السجن، المعضلة التي يواجهها صحافيو هونغ كونغ

وفقًا للمسح الذي أجراه نادي المراسلين الأجانب في يونيو 2021، فإن ما يقرب من نصف الصحفيين المقيمين في هونغ كونغ يفكرون في مغادرة مناطق جمهورية الصين الشعبية الإدارية الخاصة. في مقابلة مع منظمة مراسلون بلا حدود، ناقش بعضهم الخيار المستحيل بخصوص المغادرة أو المخاطرة بدخول السجن.

بعد يومين من اعتقال كاتب التعليقات في جريدة Apple Daily في مطار هونغ كونغ في 27 يونيو 2021، اتخذ كريس تشينغ، مدير تحرير سابق في المنفذ الإعلامي عبر الإنترنت في صحافة هونغ كونغ الحرة، قرارًا أليمًا بمغادرة المنطقة.

وقد صرح تشينغ قائلاً: «ذلك الاعتقال كان مروعًا لكثير من الصحفيين. أعتقد أنها بالنسبة لي كانت القشة التي قسمت ظهر البعير». انتقل إلى المملكة المتحدة، حيث عمل بشكل مستقل في هيئة إذاعة صوت أمريكا العامة التي يقع مقرها في الولايات المتحدة الأمريكية. نظرًا إلى اختلاف المسافة والوقت، بالكاد يمكن لتشينغ تغطية أخبار هونغ كونغ، التي يجدها كئيبة للغاية، مع ذلك: فقد قال: «تدور الكثير من قصص هونغ كونغ في الوقت الحالي، مع الأسف، حول أشخاص يُحاكمون في المحاكم، ولا يمكنني الحضور شخصيًا».

أما الصحفية الاستقصائية باو تشوي (موجودة في يمين وسط الصورة)، التي حُكم عليها في أبريل 2021 بدفع غرامة بسبب التصريحات الكاذبة المزعومة في أثناء إنتاجه فيلمًا وثائقيًا ينتقد فيه تقاعس الشرطة في أثناء هجوم أعضاء عصابة الثالوث الداعمين لبكين على المحتجين، والصحفيين، والركاب المؤيدين للديموقراطية، فقد غادرت هونغ كونغ للحصول على زمالة الصحافة في الولايات المتحدة. بالرغم من أن فترة الراحة هذه «مرحبًا بها كثيرًا» فهي لا تعتبرها منفى نهائي. قالت تشوي «بصفتي صحفية، فلا يمكنني الهروب فحسب لأنني قد أُعتقل. ما يزال هناك متسعًا للصحفيين للاضطلاع بعملهم».

يعتقد رئيس جمعية صحفيي هونغ كونغ، رونسون تشان، أن قرارات الصحفيين بالانتقال أو الإقامة تعتمد على عوامل متنوعة. يقول تشان «ينتاب العديدين القلق بشأن مستقبل عائلاتهم ويريدون منع المزيد من المعاناة في ظل المناخ السياسي المتردي في هونغ كونغ»، «لكن لا يمكن لبعضهم المغادرة بسهولة لأنهم غير متأكدين مما يمكنهم القيام به كونهم صحفيين في بلد أجنبي.» أدَّت جائحة كوفيد 19، التي دفعت العديد من الدول إلى فرض قيود السفر، أيضًا إلى الحد من خيارات الصحفيين الذين قد يرغبون في الانتقال.

بالرغم من أن معظم الصحفيين المقيمين في هونغ كونغ يخشون على مستقبلهم فيرفض العديد منهم التخلي عن هونغ كونغ لتلقى مصيرها: قال محرر مقيم في هونغ كونغ من موقع إخباري عبر الإنترنت، وقد طلب عدم الكشف عن هويته، «علينا أن ننبذ باستمرار أفكار اللاوعي عن الرقابة الذاتية، لكننا هنا لنبقى». «سنتابع الأمر يومًا بعد يوم لمعرفة المساومات التي قد تدعو الحاجة إلى إجرائها لضمان طول أمد عملياتنا وسلامة الموظفين في أثناء الحفاظ على سلامة مدونة الأخلاقيات، والمعايير الصحفية والرسالة الخاصة بنا.»

© Anthony Wallace / AFP

تدهور حرية الصحافة على مدى عقدين

تدهور يمكن التكهن به

في 1 يوليو 1997، عندما سلمت المملكة المتحدة هونغ كونغ للصين، انتاب العديد من سكان هونغ كونغ القلق من ألا تحترم الصين حرية الصحافة التي كانوا يتمتعون بها منذ الثمانينات، بالرغم من أن هذا الحق كان محفوظًا في القانون الأساسي لمناطق جمهورية الصين الشعبية الإدارية الخاصة وفقًا لمبدأ «دولة واحدة ونظامين».

في منتصف عام 1996، حذر لو بينغ، مدير مكتب شئون هونغ كونغ وماكاو التابع لمجلس الدولة، من أنه بعد التسليم، سيكون على الصحفيين ألا يواصلوا دعم مبادئ «دولتين صينيتين»، أو «صين واحدة، تايوان واحدة» أو «استقلال هونغ كونغ»، مما دفع الكثيرين إلى الاعتقاد بأن نهج حملة قمع حرية الصحافة قد وُضِع. زاد تونغ تشي هاو، الذي من المقرر أن يصبح المدير التنفيذي في المستقبل القريب، من مخاوف سكان هونغ كونغ بعد تصريحه في حديث له قبل التسليم بأن، «النظام» في المجتمع الصيني كان أكثر أهمية من «الحقوق الفردية».

«الجهد الواعي والمدروس والصادق»

في اعتقاد الجميع أن تغييرًا طفيفًا قد طرأ في الأسابيع والأشهر التي تلت عودة المنطقة إلى موطنها الأصلي، وقد كانت وسائل الإعلام قادرة على الاستمرار في العمل بدون الخروج عن استقلالها المعتاد عن الحكومة. أما بعد شهر واحد من التسليم، في إحدى الندوات عن حرية الإعلام في هونغ كونغ خلال فترة ما بعد الاستعمار، أقر تيم هاملیت، محاضر أول في الصحافة في جامعة هونغ كونغ المعمدانية، بأن الحكومة المركزية كانت تبذل «جهدًا واعيًا، ومدروسًا وصادقًا لترك هونغ لاستقلالها» بالرغم من أنه شكك في أنها قد تصمد على المدى البعيد. في الواقع، تركت النية الحسنة التي أبدتها بكين العديد من الصحفيين في ريب من أمرهم.

في سبتمبر عام 1997، أي بعد شهرية فقط من التسليم، حاولت لجنة وزارة الخارجية الصينية في هونغ كونغ التخفيف من قلق سكان هونغ كونغ مرة أخرى من خلال تكرار تعهدها بعدم «التدخل في أنشطة المراسلة العادية للصحفيين المحليين والأجانب». ففي تقرير نُشر في ذلك الوقت، أقرت لجنة حماية الصحفيين التابعة لمنظمة حرية الصحافة بأن الخوف من قمع وسائل الإعلام في هونغ كونغ «لم يتحقق» حتى الآن لكنها حذرت من الخطر المتزايد بشأن «الرقابة الذاتية» التي من الممكن، على المدى البعيد، أن تشكل تهديدًا على حرية الصحافة في هونغ كونغ.

ظل الوضع على حاله إلى حد كبير طوال العقد الأول من الألفية. ثم في عام 2003، عندما خرج نصف مليون من سكان هونغ كونغ إلى الشوارع للمطالبة بإسقاط مشروع قانون الأمن القومي الأول، لم كان في مقدور الصحافة الاضطلاع بمهمتها دون أن تواجهها العديد من العقبات، حتى أن جريدة Apple Daily أثبتت نفسها باعتبارها عنصرًا رئيسيًا في الاحتجاج، بنشرها شعار «أراك في الشوارع» في صفحتها الأولى.

استحواذ Alibaba على جريدة SCMP اليومية

في عام 2012، انتاب الصحفيين العاملين في الجريدة الصباحية اليومية South China (SCMP) الصادرة باللغة الإنجليزية الذعر عندما عُين وانغ كسيانغوي، صحفي من البر الرئيسي وأحد أعضاء المؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني، رئيسًا للتحرير. أما استحواذ شركات مجموعة علي بابا القابضة، التي أسسها رجل الأعمال الصيني جاك ما، والذي كان قريبًا جدًا من الحزب الشيوعي في الصين في ذلك الوقت، على وسائل الإعلام بعد ثلاث سنوات لم يكن له صدى في تهدئة مخاوف الصحفيين.

الرئيس التنفيذي يطالب «باعتذار»

شهدت فترة تولي الرئيس التنفيذي الثالث، ليونغ تشون ينغ، المعروف باسم سي واي ليونج، التي كانت ما بين 2013 و2017 تدهورًا واضحًا في العلاقات بين السلطات والصحافة. ففي العام الأول من توليه المنصب، طالب بخطاب اعتذار بعد أن نشرت جريدة Hong Kong Economic مقالاً عن صلاته المزعومة بجماعات الجريمة المنظمة. كان من المفترض أنه سيقوم بالعديد من الهجمات الشفهية الأخرى على الصحافة المستقلة، بما في ذلك Apple Daily.

في عام 2014، كان صحفيو هونغ كونغ أنفسهم هدفًا لعنف الشرطة على نطاق واسع لأول مرة عندما حلَّت الشرطة حركة المظلة المؤيدة للديموقراطية، مما أسفر عن إصابة ما يزيد على 2000 شخصًا، بما فيهم 30 صحفيًا. لم تتوقف الهجمات المادية على الصحافية، سواء من جانب الشرطة أو من جانب عصابات المافيا الداعمة لبكين، على الإطلاق. منذ ذلك الحين، بدأ سي واي ليونغ وخليفته كاري لام حربًا مفتوحة ضد وسائل الإعلام المستقلة، مما قلل باستمرار من تأثيرها وقدرتها على تغطية الحركات الاحتجاجية في المنطقة.

الشرح: بعد ربع قرن من التسليم للصين، تراجعت حرية الصحافة في هونغ كونغ على نحو مؤسف، مما أكد المخاوف الأولية لسكان هونغ كونغ.

© Paul Lakatos / AFP

الخلاصة:

كانت الرقابة بلاءً على راديو وتلفزيون هونغ كونغ التابع لهيئة الإذاعة العامة

يخضع الآن راديو وتلفزيون هونغ كونغ التابع لهيئة الإذاعة العامة، التي كانت استقلاليتها التحريرية ذات يوم مدعاة لفخر سكان هونغ كونغ، للرقابة على نطاق واسع في ظل وجود مدير البرنامج الجديد.

منذ يوم 1 مارس 2021، وهو اليوم الذي تولى فيه باتريك لي المنصب بصفته مديرًا لإذاعة راديو وتلفزيون هونغ كونغ، سُحب ما لا يقل عن 12 منتجًا جديدًا من البث المباشر في غضون وقت قصير وقد استُبعد ما يزيد على 200 برنامج مؤرشف من قناة YouTube الخاصة بهيئة الإذاعة العامة. لقد استُبعدت أيضًا إحدى حلقات البرنامج السياسي ليجكو ريفيو (LegCo Review)، والتي تضمنت مشاهد مصورة لأحد أحداث إحياء ذكرى مذبحة تيانانمن، من أرشيف راديو وتلفزيون هونغ كونغ نظرًا إلى أنها قد بُثت دون «موافقة نهائية» من لي.

أنشأ هذا المسؤول البيروقراطي الذي لا يتمتع بأي خبرة إعلامية، والذي أصبح مفوضًا سياسيًا لراديو وتلفزيون هونغ كونغ، نظام رقابي كامل في المجموعة، وهي وسيلة إعلامية اشتُهرت سابقًا بتحقيقاتها الجسورة بشأن السياسات العامة. نظرًا إلى عدم رضاه عن تقليص البرامج التي لا يوافق عليها فقد هدد أيضًا بخفض نصف رواتب الموظفين المشاركين في إنتاج المحتوى الذي يراه غير مناسب للنشر.

في سبتمبر 2021، تبنت مجموعة الإذاعة تعليمات تحريرية جديدة تطلب من الصحفيين «دعم الحكومة في مجال حماية الأمن القومي والمصالح»، للامتناع عن «إثارة الكراهية، أو التمييز أو العداء أو تعميقهم» اتجاه الإدارة التنفيذية لهونغ كونغ، والحكومة الصينية، ولتجنب الاتصال «بالحكومات الأجنبية أو المنظمات السياسية». أسست هيئة راديو وتلفزيون هونغ كونغ شراكة مع مجموعة وسائل الإعلام الصينية التابعة لهيئة الإذاعة الحكومية الصينية في أغسطس 2021، بهدف تعزيز «الوطنية» بين المشاهدين.

أدى تعيين باتريك لي إلى استقالة ما لا يقل عن أربعة من كبار الموظفين، وهم المنتجون التنفيذيون فونغ هيو شان، وليو واي لينغ، ودوريس وونغ، والمراسل الحائز على الجوائز، إيفون تونغ. وقد حُرمت أيضًا صحفية أخرى، نبيلة قصير، المعروفة بأسئلتها التي لا هوادة فيها والتي توجهها لمسئولي الحكومة، من تجديد العقد.

© RTHK / Capture d'écran

غادر الصحفي البريطاني المخضرم والمعلق السياسي، ستيفان فينز، والذي كان يساهم في برامج هيئة راديو وتلفزيون هونغ كونغ على مدار ثلاثة عقود، هونغ كونغ في أغسطس 2021 بعد قرار هيئة الإذاعة بإيقاف البرنامج الحواري السياسي الذي يستضيفه والذي كان يُعرض باللغة الإنجليزية، ذا بلس (The Pulse): «لا يمكن أن يؤكد أي أحد ذي عقل راجح أن هونغ كونغ مكان آمن للصحفيين.»

الصحفيون يواجهون العنف الجسدي

في 12 يونيو 2019، وسط المظاهرات المؤيدة للديموقراطية، كانت الأجواء في المؤتمر الصحفي اليومي لشرطة هونغ كونغ متوترة بشكل خاص. ارتدى جميع الصحفيين الحاضرين في المؤتمر خوذات و«عدة القتال»، الضرورية لحماية أنفسهم من عنف الشرطة، الذي يصبح ممنهجًا بشكل متزايد إذ إنه قد أسفر عن مئات الإصابات بين الصحفيين. لقد وُثقت هذه الاعتداءات على نطاق واسع من خلال جمعية صحفيي هونغ كونغ، إلا أن الشرطة قد أنكرتها جميعًا.

الرصاص المطاطي، وخراطيم المياه، والغاز المسيل للدموع، والهراوات، والأصفاد، والإهانات: كان هذا هو الروتين الذي اعتاد عليه الصحفيون الذين يغطون الاحتجاجات. أما في المنطقة، التي ظلت لأمد طويل مثالاً لحرية الصحافة في العالم، فقد بدا أن الشرطة قد تخلت بلا ريب عن ضبط النفس النسبي، الذي كان إرثًا من الحقبة الاستعمارية البريطانية، واستبدلته بتبني أسلوب الحفاظ على النظام الشائع في بقية مناطق دولة الصين: ضرب الحشد، بحيث يطال كلاً من المتظاهرين والصحفيين.

رش الفلفل عمدًا

كان على صحفيي هونغ كونغ، الذين فضلوا ذات يوم ارتداء الملابس الخفيفة والمريحة في المدينة العصرية شبه الاستوائية، أن يتأقلموا مع الوضع سريعًا. يشبه الزي الجديد والمتغير جذريًا الزي المستخدم في موقع البناء بدلاً من أي أسلوب من أساليب الخيلاء، ويتضمن أحذية أمان، وقناعًا مضادًا للماء، والصدريات العاكسة وقناع الغاز: فقد أصبح لا غنى لهم عن وسائل الحماية في عملهم نظرًا إلى خطر الإصابة أو تلف الجهاز التنفسي الذي بات يحدق بهم بشكل كبير للغاية.

في سبتمبر 2019، فقدت إحدى الصحفيات اللائي يعملن لدى المنفذ الإعلامي الناطق باللغة الإندونيسية Suara Hong Kong News، فيبي ميجا إندا، البصر في عينها اليمنى بشكل دائم بعد أن ضُربت برصاصة مطاطية. في نوفمبر من العام نفسه، أُطلق أحد خراطيم المياه على أحد الصحفيين من المنفذ الإعلامي عبر الإنترنت Mad Dog Daily وأصيب بتلف في الدماغ، مما استدعى جراحة طارئة. وقد شُوهِد ضباط الشرطة وهم يقومون بانتظام وعن عمد برش رذاذ الفلفل على العاملين بالصحافة أو يطلقون القذائف على مجموعات من الصحفيين المُعترف بهم على النحو الواجب. في مايو 2020، ورد أن ضابط شرطة قد خنق مصورة صحفية من جريدة Apple Daily لمدة 20 ثانية تقريبًا في أثناء احتجازها.

الهجمات على التجمهرات

بالإضافة إلى العنف الذي ارتكبته الشرطة، لا تتوانى الفصائل الداعمة لبكين في دعوة المافيا المحلية لتسوية حساباتها مع الصحافة. في مارس 2014، في بداية «حركة المظلة» المؤيدة للديموقراطية، أُصيب الصحفي كيفين لاو، الذي أصبح بعد ذلك رئيس تحرير الجريدة اليومية Ming Pao، بجرح خطير بفأس. وقد حُوكِم المهاجمون منذ ذلك الحين وتمت إدانتهم، أما المحرضون فلا. استهدفت أيضًا العديد من الهجمات الإجرامية وسائل الإعلام المؤيدة للديموقراطية، بما في ذلك Apple Daily ومؤسسها، جيمي لاي.

في يوليو 2019، كانت المراسلة جوينيث هو كواي لام شاهدة وضحية في الوقت ذاته لاعتداء واسع النطاق من عصابة مافيا داعمة لبكين على المحتجين، والصحفيين، والمارة في محطة مترو يونغ لونغ. في أثناء بث فيديو مباشر للهجوم على الهواء، ضربها المهاجمون، وتركوها تعاني بإصابة دامية في ذراعها. أُصيب أيضًا ثلاثة صحفيين آخرين يعملون لصالح جريدة Apple Daily وقناة ناو نيوز تي في (Now News TV) بجراح في الهجوم.

في مايو 2021، ضرب رجلان المراسلة سارة ليانغ من جريدة Epoch Times بشكل متكرر على ساقيها بمضرب بيسبول بالقرب من المبنى الذي تقع فيه شقتها. وقبل ذلك بشهر اقتحم بالفعل أربعة مسلحين مستودع الجريدة وهددوا الموظفين وأتلفوا المطبعة الرئيسية. أما قبل ذلك بعامين، فقد كانت الجريدة مُستهدفة في هجوم بحريق متعمد الذي لم يسفر لحسن الحظ عن أي إصابات.

الرصاص المطاطي، خراطيم المياه، الغاز المسيل للدموع: الروتين الجديد للصحفيين الذين يغطون الاحتجاجات في هونغ كونغ.

© Isaac Lawrence / AFP
© Philip Fong / AFP
© Nasha Chan / Initium Media

© Anthony Wallace / AFP

تلاعب كاري لام بالألفاظ

في 2017، انتُخبت كاري لام بشكل غير مفاجئ لتكون رئيسية تنفيذية مُعينة من هيئة انتخابية بحيث تعمل لصالح نظام بكين إلى حد كبير، والذي كان داعمًا لترشحها. كانت هذه الموظفة ذات الأداء الضعيف نوعًا ما والتي تندرج ضمن كبار موظفي الخدمة المدنية، والتي تقتصر خبرتها على 37 عامًا من الخدمة في عالم البث المباشر في إدارة هونغ كونغ، خلفًا لسي واي ليون غير المشهور، والذي عُرف بهجماته المتكررة على وسائل الإعلام. كان أول قرار اتخذته كاري لام هو فتح المؤتمرات الصحفية الحكومية لوسائل الإعلام المستقلة عبر الإنترنت، وهو الإجراء الذي قد طالب به الصحفيون لمدة طويلة. لم يكن بوسع المرء إلا أن يأمل بإجراء تحسن في حرية الصحافة.

لسوء الحظ، ما لبثت كاري لام أن كشفت عن وجهها الحقيقي: وهو أنها دمية لدى نظام بكين، إذ إنها لم تُوقِف يومًا سياساته المناهضة للحريات من أجل الدفاع والتنفيذ باسم «الوطنية»، بينما أكدت بشدة على أن شعب هونغ كونغ لم يفقد أيًا من حرياته. في مطلع 2019، حاولت سن قانون كان من شأنه أن يسمح بتسليم الصحفيين وغيرهم للصين، مما أثار احتجاجات غير مسبوقة في هونغ كونغ وأجبرها على التخلي عن المشروع. في أثناء هذه المظاهرات، تعرض العديد من الصحفيين للإيذاء الجسدي على يد ضباط الشرطة، وهو الأمر الذي لطالما رفضت كاري لام الاعتراف به.

اللغة الدارجة

في 12 أغسطس 2019، ردًا على خطاب من منظمة مراسلون بلا حدود يدين العنف ويقترح طرقًا للخروج من الأزمة، ادعت كاري لام أنها تعترف «بالأهمية الأساسية لتدفق المعلومات بحرية ودون فيود، ولوجود بيئة إعلامية حرة ومفتوحة، مما يحقق نجاح هونغ كونغ في الماضي، والحاضر والمستقبل». مع ذلك، فقد أخفقت في بث الطمأنينة في النفوس عندما زعمت، ضد الأدلة كافة، أن «الشرطة تحترم حرية الصحافة وحقوق وسائل الإعلام في تغطية الأحداث والحوادث العامة» وأن «المراسلين في هونغ كونغ لا يواجهون تهمًا أو يُسجنون بسبب كتابة قصص، أو تقديم تقارير تلفزيونية، أو التقاط صور».

في غضون أقل من عام بعد ضمان توفير الحماية للصحفيين، في يوم 30 يونيو 2020 رحبت كاري لام علنًا بتبني بكين لقانون «الأمن القومي» الذي يسمح لبكين بالتدخل في المنطقة مباشرة دون أن تأخذ في الاعتبار سلطتها بصفتها الرئيسة التنفيذية، من أجل معاقبة من يراهم النظام مسؤولين عن الجرائم التي تُرتكب ضد الدولة بالسجن مدى الحياة، بما يشمل الصحفيين.

تبرير ما هو غير مبرر

بعد بضعة أشهر، استندت كاري لام إلى هذا القانون لتنظيم المضايقات القضائية الخاصة بجيمي لاي، مؤسس جريدة Apple Daily والحائز على جائزة حرية الصحافة من منظمة مراسلون بلا حدود لعام 2020، والمُشرعة والصحفية السابق كلوديا مو، و12 صحفيًا حُوكِموا بتهم ارتكاب «جرائم ضد الدولة». استُخدم هذا القانون أيضًا كذريعة لتجميد الأصول المالية لجريدة Apple Daily، مما أرغمها على الإغلاق بحلول نهاية يونيو 2021. الأمر الذي كانت تنتقده الحكومة بشأن جريدة Apple Daily، كما أوضحت دون مبالاة، «لم يكن وجود مشكلة بخصوص المنفذ الإخباري ولا مشكلة في تقديم التقارير الإخبارية» بل كان «تعريض الأمن القومي للخطر» لأنها رفضت رقابة بكين وسمحت للحركات المعارضة بالتعبير عن رأيها.

تضمنت خطابات كاري لام، التي كانت مُرغمة على الانقسام دومًا لتبرير ما هو غير مبرر، تلميحات سريالية: «إن انتقاد حكومة هونغ كونغ ليس بمشكلة، لكن إذا كان هناك نية لتنظيم الأنشطة للتحريض على تخريب الحكومة فهذا، بالطبع، شيئًا آخر [...] وعلى أصدقاء وسائل الإعلام أن يفطنون إلى التمييز بين الأمرين». مع ذلك، نظرًا إلى أن قانون الأمن القومي نفسه لا يحدد المدى الذي ينتهي عنده النقد ويبدأ التخريب، فيبدو أن الطريقة الوحيدة أمام الصحفيين لحماية أنفسهم من الاتهام هي... إيقاف الانتقادات كافة.

التقويض بصبر

تعمل كاري لام بصبر على تقويض جوهر الصحافة في هونغ كونغ. في 2021، لفرض السيطرة التحريرية على راديو وتلفزيون هونغ كونغ التابع للمجموعة السمعية والمرئية، فقد عينت مديرة برنامج وضعت نظام رقابة والتي، على سبيل المجاملة، دعتها لاستضافة برنامجها الحواري اليومي لمدة شهر.

اعتقالات الصحفيين، واللغة الدارجة، وتسليح التأشيرات: نظمت كاري لام حملة مُنجزة بإتقان للتخلص من حرية الصحافة.

© RTHK / Capture d'écran

لقد تراجعت إدارتها أيضًا مع الاعتمادات الصحفية، المخصصة الآن لوسائل الإعلام «المعترف بها دوليًا»، والتي هي، في ظل غياب الاعتراف البيِّن، تعسفية تمامًا وتستبعد على نحو فعال وسائل الإعلام المستقلة، والصحفيين المستقلين، والصحافة الطلابية. في سبتمبر 2021، حُرم صحفيون من منفذين إعلاميين مخضرمين عبر الإنترنت في هونغ كونغ، Stand Newsو Citizen News، من الوصول إلى احتفالات العيد الوطني الصيني.

في نهاية المطاف، قدمت كاري لام ممارسة، تُستخدم كثيرًا في البر الرئيسي، تسليح التأشيرات ضد الصحفيين الأجانب. في 2018، طردت الصحفي فيكتور ماليت، الذي يعمل لدى جريدة Financial Times، لإجرائه مناظرة غداء لنادي المراسلين الأجانب مع ناشط داعم للاستقلالية. في 2020، رفضت أيضًا الطلبات المقدمة للحصول على تأشيرات لمراسل New York Times وهو كريس بوكلي، الذي طُرد من البر الصيني الرئيسي، وللصحفي آرون مك نيكولاس، الذي كان من المفترض أن ينضم للمنفذ الإعلامي عبر الإنترنت صحافة هونغ كونغ الحرة (HKFP). في نوفمبر 2021، رفض مكتب كاري لام أيضًا، بدون إبداء توضيح، تجديد تأشيرة سيو لين ونغ، الصحفية لدى المجلة البريطانية الأسبوعية The Economist.

الخلاصة:

وسائل الإعلام المستقلة في ماكاو في الوقت الضائع

غالبًا ما تُصور ماكاو، مناطق جمهورية الصين الشعبية الإدارية الخاصة الأخرى، باعتبارها «طفل الملصق» على عكس هونغ كونغ المتمردة، إلا انها قد شهدت أيضًا تدهورًا في حرية الصحافة المحدودة بالفعل.

في 20 أكتوبر 2021، أعلن Macau Concealers، الموقع الإلكتروني الإخباري على الإنترنت والذي يعمل منذ 1996 ويحرص على تقديم «رؤية متنوعة» للمدينة، أنه سيوقف العمليات في نفس اليوم، مستشهدًا «بالتغيرات البيئية غير المسبوقة» التي شملت رقابة متزايدة وضغطًا على وسائل الإعلام المستقلة.

بعد عودة ماكاو للصين في 1999، بعد هونغ كونغ بعامين، لم يكن أمام المستعمرة البرتغالية السابقة خيارًا سوى قبول مصيرها بهدوء: نظرًا إلى بلوغ عدد سكانها ما يقل بقليل عن 700000 نسمة وإلى أن اقتصادها يقوم على مجال القمار فيجب على ماكاو أن تحافظ على علاقات جيدة مع البر الصيني الرئيسي. لم يكن لدى وسائلها الإعلامية، الأصغر حجمًا والأضعف من تلك الموجودة في هونغ كونغ، خيارًا سوى التوافق بشكل أكبر مع ما يرويه نظام بكين، مع الحفاظ على مستوى معين من الاستقلالية بخصوص القضايا المحلية التي تعتبر أقل «حساسية». بالرغم من أنه في 2009 تبنت ماكاو قانون الأمن القومي الذي يعاقب على الجرائم المرتكبة ضد الدولة بالسجن لمدة تصل إلى 30 عامًا، فلم يُحتج به حتى الآن.

في 2019 و2020، ابتعدت وسائل إعلام ماكاو إلى حد كبير عن تغطية الاحتجاجات الداعمة للديموقراطية في هونغ كونغ نظرًا إلى اعتمادها الهائل على التمويل العام. قدمت وسائل الإعلام القليلة الناطقة باللغة الإنجليزية والبرتغالية، مع ذلك، تغطية واسعة النطاق، مما أدى إلى إثارة الضغط المتزايد والتهديدات ضدهم.

في ديسمبر 2019، قبل زيارة الرئيس الصيني شي جين بينغ إلى ماكاو، رُفض دخول صحفيين من خمسة منافذ إعلامية على الأقل في هونغ كونغ إلى المنطقة استنادًا إلى أنهم «يعرضون الأمن القومي للخطر». استجوبت الشرطة مراسلي التلفزيون البرتغالي العام، (راديو وتلفزيون البرتغال)، لساعات وصودرت مواد التصوير الخاصة بهم. علاوة على ذلك، أفاد عددًا من الصحفيين المحليين بتعرضهم للمطاردة والمضايقة، وقد حُذر البعض «ليتوخوا الحذر في حديثهم» في أثناء زيارة شي جين بينغ.

اضطر أربعة عشر صحفيًا للاستقالة بعد أن أصدرت اللجنة التنفيذية لتلفزيون ماكاو التابع لهيئة الإذاعة العامة، في أبريل 2021، مجموعة من التعليمات مطالبة إياهم «بعدم الكشف عن المعلومات أو التعبير عن الآراء التي تتعارض مع سياسات حكومة الصين وماكاو» و«لتعزيز الوطنية»، في ظل التهديد بالفصل.

© Macau Photo Agency

3 عندما يصبح الوصول إلى المعلومات جريمة

- من خلال تجهيز الحزب الشيوعي الصيني نفسه بالوسائل التكنولوجية غير المسبوقة، فقد شرع في بناء نموذج للمجتمع لم يعد فيه الوصول للمعلومات حقًا، بل جريمة. لمقاومة الرقابة، والدعاية والمراقبة الجماعية، وللحفاظ على حريتهم في التعبير، يكثف مستخدمو الإنترنت الصينيون جهودهم وإبداعهم.
- أما تحت ذريعة مواجهة تأثير «القوى المعادية» الغربية، فتستكشف الصين مفهومها عن الصحافة المارقة لخدمة المصالح الحكومية والعمل لنشر دعايتها في جميع أنحاء العالم من خلال وسائل غادرة أكثر من أي وقت مضى. عند مواجهة هذا التهديد لم يعد في إمكان الحكومات والمجتمع المدني في الديموقراطيات الانتظار للرد.

© Bobby Yip / Reuters

هوس إبقاء الرأي العام تحت السيطرة

كوفيد - 19: موجة من الحرية سرعان ما قُمعت

في مطلع فبراير 2020، كثرت الدعوات لزيادة حرية التعبير في الصين عبر الإنترنت بعد وفاة الطبيب لي وينليانغ، طبيب عيون في مستشفى ووهان المركزي والمُبلغ الأول عن ظهور كوفيد19-. قبل بضعة أيام من وفاته إثر إصابته بالمرض، أجبرته الشرطة على توقيع بيان يعترف فيه بأنه قد «نشر شائعات كاذبة»، قبل أن يجعلوه بطلاً... بعد وفاته.

في غضون بضعة أيام بعد وفاته، استُخدم هشتاج #WomenYaoYanlunZiyou («نريد حرية التعبير») أكثر من مليوني مرة في شبكة التواصل الاجتماعي الصينية Sina Weibo لتكريم الطبيب المتوفي وللتنديد بسوء إدارة السلطات للأزمة، وكانت الحركة ذات نطاق غير مسبوق إلى حد ما في دولة ضُيِّق فيها خناق الرقابة المفروضة على محتوى شبكات وسائل التواصل الاجتماعي بشكل كبير في السنوات الأخيرة. منذ ذلك الحين حُذفت معظم هذه الرسائل تحت ضغط الخدمات الرقابية.

بعد وفاة الطبيب لي وينليانغ، المبلغ الأول عن الجائحة، ذهب بعض المواطنين تلقائيًا للتحقيق في ووهان. © تشين قويشي / *YouTube* سكرين شوت- مارك رالسون/ وكالة الصحافة الفرنسية

© Mark Ralston / AFP

كان حنق المواطنين الصينيين وانعدام ثقتهم بسبب افتقار النظام للشفافية، وافتقاره إلى المعلومات في وسائل الإعلام الرسمية دافعًا للبعض لإجراء توثيق صحفي للجائحة التي كانت تخرج عن نطاق السيطرة. كان من بينهم، شين قويشي، محامي من مقاطعة هيلونغجيانغ التي تقع في أقصى الشمال الشرقي، الذي قضى معظم وقته في مستشفيات ووهان من 23 يناير 2020 فصاعدًا، إذ أبلغ عن الفوضى وأجرى مقابلات مع أسر الضحايا.

شعر فانغ بين، رجل أعمال عادي يعمل في مجال المنسوجات ويعيش في ووهان، بالحاجة إلى إبلاغ رفاقه من المواطنين بشأن حقيقة كوفيد 19 ونشر أول تقرير له مُصور بالفيديو في يوم 25 يناير 2020، والذي وثق فيه تكدس المستشفيات. ثمأ بلغ عن فقدان كلا من الصحفيين غير المهنيين، إذ ربما تكون قد اعتقلتهم الشرطة، في أوائل فبراير 2020. ظهر شين قويشي مرة أخرى على وسائل التواصل الاجتماعي في 30 سبتمبر 2021 بدون مناقشة ما حدث له في تلك الأثناء. مع ذلك، ما تزال الأخبار غير متوفرة حتى الآن بخصوص مكان تواجد فانغ بين.

الحد من انتشار الجائحة

يتعارض شوق المواطنين للحصول على معلومات موثوقة ومستقلة مع دعوة الرئيس شي جين بينغ في يوم 20 يناير 2020 «لتعزيز إدارة الرأي العام» للتعامل مع الجائحة. مع تراكم الاستفسارات من المطبوعات الليبرالية مثل: Caixin وCaijing بالإضافة إلى عدم استعداد السلطات وافتقارهم للمناورات لإخفاء خطورة الأزمة، أرسل الحزب ما يقرب من 300 «صحفيًا»، الذين كانوا في الواقع مروجي دعاية- إلى ووهان لتقديم مكافحة الجائحة من منظور «إيجابية».

سرعان ما عبرت السلطات الصينية أيضًا عن الحاجة إلى احتواء تدفق المعلومات وحرية التعبير على الإنترنت. نُشر تحقيق مشترك بين New York Times و ProPublica في نُشر في ديسمبر 2020، بناءً على 3,200 توجيهاً و 1,800 مذكرة من إدارة الفضاء الإلكتروني الصينية من يناير حتى مايو 2020، عن استراتيجيات موجودة لتشكيل الرأي العام على الإنترنت. كان الحد من تأثير المرض على مواقع الأخبار من خلال تقييد مصطلحات مثل: «غير قابل للشفاء»، وحظر الكلمات الرئيسية والإشعارات المتعلقة بالأزمة وحشد المعلقين على الإنترنت جميعًا جزءًا من الذخيرة التي تستخدمها بكين.

تكميم الأصوات الناقدة

بعد وفاة الطبيب لي بفترة قصيرة، أرسلت إدارة الفضاء الإلكتروني الصينية التوجيه التالي لفروعها المحلية: «يجب علينا أن ندرك بوضوح تأثير الفراشة، وتأثير النوافذ المكسورة وتأثير كرة الثلج الناجم عن هذا الحدث [وفاة لي وينليانغ]، والتحدي غير المسبوق الذي واجهته إدارة الرأي المطروح عبر الإنترنت لدينا وعمل الرقابة. يجب على مكتب إدارة الفضاء السيبراني بكاملة أنه يولي اهتمامًا متزايدًا بالرأي المطروح عبر الإنترنت، وأن يتحكم بحزم في كل شيء يلحق ضررًا خطيرًا بمصداقية الحزب والحكومة وفي هجمات النظام السياسي.»

كان تكميم الأصوات الناقدة مصاحبًا لإجراء الرقابة هذا. وثقت منظمة المدافعين الصينيين عن حقوق الإنسان، غير الحكومية، 897 حالة لمستخدمي إنترنت صينيين قد وقعت عليهم عقوبات بين 1 يناير و26 مارس 2020 بسبب حديثهم على الإنترنت فيما يتعلق بتفشي كوفيد 19 في الصين. اعتُقل ما لا يقل عن عشرة صحفيين ومعلقين على الإنترنت في 2020 لتغطيتهم الأزمة، بما في ذلك الصحفية زهانغ زهان.

© Chen Qiushi / Capture d'écran YouTube

الخلاصة:

© Zhang Zhan / Capture d'écran YouTube

أربعة أعوام في السجن بسبب نشر التغطية الصحفية في ووهان

بعد الحكم على زهانغ زهان بالسجن لمدة أربعة أعوام بسبب تغطية جائحة كوفيد 19 على وسائل التواصل الاجتماعي منذ البداية في مدينة ووهان، تثبت الصحفية زهانغ زهان الحائزة على جائزة حرية الصحافة من منظمة مراسلون بلا حدود 2021 براءتها بإضراب جزئي عن الطعام مما قد يودي بحياتها.

بعد محاكمة دامت ثلاث ساعات فحسب، حكمت محكمة شنغهاي على زهانغ زهان، 38، الحائزة على جائزة حرية الصحافة من منظمة مراسلون بلا حدود 2021، في يوم 28 ديسمبر 2020 بالسجن لمدة أربعة أعوام بسبب «افتعالها الشغب وإثارتها للمتاعب». في فبراير 2020، كانت من بين الصحفيين الشجعان الذين، بصرف النظر عن خطر الإصابة بالعدوى، سافروا إلى مدينة ووهان لتغطية أولى بدايات ظهور جائحة كوفيد 19. نشرت زهانغ زهان ما يزيد على 100 مقطع فيديو على قناتها على YouTube، وWeChat، وTwitter، قبل الإبلاغ عن فقدها في يوم 14 مايو 2020 في ووهان. في اليوم التالي، أعلنت السلطات أنها كانت محتجزة في شنغهاي.

في قفص الاتهام، اتهمها المدعي العام «بنشر مقدار هائل من المعلومات الكاذبة» إلا أنه لم يقدم أي دليل مادي يدعم اتهامه. لقد تملك اليأس من الصحفية، التي لطالما رفضت الإقرار بالذنب، بخصوص الاستئناف: وفقًا لما أدلى به أحد محاميها، فإن ممثلي مركز الاحتجاز قد أوصلوا إلى إدراكها أن النتيجة الوحيدة المتوقعة من الاستئناف هي أن يُنزل عليها عقوبة أشد.

وللاعتراض على هذا الحرمان من تحقيق العدالة، دخلت زهانغ في إضراب جزئي عن الطعام مما أسفر عن إطعامها قسرًا من خلال أنبوب أنفي. لقد تدهورت حالتها الصحية إلى حد كبير: في أواخر أكتوبر 2021، كانت الصحفية، التي يبلغ طولها 1.77 م، بالكاد تزن 40 كجم ولم تعد قادرة على التحرك أو حتى رفع رأسها بدون مساعدة. بحلول أغسطس 2021، كانت قد دخلت المستشفى بالفعل لمدة 11 يومًا.

© Aly Song / Reuters

لقد بلغت الرقابة والمراقبة أقصى مدى لها على الإطلاق في الصين.

خضوع الإنترنت في الصين للمراقبة

في يوم 2 نوفمبر 2021، على شبكة وسائل التواصل الاجتماعي Sina Weibo، اتهمت بطلة التنس الدولية بينغ شواي عضوًا سابقًا في اللجنة الدائمة الخاصة بالمكتب السياسي للحزب ونائب رئيس الوزراء السابق زهانغ غاولي بالاغتصاب. في أقل من 30 دقيقة، حُذف منشورها وجميع التعليقات العامة المرتبطة به ولُغيَ حساب البطلة الرياضية من محرك البحث. يحاول المراقبون، بكل السبل، التستر على فضيحة تهدد بتلويث سمعة ذوي الرواتب العليا في السلطة. ووردت أنباء تفيد بوضع بنغ شواي نفسها رهن الإقامة الجبرية.

قبل ذلك بشهرين، فرض تطبيق المراسلة WeChat رقابة على مقالة من مجلة Caixin الاستقصائية التي تناولت بالتفصيل الممارسات المالية المشكوك فيها للشركة الصينية العملاقة في العقارات Evergrande، والتي بدأت الصعوبات التي تواجهها بخصوص سداد الدين الهائل في زعزعة الاقتصاد الصيني. في أوائل عام 2021، حُظر أيضًا تطبيق المراسلات المشفرة Signal والتطبيق الصوتي Clubhouse، والتي أتاحت لفترة وجيزة لمستخدمي الإنترنت إجراء مجموعات مناقشة بخصوص موضوعات محظورة، من الإنترنت الصيني.

الكلمات الرئيسية المحظورة

في الصين، يكاد يستحيل البحث على Google أو استخدام نظام مراسلة أجنبي مثل WhatsApp، على الأقل بدون اللجوء إلى الشبكات الخاصة الافتراضية التي تسمح بالاتصال من بلد آخر. لا يقتصر نظام «Great Firewall»، نظام تكنولوجي طوره النظام لعزل الإنترنت الصيني عن باقي العالم، وقد أُدخلت عليه تحسينات باستمرار، على إتاحة حجب عناوين بروتوكول الإنترنت الخاصة بعدد كبير من المواقع الإلكترونية، بل يراقب أيضًا المحتوى الذي يتضمن كلمات رئيسية محظورة. تُقدِّر منظمة GreatFire، وهي منظمة غير حكومية تكافح الرقابة في الصين، أن 160 من أصل 1000 موقع إلكتروني ضمن المواقع الأكثر زيارة في العالم لا يمكن الوصول إليها في البلد.

في أثناء العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، هبت رياح الحرية لتطال الإنترنت الصيني الذي كان سريع التطور في ذلك الحين، مما سمح لمستخدمي الإنترنت بالتعبير عن آرائهم بحرية إلى حد ما، بما يشمل عدم رضاهم عن الطبقة السياسية. منذ عام 2010، أصبح النظام الصيني على دراية بالخطر الذي تتعرض له هيمنته جراء هذا الأمر ومن ثم عزز سيطرته. في 2014، أنشأ النظام مجموعة مراقبة للإنترنت، والتي أصبحت في 2018 اللجنة المركزية لشئون الفضاء السيبراني، برئاسة شي جين بينغ نفسه. تنشر ذراعها التنفيذية، إدارة الفضاء الإلكتروني الصينية، مجموعة كبيرة من الإجراءات للسيطرة على النشاط الذي يقوم به مليار مستخدم عبر الإنترنت.

حملات «التطهير»

وفقًا لمنظمة بيت الحرية الأمريكية، غير الحكومية، أُغلق ما لا يقل عن 11,000 موقعًا إلكترونيًا صينيًا و737,000 حسابًا على وسائل التواصل الاجتماعي ومحادثات جماعية في عام 2019. يُسمح فقط حاليًا لحسابات رسمية مُعينة ومواقع إلكترونية إخبارية مُرخصة من الحكومة بنشر المعلومات، خاصة فيما يتعلق بالسياسة، والاقتصاد، والجيش، والشئون الأجنبية. في فبراير 2021، صدرت أوامر حتى للمدونين بالبقاء بعيدًا عن القضايا الاجتماعية التي تعتبر «حساسة».

تتكيف الرقابة مع السياق الذي يقتضيه الوقت الراهن، بحيث شنت «حملات تطهيرية» موضوعية على النحو الموضح في «مشروع WeChatSCOPE»المشروع الذي تترأسه الصحافة ومركز الدراسات الإعلامية لجامعة هونغ كونغ. في يونيو 2021، حظر محرك البحث Baidu وشبكة التواصل الاجتماعي Sina Weibo نتائج بحث ثلاث عمليات كبرى لتبادل العملات المشفرة بعد أن أعلنت الحكومة الصينية حظرها لعملة بيتكوين. في الشهر التالي، حذف WeChat عشرات من حسابات مجتمع الميم الذي يديره طلاب في جميع أنحاء الصين بحجة أنهم كانوا ينتهكون قواعد المعلومات على الإنترنت.

مليونا مراقب على الأقل

ما يزال عدد الأشخاص العاملون لصالح جهاز الرقابة على الإنترنت في الصين غير معروف، لكن في 2013، أفاد مصدر رسمي بأنهم مليونا موظف، ويمكن القول بأن العدد قد ازداد بشكل كبير منذ ذلك الحين. في أغسطس 2021، تبين أن مراقبي منصة Weibo كان لديهم حصة لا تقل عن 500 تقرير مراقبة شهريًا، والتي يجب إثبات 90% منها، وإلا سيفقدون وظائفهم.

أُجبرت الشركات الأجنبية أيضًا على أن تقدم لقواعد الرقابة حتى تحافظ على موضعها المكين في السوق الصينية. في أغسطس 2020، كان هناك 3,487 تطبيقًا دوليًا متاحًا مفقودًا من متجر تطبيقات Apple الصيني، بما في ذلك 148 مواقعًا صينيًا جديدًا. في أكتوبر 2021، أعلن الموقع الإلكتروني LinkedIn، شركة تابعة لمجموعة مايكروسوفت، إغلاق خدمته الصينية بسبب الرقابة المتزايدة. وبعد شهر، أعلنت أيضًا البوابة الأمريكية Yahoo! أنها ستغادر الصين، وهو انسحاب رمزي على الأغلب إذ إن العديد من خدماتها كانت قد حظرتها الرقابة الرقمية للنظام بالفعل.

«الحزب يراقبك»

بلغت أيضًا مراقبة المحادثات مستوى مخيف. منذ عام 2014، تطلبت اللوائح أن يسجل مستخدمو الإنترنت باسمهم الحقيقي فيما يتعلق بتطبيقات المراسلة وخدمات المعلومات عبر الإنترنت. يمكن للسلطات الوصول مباشرة إلى محتوى المحادثات، والمحتوى غير المشفر، والمنشورات على شبكات التواصل الاجتماعي، ويمكن استخدام المحتوى كافة ليكون دليلاً في القضايا الجنائية.

في 2019، أُلغيَ حساب WeChat الخاص بمراسل قناة BBC في الصين، ستيفين ماكدونيلبدون تحذير بعد نشر صور وقفة احتجاجية في هونغ كونغ إحياءً للذكرى الثلاثين لمذبحة تيانانمن. لاستعادة الوصول إلى حسابه، أُرغِم الصحفي على السماح للتطبيق بمسح وجهه وتسجيل صوته.

في 14 سبتمبر 2021، كشفت أيضًا مجلة Financial Times أن السلطات الصينية قد حولت تطبيقًا للهاتف المحمول يُستخدم لمكافحة الاحتيال، مُصممًا من الناحية النظرية لحماية المستخدمين من عمليات الاحتيال عبر الإنترنت، فاستخدمته لتحديد هوية مستخدمي الإنترنت الذي زاروا المواقع الإلكترونية «الخطيرة للغاية»... مثل: وكالة الأنباء الاقتصادية بلومبيرغ.

كتائب المتصيدون

نشرت أيضًا خدمات الدعاية التابعة للحزب الشيوعي مجساتها في جميع وسائل التواصل الاجتماعي. يحافظ النظام على «جيش 50 سنت» وهي كتيبة دعاية لفترة قصيرة يتم خلالها دفع نصف يوان صيني (7 وحدات من اليورو) لكل رسالة، بهدف تعزيز الرواية الرسمية من خلال الظهور كمواطنين عاديين. في 2017، قدَّرت دراسة نُشرت في مجلة American Political Science Review أن أولئك الخادمين للنظام يقومون بعمل 448 مليون منشور على مواقع التواصل الاجتماعي سنويًا.

مع تصاعد القومية الصينية، ازدهرت أيضًا كتيبة من المتطوعين المؤيدين للنظام في شبكات التواصل الاجتماعي الصينية والأجنبية. أُطلق على مستخدمي الإنترنت «little pinks» نظرًا إلى الاعتقاد بأن معظمهم شابات وقد كان هؤلاء المحاربون المستخدمون للإنترنت يدافعون عن النظام بضراوة ضد الانتقادات. في أكتوبر 2021، صعدت أغنية «فراجيل» التي غنتها المغنية الماليزية ناميوي والمغنية الاسترالية كيمبرلي تشين، والتي كانت تسخر من الحساسية المتزايدة لأولئك المتصيدين، حتى احتلت المركز الأول باعتبارها أكثر مقطع فيديو شوهِد على YouTube في تايوان وهونغ كونغ بعد حظرها في الصين.

صعدت أغنية «فراجيل»، التي تسخر بكياسة من المتصيدين القوميين الصينيين، حتى احتلت المركز الأول باعتبارها أكثر مقطع فيديو شوهِد في تايوان وهونغ كونغ بعد حظرها في الصين.

© Namewee / Capture d'écran YouTube

الخلاصة:

© Martin Bureau / AFP

تكنولوجيا متقدمة مصممة للقمع

تستفيد بكين من الطفرات التكنولوجية الأخيرة لإحكام سيطرتها بشدة على المعلومات ولرصد تدفق الرأي، ولتقديم لمحة عامة عن المشروع البائس لمجتمع لا تتوارى فيه أي محادثة بعيدًا عن أعين المتطفلين من الحزب.

في أبريل 2021، أعلن بفخر باحثون صينيون من جامعة شنغهاي ليغونغ والأكاديمية الصينية للعلوم أنهم قد طوروا نظامًا رقابيًا قائمًا على نصوص الذكاء الاصطناعي يتمتع بالقدرة على التعلم بمفرده والتكيف على التغيرات التي تطرأ على لغة مستخدمي الإنترنت. بالاستناد إل ذريعة مكافحة الجريمة، طور النظام تقنيات أكثر انتشارًا من أي وقت مضى في السنوات الأخيرة، مثل: برنامج المراقبة الجماعية Sharp Eyes، أُطلق في عام 2015، الذي يهدف إلى تجهيز المنطقة الصينية برمتها بكاميرات التعرف على الوجوه، بحيث يكون خلفًا لبرنامج Sky Net بنظام المراقبة بالفيديو.

سمحت السياسات الحمائية للنظام، من خلال القضاء على المنافسة الدولية، بظهور رواد في تكنولوجيا المعلومات على الصعيد الوطني مثل: محرك البحث Baidu، وعملاق التجارة الإلكترونية علي بابا، وعمالقة الإنترنت والاتصالات السلكية واللاسلكية Tencent، وHuawei، وZTE. في المقابل أُجبرت هذه الشركات على مساعدة النظام في رقابته، ودعايته، وبرنامجه الرقابية.

استخدم النظام منطقة شينجيانغ ذاتية الحكم، التي تمثل مشهدًا للقمع العنيف، لتكون حقلاً لتجارب تطوير التعرف على الوجوه بالتعاون مع الشركات الصينية الناشئة مثل: Hikvision، وSenseTime، وCloudWalk، وiFlytek. أُرغم سكانها أيضًا على تثبيت تطبيقات التجسس، التي تفحص نشاط الهاتف بحثًا عن السلوكيات «المنحرفة»، بما في ذلك امتلاك نسخ رقمية للكتب الإسلامية، أو كتابة أو تلقي آيات من القرآن في سجلات الدردشة، والتبرع للمساجد.

باستخدام مثل هذه التقنيات، يأمل النظام الصيني أن يضع «شرطة ذكية»في المستقبل القريب، والتي ستتمتع بالقدرة على التنبؤ بالنشاط الإجرامي المستقبلي، ونظام «الائتمان الاجتماعي» الذي سيغير من حقوق المواطنين وفقًا لسلوكهم. مع الأخذ بعين الاعتبار أن الصحفي الاستقصائي ليو هو كان مُدرجًا في القائمة السوداء في أوائل عام 2017 وفقًا لأحد أنظمة الائتمان الاجتماعي التجريبي المحلي جراء الاعتقالات والإدانات السابقة فيما يتعلق بعمله بصفته صحفيًا، فلا يسع المرء سوى أن يرتعد من وجود مثل هذا المشروع لمجتمع يجسد الكون البائس في فيلم الخيال العلمي مينوريتي ريبورت والمسلسل التلفزيوني بلاك ميرور.

ما يزيد من إثارة القلق هو تصدير تقنيات المراقبة الصينية هذه. في أغسطس 2021، كشف الموقع الإلكتروني Top10VPN أن 17 من كل 68 حكومة تتولى إدارة الإنترنت الخاص بها بالتعاون مع Huawei كانت تستخدم تقنياتها لحجب الوصول إلى مواقع إخبارية معينة. وفي الوقت ذاته تقريبًا، دعا المركز الوطني للأمن السيبراني في ليتوانيا الجمهور إلى التخلص من الهواتف الذكية التي تنتجها العلامات التجارية الصينية Huawei، وXiaomi، وOnePlus، والتي تحتوي على برامج قادرة على فرض الرقابة على أكثر من 1,300 كلمة رئيسية محظورة في الصين.

يوضح هذا المنشور المنتشر على الإنترنت في وسائل التواصل الاجتماعي مقدار الثقة التي يمكن أن تُمنح للمنتجات الصينية عالية الجودة عندما يتعلق الأمر بالخصوصية

© Facebook

مليون طريقة للمقاومة

في الأسبوع الذي ابتدأ بيوم 8 فبراير 2021، انتشرت مجموعة دردشة تُدعى «نادي معجبي هو شينغ» على تطبيق غرفة الدردشة الصوتية Clubhouse. كانت المجموعة تهدف إلى السخرية من رئيس تحرير الوسيلة الإعلامية الحكومية القومية المتطرفة جلوبال تايمز والذي صرح فيما يتعلق بحزمة التحفيز الاقتصادي الأمريكي التي أعلن عنها الرئيس الأمريكي جو بايدن في الرابع عشر من يناير 2021، أنه: «إذا كانت دولتنا توزع المال على الجميع فهذا يعني أنها لا تصدر المال على الإطلاق». فتهكم أحد مستخدمي الويب قائلاً: «إذا كان هناك جدارًا في كل مكان، فهذا يعني أنه لا يوجد جدار في أي مكان»، في إشارة غامضة إلى نظام رقابة الإنترنت في الصين وإلى جدار مناهضة الهجرة الذي فرضه دونالد ترامب الذي كان سلفًا لجو بايدن.

لم ينخدع الجمهور الصيني، الذي يواجه على الدوام بالبلاغة المُنقحة للحزب الشيوعي، بل دومًا ما يبحث عن حلول جديدة لتعليم نفسه بشكل أكثر موثوقية ولمشاركة المعلومات بدون أن تخضع للرقابة. أدلى مؤسسو منظمة GreatFire غير الحكومية بأنه «من الواضح أن الصينيين ليس لديهم ثقة فيما تخبرهم به السلطات، حتى لو كانت هذه الأخبار. منتشرة وموجودة في كل قناة إعلامية. فهم لا يثقون حتى بالسلطات عندما تبلغهم شيئًا حقيقيًا».

«River crab» و «water meter»

بمجرد حجب المراقبون للكلمة الرئيسية المتعلقة بالموضوع المثير للجدل يستخدم مستخدمو الإنترنت مخيلاتهم للإتيان بكلمات رئيسية جديدة. من الطرق الشائعة إلى حد ما هي استبدال كلمة محظورة بلفظ متجانس، أي بكلمة لها نفس الصوت لكنها مكتوبة بأحرف أخرى. في يناير 2018، ظهر مصطلح «mǐ-tù» (rice bunny بالصينية) على شبكات التواصل الاجتماعي Weibo، نظرًا إلى أنه يُنطق بنفس طريقة نطق هشتاج #MeToo، الذي كان خاضعًا لرقابة السلطات مؤقتًا. يصف مصطلح «héxiè» (river crab بالصينية)، وهو لفظ متجانس لكلمة «harmonised» التي تشير إلى مشروع المجتمع المتناغم الذي أطلقه الرئيس السابق هو جينتاو، بلغة الإنترنت واقع الخضوع للرقابة.

تتضمن البدائل الأخرى استخدام الأحرف الأولية لكلمات بالأحرف اللاتينية مثل: «ZF» للإشارة إلى الحكومة (zhèngfǔ بالصينية)، أو التعبيرات التلميحية مثل: «فحص عداد المياه» مما يعني «زيارة أحد الأشخاص في منزله»، في إشارة إلى العادة المفترضة للشرطة الصينية بتنكرهم كموظفي إدارة المياه لتعميم التخفي داخل المنازل.

في بداية 2020، عندما كانت جائحة كوفيد 19 تتفشى في الصين، أظهر مستخدمو الإنترنت براعة في الإشادة بأول طبيب أبلغ عن المرض لي وينليانغ، الذي توفي جراء إصابته بالمرض، وفي إدانة موقف الحزب، بالرغم من الرقابة والمراقبة. نشر البعض صور مُلتقطة ذاتيًا وهم يرتدون كمامات مكتوبًا عليها «لا أستطيع» و«لا أفهم»، في إشارة إلى رد الطبيب لي على طلب الشرطة بالتوقف عن «نشر الشائعات الكاذبة» وفهم الوضع. انتُشِلت مقالة من مجلة Ren Wu، وهي إحدى المطبوعات المماثلة لصحيفة بيبولز دايلي، التي أدانت الرقابة المفروضة على الأطباء وقد أُزيلت من أكشاك الصحف، باستخدام لقطات شاشة وترجمات باللغة الإنجليزية، وبشفرة مورس، وبرايل، بل وحتى بالرموز التعبيرية.

لتجاوز الرقابة يستخدم الصينيون متجانسات اللغة الصينية، مثل: نسق كلمات «*rice-rabbit*»التي تُنطق تمامًا مثل هشتاج *#MeToo*. © مارسيلا تشينغ / محادثة

© Marcella Cheng / The Conversation

المصدر المفتوح وقواعد البيانات المتسلسلة

لقد أصبحت أيضًا منصة Github، أكبر موقع إلكتروني مفتوح المصدر يسمح للمهندسين والمطورين حول العالم بالتعاون في مشروعات ترميز وبرمجيات، ملاذًا للمحتوى الخاضع للمراقبة. في 2019، جمع موظفو شركات التكنولوجيا الصينية آلاف الشهادات غير الخاضعة للرقابة باعتبارها جزءً من «ICU.996» المشروع الذي يهدف إلى إدانة ظروف العمل التعسفية في قطاعهم المهني. يصعب على الحكومة حجب الوصول إلى هذه المنصة، وهو أمر ضروري لتطوير قطاع التكنولوجيا الجديد.

لجأ مستخدمو الإنترنت الصينيون أيضًا إلى تكنولوجيا قواعد البيانات المتسلسلة، التي تُشارك فيها البيانات عبر عدد كبير من أجهزة الكمبيوتر ولا يمكن محوها. في أبريل 2018، نُشرت رسالة مجهولة المصدر من الناشط شيو ين توضح بالتفصيل الطريقة التي حاولت من خلالها جامعة بكين التستر على اعتداء جنسي على منصة قواعد البيانات المتسلسلة Ethereum. في يوليو من العام نفسه، استُخدمت التكنولوجيا للحفاظ على تحقيق يكشف عدم فعالية اللقاح الذي يُعطى للرضع.

لعبة القط والفأر

من أجل المنافسة الاقتصادية، تساهلت أيضًا السلطات حتى الآن مع الشركات الصينية التي تستخدم الشبكات الخاصة الافتراضية التي تتيح تجاوز نظام «Great Firewall» والاتصال بالمواقع الإلكترونية المُراقبة في الصين. مع ذلك، تقيد الحكومة المركزية تدريجيًا الوصول إلى هذه الأدوات، خاصة باعتبارها جزءً من حملة كانت في عام 2017 «لتطهير» الإنترنت: اضطر مقدمو الخدمات المشهورون مثل: GreenVPN و Haibei VPN إلى إغلاق أنشطتهم وشركاتهم. لقد أزالت شركة Apple كل تطبيقات الشبكة الافتراضية الخاصة من متجر التطبيقات الصيني الخاص بها.

استُبعد مقدمو خدمة الشبكة الخاصة الافتراضية الأجانب، نظرًا إلى عدم قدرتهم على الترويج لمنتجاتهم أو تقاضي الرسوم مقابل خدماتهم في الصين، من المنافسة فعليًا. أما بالنسبة للشبكات الخاصة الافتراضية الصينية، فلديهم احتمالية أكبر بأن يشاركوا بياناتهم مع السلطات. لقد حُكم بالفعل على العديدين بالسجن، بما فيهم شخص حُكم عليه بالسجن لمدة خمسة أعوام ونصف ودفع غرامة قدرها 500,000 يوان صيني (ما يقارب 80,000 دولار أمريكي)، بسبب بيع الشبكات الخاصة الافتراضية أو استخدامها على أساس أنها «تصل إلى الإنترنت الدولي من خلال قنوات غير قانونية». في عام 2019، أصدرت أيضًا إدارة الفضاء السيبراني الصينية لائحة تحظر إخفاء الهوية على منصات قواعد البيانات المتسلسلة. تحاول أيضًا السلطات الصينية أخيرًا تطوير بديلاً لمنصة Github، مما سيسهل تنفيذ إجراءاتها الرقابية.

دومًا ما تفرض لعبة القط والفأر هذه على مستخدمي الإنترنت نشر ما يتخيلونه لإيجاد الحلول. على الرغم من أن هذا الإبداع محمود، فيمكن للمرء أن يتساءل، مثلما فعلت منظمة العفو الدولية غير الحكومية في مقال نُشر في مارس 2020، إذ ما كان «من الأفضل استخدام هذه الحكمة والتخيل فيما هو مثمر أكثر من القتال في معركة مستمرة حتى يُسمع صوتك».

المقابلة:

«ستستخدم الرقابة في الصين التعلم الآلي قريبًا»

تطور منظمة GreatFire غير الحكومية حلولاً ضد الرقابة في الصين وقد فازت في عام 2013 بجائزة «النشاط الأفضل على الإنترنت» الممنوحة من هيئة الإذاعة الألمانية العامة Deutsche Welle. وافق مؤسسو المنظمة، الذين يرغبون في عدم الكشف عن هويتهم، على الإجابة على أسئلة منظمة مراسلون بلا حدود.

كيف بدأتم منظمة GreatFire وكيف تطورت المنظمة؟

«بدأنا منظمة GreatFire في 2011 لإدخال الشفافية في الرقابة على الإنترنت في الصين. يقدم مشروعنا الأولي، Analyzer [الذي أُعيد تسميته ليصبحBlocky]، قائمة بالمواقع الإلكترونية الأجنبية المحجوبة في الصين. لكن نظرًا إلى أن المنصات الصينية تخضع للرقابة بشكل أكبر فقد قررنا إطلاق نسخة غير خاضعة للرقابة من منصة المدونات الصغيرة Weibo تُسمى FreeWeibo. كررنا المشروع مع تطبيق المراسلة WeChat عندما بدأ التطبيق في التفوق على شعبية Weibo. بعد ذلك طورنا الموقع الإلكتروني AppleCensorship.com، الذي يرصد الكيفية التي تراقب من خلالها Apple متاجر التطبيقات الخاصة بها في جميع أنحاء العالم تحت ضغط من السلطات الصينية. لدينا حاليًا تسعة مشروعات فعالة تعكس، بطريقة ما، تطور جهاز الرقابة في الصين وتحاربه.»

ما هي العقبات التي واجهتموها خلال هذه الرحلة؟

«سرعان ما اتهمتنا وسائل الإعلام الرسمية التابعة للحزب الشيوعي الصيني بأننا 'معادين للصين'، في حين أننا نحارب فقط من أجل الحق الدستوري الذي يكفل للمواطنين الصينيين تمتعهم بالتعبير عن أنفسهم بحرية. لم تتوقف السلطات الصينية عند هذا الحد بل أطلقت هجومًا إلكترونيًا هائلاً ضدنا في عام 2015 الذي تمكنا، لحسن الحظ، من استرداد قوانا بعده. مع ذلك، كانت العقبة الكبرى أمامنا هي صعوبة تعريف الجمهور الصيني بأدواتنا. نتصفح مواقع إلكترونية أجنبية كبيرة غير محجوبة في الصين ونعتمد أيضًا على الكلام الشفهي لكن هذا ليس كافيًا.»

ما هي التحديات المتوقعة وكيف تستعدون لها؟

«لا يمكن إلا أن يسوء الوضع كثيرًا في الصين لأنه بالإضافة إلى الرقابة التقليدية فستستخدم السلطات الصينية التعلم الآلي قريبًا لإجراء هذا الأمر على نحو أسرع وأفضل. علاوة على ذلك، فقد كانت شركات مثل Apple قدوة سيئة. إذ لا يقتصر الأمر على مراقبتهم للمعلومات في الصين بل يراقبون أيضًا المعلومات حول العالم بالنيابة عن السلطات الصينية. إذا حذت الشركات الأخرى حذو شركة Apple فسيكون من الصعب أكثر فأكثر على العامة أن يصلوا إلى المعلومات التي تريد السلطات الصينية مراقبتها. لذا نحاول باستمرار تحسين ما نقوم به من وجهة النظر التكنولوجية، ونحاول أيضًا إقناع العملاء، والموظفين والأشخاص المعنيين في هذه الشركات بالضغط عليهم لرفض طلبات المراقبة من الدول، بما في ذلك الصين بالطبع.»

© GreatFire.org

مشروع مجتمعي يمنع الصحافة

يوضح أحد مراسلي شبكة التلفزيون العالمية الصينية كيفية تغطية ما «يحدث حقًا في ووهان»، على سبيل المثال: إجراء مقابلة مع أحد السكان الذي يقول أن للصين «فهمها الخاص فيما يتعلق بحقوق الإنسان» لمواجهة الانتقادات من الخارج.

© Capture d'écran BRNA / CCTV

التصدير الناجح لنموذج الإعلام الصيني

في أبريل 2019، أسست الصين شبكة الحزام والطريق الإخبارية، وهي شبكة إعلامية تترأسها صحيفةبيبولز دايلي وتضم بين أعضائها منظمات من جميع أرجاء العالم، المُخصصة رسميًا «لتبادل المعلومات» في إطار مبادرة الحزام والطريق، وهي عبارة عن مشروع يتسم بالطموح الهائل أطلقته الصين في 2013 والذي يحدد تكوين البنية التحتية للنقل والتي تربط الصين بأكثر من 100 دولة، مما يمثل ثلثي سكان العالم تقريبًا في الشرق الأوسط، وأوروبا، وشرق إفريقيا.

شبكة أخبار الحزام والطريق ليست الشبكة الأولى من نوعها. في 2016، أطلقت مؤسسة التلفزيون الصينية الدولية المجتمع الإعلامي لمبادرة الحزام والطريق، وهو عبارة عن تحالف إعلامي للسينما والتلفزيون يتألف من 133 منظمة. أُطلق تحالف وكالة الحزام والطريق، الذي تقوده وكالة الفيديو الإخبارية التابعة لتلفزيون الصين المركزي، في 2017، ويضم أعضاؤه 74 مؤسسة إعلامية، تنخرط معظمها في الأخبار التي تُبث عبر التلفزيون، من 42 دولة ومنطقة.

فرض «نقاط الحوار» الخاصة بها

من خلال هذه المنظمات تسعى الصين إلى جذب المنافذ الإعلامية من جميع أنحاء المعمورة وتشجيعهم على الترويج للمشروع على الصعيد الدولي. باعتبارها جزءًا من البث المشترك ومشروعات الإنتاج المشترك الدولية في المجتمع الإعلامي لمبادرة الحزام والطريق، فقد بُثت برامج تلفزيونية مثل: ذا سيلك رود ريبورن، وأبايت أوف تشاينا، وتشايناز ميجا بروجكتس بأكثر من 30 لغة من خلال 80 مؤسسة من أكثر من 20 دولة.

وقعت خدمة المعلومات الاقتصادية الصينية، وهي شركة تابعة لوكالة أنباء شينخوا، اتفاقية في ديسمبر 2017 مع ما يقرب من 20 مؤسسة فكرية ومنفذ إعلامي في أوروبا لتقديم معلومات مالية متخصصة بشأن مبادرة الحزام والطريق والتي تستهدف المستثمرين. كان من بين المشاركين Deutsche Presse-Agentur (ألمانيا)، وClass Editori (إيطاليا)، وLe Soir (بلجيكا)، وMetro (المملكة المتحدة)، وthe Financial World (إسبانيا)، وOpen Communication (إسبانيا)، وTanjug News Agency (صربيا)، وAthens News Agency (اليونان).

تنظم أيضًا كل من الشبكتين الإعلاميتين، التحالف الإخباري لمبادرة الحزام والطريق وشبكة أخبار الحزام والطريق، دورات تدريبية تمكن الحزب من إيصال دعايته ووسيلته الإعلامية التابعة للدولة لنشر أساليب عملها. في البيانات الصادرة من التحالف الإخباري لمبادرة الحزام والطريق «دُهِل» المشاركون من صناعة التكنولوجيا في الصين وأشادوا «بجهود الصين الفعالة» في مكافحة كوفيد 19.

لقد أُنشئت أيضًا دورة تدريبية خاصة، برنامج دونغفنغ للمنح الدراسية، لتثقيف الصحفيين فيما يتعلق بنقاط الحوار المحددة للمشروع، بعبارة أخرى، ينصح البرنامج الصحفيين الموجودين في الدول المشاركة في المشروع «بالتحدث بنفس اللغة» المُستخدمة في دعاية الصين. تُقدم الدورة التي مدتها 26 يومًا في الصين برعاية الجريدة المملوكة للدولة صحيفة تشينا دايلي، وجامعتين صينيتين، ومجموعة خطوط شرق الصين الجوية.

هجوم رائع

بعيدًا عن مبادرة الحزام والطريق، لا تألو بكين جهدًا في إرضاء الصحفيين القادمين من الدول الناشئة حتى يفهمهم أو يُعجب بهم، إن أمكن، أولئك المؤثرون من جميع أنحاء العالم. تستفيد بكين أيضًا من زيارات الصحفيين الأجانب بطريقة أخرى: تضفي الطريقة التي يصف بها الصحفيون زياراتهم مصداقية على الإعلام الصيني الحكومي وتعطي المواطن العادي انطباعًا بأن العالم أجمع يوافق على سياسات الحزب الشيوعي.

نُسقت هذه البرامج التبادلية من خلال مراكز صحفية لكل منطقة جغرافية وتديرها وزارة الخارجية الصينية والرابطة الدبلوماسية العامة بصورة مشتركة. مما لا شك فيه أن البرنامج الأكثر شهرة هو البرنامج الذي تُوجه في إطاره الدعوة للصحفيين من شبة القارة الهندية، وجنوب شرق آسيا، وإفريقيا لمدة عشرة أشهر، في زيارة مدفوعة النفقات بالكامل بهدف واضح يتمثل في إنتاج تغطية صحفية ملائمة.

دعوة الصحفيين إلى رحلات ليست ممارسة مشينة بالضرورة. تقوم العديد من الحكومات بهذه المحاولة لتحسين صورتها. إلا أنه في حالة الصين لا يُختار الصحفيون من جانب رؤساء تحريرهم بل من جانب السفارة الصينية بموافقة من الحزب، ويُطلب شيئًا ما في المقابل. الشروط واضحة: يجب عليهم أن يتعهدوا «برواية قصة الصين بما ينال الاستحسان» بل وحتى تصوير نظامها الاستبدادي ليظهر في صورة نظامًا ديموقراطيًا صانعًا للسلام الدولي.

لا يُسمح لهؤلاء الضيوف، مع ذلك، بالتجول بحرية في أثناء إقامتهم. لم يُمنح وفد الصحفيين القادمين من تركيا، ومصر، وأفغانستان، وباكستان، وبنغلاديش، جميع الدول ذات الأغلبية المسلمة ، والذي بدأ زيارة إلى المنطقة الغربية في شينجيانغ ذات الحكم الذاتي في 10 يناير 2019 الفرصة للتحقق بحرية مما إذا كان مليون مسلم من الأويغور محتجزون في معسكرات إعادة التثقيف في شينجيانغ. بل بدلاً من ذلك، اصطحبتهم السلطات إلى معرض مُخصص «لمكافحة الإرهاب».

الفعاليات الإعلامية «صناعة صينية»

بالإضافة إلى الدورات التدريبية، فقد سعت الصين أيضًا إلى الترويج لرؤيتها الاستبدادية بشأن وسائل الإعلام الإخبارية من خلال تنظيم الفعاليات الدولية الخاصة بها. في 2009، أقام المؤتمر العالمي للإنترنت، والتي هي، كما لا يوحي اسمها، مُصممة، ومنظمة، ومُمولة بالكامل من وكالة الأنباء الصينية الرسمية شينخوا. كان للقمة الأولى شركاء دوليين مرموقين: شركة نيوز كورب (الولايات المتحدة الأمريكية)، ووكالة أسوشيتد برس (الولايات المتحدة الأمريكية)، وشركة تومسون رويترز (المملكة المتحدة)، ووكالة إيتار تاس (روسيا)، ووكالة كيودو نيوز (اليابان)، وهيئة BBC (المملكة المتحدة)، وشركة تيرنر (الولايات المتحدة الأمريكية)، وشركة أخبار جوجل (الولايات المتحدة الأمريكية).

الشرح 2: القمة الإعلامية السنوية لدول البريكس، فرصة للصين للتنديد بهيمنة وسائل الإعلام الغربية والدعوة إلى تصحيح «أوضاع التوازن المختل» بها.

© Greg Baker / AFP

شارك في القمة الثانية، بعنوان «مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين» والتي أُقيمت في موسكو في 2012، 213 منظمة إعلامية دولية من 102 دولة. نظمت قناة الجزيرة القطرية قمة ثالثة بعنوان «مستقبل الأخبار والمنظمات الإخبارية» في الدوحة، عاصمة قطر، في مارس 2016 بمشاركة من 120 منظمة و100 منفذ إعلامي. أتاحت هذه القمم، المُقامة في دول استبدادية رافضة لحرية الصحافة، للصين فرصة للترويج لمفاهيمها عن «التغطية الصحفية الإيجابية» و«النظام الإعلامي العالمي الجديد». إذ ساعدوا أيضًا على إضفاء الشرعية على شينخوا بالسماح لرؤسائها بالمناقشة على قدم المساواة مع وسائل الإعلام الدولية التي تتمتع بسمعة إنتاج صحافة موضوعية ذات جودة جيدة.

منذ 2016، نظمت الصين أيضًا القمة الإعلامية السنوية لدول البريكس للمنظمات الإخبارية من الأنظمة الاقتصادية القومية الناشئة المعروفة بدول البريكس (البرازيل، وروسيا، والهند، والصين، وجنوب إفريقيا). لقد أتاحوا للصين التأثير في اللوائح والممارسات الإعلامية في الدول الأربعة الأخرى، بالإضافة إلى تقديم فرص إضافية للتنديد بهيمنة الإعلام الغربي والدعوة لتصحيح «أوضاع التوازن المختل».

الخلاصة:

انتشار وسائل الإعلام الصينية الحكومية حول العالم

على مدار العقد المنصرم، استثمرت الصين بشكل هائل في تطوير الإعلام الذي يتمتع بالقدرة على الوصول إلى الجمهور الدولي. وقد نجحت في: أن تبث شبكة التلفزيون العالمية الصينية المملوكة للدولة برامج تلفزيونية في أكثر من 160 دولة، وتبث إذاعة الصين الدولية بـ 44 لغة.

يعرض المكتب الإفريقي لشبكة التلفزيون العالمية الصينية، التي يقع مقرها الإقليمي في نيروبي (كينيا)، من خلال عرضه الحديث، وأسلوبه الاحترافي، وفصاحته التي لا يشوبها شائبة صورة متطورة مقارنة بشبكة CNN الدولية. من الجدير بالذكر أن المكتب الإفريقي لشبكة التلفزيون العالمية الصينية يخضع لسيطرة الدولة الصينية بالكامل، ومع أنه يزعم أنه يعرض وجه إفريقيا الحقيقي للعالم إلا أن البرنامج يولي اهتمامًا كبيرًا في الواقع لتحسين صورة الصين في إفريقيا.

في ديسمبر 2018، افتتحت شبكة التلفزيون العالمية الصينية مكتب إنتاج مماثل في لندن يضم 90 موظفًا معين محليًا. سينتج هذا الفرع في نهاية المطاف برامج مُصممة خصيصًا لأوروبا، تمامًا مثلما تقدم مكاتبها في واشنطن العاصمة، ونيروبي، التي افتُتحت في وقت واحد عام 2012، للأمريكيتين وإفريقيا. سيعزز المكتب الأوروبي لشبكة التلفزيون العالمية الصينية، مجموعة وسائل الإعلام الصينية، المعروفة بشكل غير رسمي باسم «صوت الصين»، وهي منظمة واحدة شاملة تضم التلفزيون الحكومي (تلفزيون الصين المركزي وشبكة التلفزيون العالمية الصينية) وهيئات الراديو الإذاعية القومية والدولية (إذاعة الصين القومية وإذاعة الصين الدولية).

على مدار العقد الماضي، قد تزايد مستوى الحضور الإعلامي الدولي للصين بشكل هائل. تملك شبكة التلفزيون العالمية الصينية حاليًا ست قنوات، خمس قنوات تلفزيونية إخبارية تعمل على مدار الساعة (بالإنجليزية، والفرنسية، والعربية، والروسية، والصينية) وقناة وثائقية صادرة باللغة الإنجليزية. ولدى شبكة التلفزيون العالمية الصينية في الوقت الحاضر ما يقرب من 10,000 موظفًا بإجمالي 70 مكتبًا، بما في ذلك مراكز الإنتاج في لندن، وواشنطن العاصمة، ونيروبي، والبث الإذاعي في أكثر من 160 دولة ومنطقة. لقد استطاعت أيضًا إذاعة الصين الدولية الوصول إلى العالم بأسره، بحيث تبث بعدد لغات قياسي يبلغ 44 لغة من أكثر من 70 محطة في الخارج.

وتمثل أيضًا وسائل الإعلام الصينية المطبوعة الآن منافسًا على الصعيد الأكبر للمنافسة. تزعمصحيفة تشينا دايلي الصادرة باللغة الإنجليزية، والتي تتمتع بإصدارات خاصة للأمريكيين، وأوروبا، وآسيا، أن عدد النسخ المطبوعة لديها يوميًا يبلغ 900000 نسخة (تقريبًا نصف عدد النسخ المطبوعة لدى New York Times) بإجمالي مزيج من القراء يبلغ 45 مليون قارئ. منذ 2009، نشرت جريدة جلوبال تايمز طبعة واحدة باللغة الإنجليزية يبلغ عدد نسخها المطبوعة 100000 نسخة «فقط»، إلا أن موقعها الإلكتروني المترجم الصادر بعشر لغات يدعي أن لديه قرابة 15 مليون زائر يوميًا. حتى أن وكالة الأنباء الحكومية شينخوا، التي سُخر ذات مرة من صرامتها، حققت ازدهارًا هائلاً في الخارج.

© CGTN Africa / Capture d'écran YouTube

يكثف الحزب الشيوعي الصيني جهوده لفرض روايته في الخارج، بما يشمل صربيا، حيث شكرت جريدة شعبية موالية للحكومة «الأخ الأكبر شي جين بينغ».

© Andrej Isakovic / AFP

فرض «قصة الصين»

مع تصاعد الإدانات بخصوص القمع في منطقة شينجيانغ ذات الحكم الذاتي في جميع أنحاء العالم، لا يبخل نظام بكين بإغداق الموارد لعمل تحول، خاصة في وسائل التواصل الاجتماعي. كشف تحقيق مشترك أجرته جريدةNew York Times وProPublica في يونيو 2021 عن الطريقة التي نظم الحزب من خلالها حملة دعائية تقدم، في أكثر من 3,000 مقطع فيديو على YouTube، شعب الأويغور بحيث تعرض حياتهم في منطقة شينجيانغ ذات الحكم الذاتي بمنظور إيجابي على نحو مريب، خاصة لأن مقاطع الفيديو هذه تحتوي على أوجه تشابه من حيث الإنتاج والنص.

بالنسبة للنظام، تمثل هذه الحملات جزءً من الجهد المبذول لإرغام العالم على «رواية قصة الصين بما ينال الاستحسان» وفقًا للسرد الذي يروج له الرئيس شي جين بينغ. في مقابلة نشرتها صحيفة بيبولز دايلي في 2013، وجد لي كونغجون، الرئيس السابق لوكالة الأنباء الحكومية شينخوا، أن «المنافذ الإعلامية الغربية ما تفتأ تهيمن على الآراء العالمية» وأيد إنشاء «نظام إعلامي عالمي جديد» لتدارك اختلال التوازن لصالح بلاده.

استراتيجية حصان طروادة

في سعيها للوصول إلى جمهور أكبر على الصعيد الدولي، بدأت بكين أيضًا في تنفيذ برنامج طموح خاص بالشراء الاستراتيجي في وسائل الإعلام الأجنبية. نسقت إدارة العمل في الجبهة المتحدة سياسة الاستحواذ هذه، وهي أحد فروع الحزب الشيوعي الصيني الذي يشرف على التحويلات المالية للمنافذ الإعلامية الأجنبية. وفقًا لتقرير شبكة Bloomberg News في أبريل 2018، استثمرت الصين قرابة 3,3 مليار دولار في الاستحواذ على أسهم في وسائل إعلام أوروبية متنوعة على مدار العقد المنصرم، أي ما يقرب من 1% من إجمالي استثمارها في القارة.

يستثمر النظام أيضًا بشكل هائل في نشر الملاحق التحريرية في الجرائد العالمية الكبرى. لقد اعتاد قراء جريدة Wall Street Journal (الولايات المتحدة الأمريكية)، وجريدة Daily Telegraph (المملكة المتحدة)، وجريدة Le Figaro (فرنسا)، وHandelsblatt (ألمانيا)، وRossiyskaya Gazeta (روسيا)، وMainichi Shimbun (اليابان) تدريجيًا على الملاحق المجانية ذات المظهر غير المسيء من China Watch، وهي مؤسسة فكرية ومنشورات صينية، تُنشر على فترات منتظمة في الجرائد المفضلة لديها. إن هذه الملاحق التي تكتبها جريدة صحيفة تشينا دايلي والتي توفر قراءات ممتعة بشكل معقول تمثل، مع ذلك، حصان طروادة الذي يمكن بكين من إقامة دعايتها في غرف الجلوس لدى النخبة. نظرًا إلى أن السعر الذي تدفعه الصين لمثل هذا الإدراج في الجريدة اليومية الرائدة يمكن أن يبلغ قرابة 250000 دولار أمريكي، فإن المكسب المادي من هذه الخبرة الإعلامية يعرضهم لإمكانية التعرض لضغط بكين.

التحكم في الشتات الصيني

يصل تأثير بكين إلى نطاق بعيد على نحو خاص في الإعلام الناطق باللغة الصينية خارج الصين. في الواقع، كان الصينيون في الخارج البالغ عددهم 50 مليون، والموجود نصفهم في آسيا، ينتقدون بشكل تقليدي النظام الشيوعي في الصين. بعد مذبحة تيانانمن في 4 يونيو 1989، والتي أثارت موجة من الغضب في وسائل الإعلام المشتتة، أدركت بكين أنهم يشكلون عقبة أمام استراتيجية التحكم في صورتها وشرعت في شراء وسائل الإعلام هذه، واحدة تلو الأخرى، في حين أنها طورت في الوقت ذاته منافذ جديدة خاصة بها.

في تايلاند، التي بها أكبر جالية صينية في العالم (9 مليون شخص)، كانت وسائل الإعلام الناطقة باللغة الصينية ذات يوم مناهضة بشدة للشيوعية، لكنها قد غيرت أيضًا من نبرتها. تحولت جريدة Sing Sian Yer Pao، التي تأسست في 1950 والتي أصبحت الآن المطبوعة اليومية الرائدة باللغة الصينية في تايلاند، من الأحرف الصينية التقليدية إلى الأحرف الصينية المبسطة المستخدمة في الصين وبدأت شراكة مع مجموعة نانفانغ الإعلامية.

وفقًا للتقرير الصادر من الجريدة البريطانية The Economist والمنشور في 23 سبتمبر 2021، فإن تطبيق المراسلة الصيني WeChat، الذي يحظى بشهرة بين المهاجرين من الجيل الأول المتحدثين بالصينية، هو أحد قنوات نشر الأخبار الرئيسية باللغة الصينية. في الولايات المتحدة، كشفت دراسة أجرتها كلية الصحافة في جامعة كولومبيا في أبريل 2018 أن العديد من أمثلة المعلومات الخاطئة عن اليمين المتطرف ونظريات المؤامرة كانت منتشرة على النسخة الأمريكية لتطبيق WeChat. يقوم التطبيق أيضًا بتتبع محادثات المستخدمين الدوليين والمحتوى الذي يراه الحزب حساسًا، وإن كان بمدى أقل من النسخة المحلية.

«القوة الغاشمة» على الطريقة الصينية

تمثل البعثات الدبلوماسية الصينية مصدرًا آخرًا للضغط ضد حرية المعلومات في الديموقراطيات. لا يتردد سفراء الصين في تشويه سمعة الصحفيين علنًا أو المطالبة بحق الرد عندما يفكرون أن بإمكانهم الادعاء، وهذا ما يفعلونه غالبًا، بأن إحدى مقالات الجريدة قد «جرحت مشاعر 1.4 مليار صينيًا». هذه التصريحات بشأن مشاعر المواطنين الصينيين هي أكثر من مجرد مبالغة واهية نظرًا إلى أن الغالبية الساحقة لمستخدمي الإنترنت الصينيين ليس لديهم وسيلة للوصول إلى وسائل الإعلام الأجنبية بسبب المراقبة.

في مقال جديد نُشر في 25 أكتوبر 2021 على الموقع الإلكتروني للسفارة الصينية، هاجم سفير الصين في باريس لو شاي، وهو مجرم له سوابق إجرامية يُعرف بسمعته السيئة نظرًا إلى أحاديثه اللاذعة ضد وسائل الإعلام، مراسل آسيا لدى الجريدة اليومية Le Figaro، سبستيان فاليكي، الذي زعم في مقالة نشرت في 19 أكتوبر «بعجرفة أكاذيبه وشططه»، «قد حرَّف الواقع»، وكان «قانعًا» بما يتعلق بالحكومة التايوانية. تطرق السفير أيضًا لمراسل جريدة Le Monde في بكين، فريدريك لومايتر، بما يتضمن أن غالبًا ما تكون كتاباته مزيفة وقد حث متبجحًا منافذ وسائل الإعلام الفرنسية بشكل عام على «التقيد بالأخلاق بصرامة» و«احترام الحقائق».

ديبلوماسية الذئب المحارب

تمارس السفارات ضغطًا أيضًا على الأماكن لإلغاء الأحداث التي تهدد التحكم في المعلومات في الصين. في ألمانيا، أُلغيت محاضرة عن كتاب حول شي جين بينغ كتبه صحفيان ألمانيان، ستيفان أوست وأدريان جيجيز، التي كان من المقرر إجرائها في معهد كونفوشيوس بجامعة دويسبورغ إيسن في 27 أكتوبر 2021، بعد تدخل شخصي من القنصل العام للصين في دوسلدورف. في إيطاليا، حاولت السفارة الصينية في روما إلغاء معرض رسام الكاريكاتير الصيني الاستراليBadiucao المقام في بريشيا (شمال إيطاليا) في الفترة ما بين نوفمبر 2021 وفبراير 2022. لم تستسلم المدينة للضغط الصيني وقررت الإبقاء على إقامة الحدث.

منذ بدء الاحتجاجات المؤيدة للديموقراطية في هونغ كونغ في عام 2019، استثمر الدبلوماسيون الصينيون في وسائل التواصل الاجتماعي الأجنبية بالرغم من حظرها في الصين؛ وفقًا للدراسة المشتركة التي أجرتها وكالة أسوشيتد برس ومختبر أبحاث الطب الشرعي الرقمي التابع لمجلس الأطلسي الأمريكي الخاص بالمؤسسة الفكرية الأمريكية، تضاعفت الحسابات الدبلوماسية الصينية أكثر من ثلاثة أضعاف على Twitter وأكثر من الضعف في Facebook خلال هذه الفترة. تتواجد هذه النزعة إلى جانب الزيادة في الردود العدوانية بل والمهينة حتى على النقاد الأجانب، وهي سمة أُطلق عليها اسم «ديبلوماسية الذئب المحارب» في إشارة إلى فيلم الحركة الوطني الصيني الذي يهزم فيه البطل «الأشرار» الأجانب.

حملات التضليل

يسمح أيضًا هذا الاستخدام الجديد لوسائل التواصل الاجتماعي للصين أن تزيد من قدراتها التضليلية. فبالرغم من أن تايوان، إلى حد أقل، والدول ذات التعداد السكاني الكبير من أصول صينية قد كانت أهدافًا رئيسية بدأت حملات التضليل الصينية في الانتشار على مستوى عالمي مع دخول العالم في صراع مع جائحة كوفيد 19 في 2020. يقول أحد مصادر الأخبار المزيفة والمتكررة أن الفيروس هو في الواقع سلاح بيولوجي صممه الجيش الأمريكي في مختبر فورت ديتريك، في ولاية ماريلاند، وقُدم في أثناء الألعاب العسكرية العالمية في ووهان في أكتوبر 2019.

في 11 مارس 2020، نشر المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية تشاو لي جيان مجموعة من التغريدات التي تتحدث عن الأصل الأمريكي لكوفيد 19. وفقًا لنفس الدراسة التي أجرتها وكالة أسوشيتد برس ومختبر أبحاث الطب الشرعي الرقمي، اقتُبست مجموعة تغريدات تشاو ما يقرب من 100,000 مرة بـ 54 لغة على الأقل على مدار الأسابيع الست التالية. أدى الاستخدام التلقائي والمنسق للحسابات المزيفة والمسروقة، وهي شركة تمارس الأمن السيبراني وصفتها شركة Graphika باسم «spamouflage»، إلى توسيع نطاق التضليل الصيني.

بالرغم من أن روسيا، وإيران، والفليبين لم ينتقدوا هذا الانخراط، مع تضخيم السياسيين لهذه الادعاءات، فقد أشارت بوضوح دول أخرى وكيانات إقليمية مثل: اليابان، والاتحاد الأوروبي إلى الصين باعتبارها مصدرًا للتضليل. في يونيو 2020، أعلن Twitter حذف ما يقرب من 170000 حساب صيني بعد اكتشاف ارتباطهم بحملات التأثير الحكومية في بكين.

المتصيدون والشخصيات المؤثرة

تعمل أيضًا «Little Pinks»، المتصيدون القوميون المتطوعون الذين يهاجمون منتقدي الصين، على وسائل التواصل الاجتماعي الأجنبية. أُقيمت إحدى أولى حملات المضايقة الإلكترونية الكبرى الخاصة بهم في يناير 2016 في وقت انتخاب تساي إنغ وين لتكون رئيسة تايوان؛ نشر العديد من مستخدمي الإنترنت الصينيين تعليقات ومنشورات عدوانية على صفحة Facebook الخاصة بالرئيس المنتخب الجديد.

يلجأ النظام أيضًا إلى الشخصيات المؤثرة لنشر دعاياه. في مصر، تستخدم المؤثرة الصينية فيحاء وانغ التي تتحدث العربية والتي وفقًا لجريدة جلوبال تايمز على صلة بمجموعة وسائل الإعلام الصينية، النقاط الحوارية للحزب والأخبار المزيفة للدفاع عن سياسات الحكومة المركزية في منطقة شينجيانغ ذات الحكم الذاتي. في 2020، بدأ مدونون مرئيون أجانب آخرون، من بينهم المغتربين البريطانيين باري جونز، وجيسون لايتفوت، ولي وأولي باريت، في نشر مقاطع فيديو على قنوات YouTube الخاصة بهم للدفاع عن سياسات بكين في منطقة شينجيانغ ذات الحكم الذاتي و»حسن تعامل» الصين مع أزمة كوفيد 19. يتهم هؤلاء المدونون المرئيون، الذين يصفون أنفسهم بأنهم «محبو الصين»، المنافذ الإعلامية الغربية بالتآمر في «محاولة لزعزعة الصين».

ندد المدون المرئي البريطاني جيسون لايتفوت المؤيد للصين التغطية الصحفية «الجوفاء» لوسائل الإعلام الغربية بخصوص القمع في منطقة شينجيانغ ذات الحكم الذاتي.

© CGTN / Capture d'écran YouTube

الخلاصة:

TikTok: محظور في الصين لكن بكين اخترقته

اشتُبه في أن التطبيق الصيني لمشاركة مقاطع الفيديو TikTok، الذي يضم مليار مستخدم في جميع أنحاء العالم لكنه محظور في الصين، بأنه جزءً من مراقبة نظام بطين وعملياته الرقابية.

أطلقت الشركة الصينية ByteDance تطبيق TikTok على شبكة التواصل الاجتماعي في 2017، المتخصص في مشاركة مقاطع فيديو قصيرة، وقد حظيَ بنجاح هائل في أنحاء المعمورة، بحيث تخطى ملياري عملية تحميل ومليار مستخدم نشط في الشهر بحلول سبتمبر 2021. يُتاح الوصول للتطبيق، الذي يستهدف الأشخاص في عمر 18، 25 عامًا، في أكثر من 150 دولة... لكن ليس في الصين، حيث على الجمهور الاكتفاء بالتطبيق المماثل له Douyin، وهو عبارة عن منصة تقتصر على المنطقة القومية.

أظهر تحقيق نشرته القناة التلفزيونية سي إن بي سي في 25 يونيو 2021 أن بيانات المستخدم، بالرغم من تخزينها في الولايات المتحدة وسنغافورة، كانت مع ذلك في متناول الشركة الأم الصينية، وهو ما تؤكده بنود السرية في التطبيق. وعليه فليس أمام شركة ByteDance، الخاضعة للقانون الصيني، خيارًا سوى تقديم هذه البيانات للسلطات الصينية إذا ما طلبت ذلك، بالرغم من ادعائها بأنها لم تتلق على الإطلاق مثل هذا الطلب.

في سبتمبر 2019، اتُهم التطبيق بمراقبة المناقشات بخصوص الاحتجاجات المؤيدة للديموقراطية في هونغ كونغ. كشفت الصحيفة البريطانية The Guardian عن وجود تعليمات بمراقبة المحتوى الذي يراه نظام بكين حساسًا، بما في ذلك مذبحة تيانانمن، واستقلال التبت، وحركة فالون غونغ. ردت منصة التواصل الاجتماعي على الجريدة وصرحت بأن هذه التعليمات قد أُلغيت وأنها تتخذ نهجًا محليًا أكثر.

في نوفمبر من العام نفسه، علَّق تطبيق TikTok حساب فيروزة عزيز بعد أن نشرت المراهقة الأفغانية الأمريكية مقطعًا لتعليم كيفية التبرج انتقدت فيه قمع الأقلية العرقية الأويغورية في الصين وحثت متابعيها على البحث للتعرف على القضية. استندت المنصة في البداية إلى انتهاك قواعد المحتوى المتعلق بالإرهاب قبل الإقرار بأخطائها والاعتذار لفيروزة عزيز.

في 2020، بعد الاشتباه في أن تطبيق TikTok يشكل خطًا على «الأمن القومي» أصدرت إدارة الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب أمرًا بحظر المنصة إذا لم تجد مشترٍ أمريكيًا. على الرغم من أن الرئيس الجديد، جو بايدن، قد ألغى القرار منذ ذلك الحين، فقد علن عن تنفيذ التدابير لتقييم المخاطر الأمنية من التطبيقات الأجنبية مثل: TikTok.

© Olivier Douliery / AFP

الديموقراطيات تنظم عملية مواجهة الدعاية

في الدول الديموقراطية، تكرس اللائحة مبدأ استقلالية وسائل الإعلام وتعددها، بحيث يمكن بث وسائل الإعلام بدون تدخل من الحكومة، وتفتح الساحة الإعلامية المحلية أمام وسائل الإعلام الأجنبية. لسوء الحظ، تستغل الحكومات الاستبدادية، بما يشمل الصين، هذا النظام بشكل روتيني لبث محتوى ينتهك أكثر مبادئ أساسية للصحافة.

يؤدي عدم التناسق بين الدول الديموقراطية المنفتحة ذات الحرية الصحفية والدول الاستبدادية المغلقة التي تتحكم في المعلومات وتصدر الدعاية إلى تقويض الصحافة، وعلى نطاق أوسع، مصداقية المعلومات، التي تتطلب الحرية، والاستقلال، والتعددية. يعطي عدم التناسق هذا ميزة تنافسية للديكتاتوريات على الديموقراطيات بدون أن تخدم قضية الصحافة، التي تحجبها الديكتاتوريات على الصعيد المحلي في أثناء تصدير دعايتها للخارج.

لفرض العقوبات على الممارسات غير القانونية

تحاول الديموقراطيات، من أجل حماية أنفسها، فرض عقوبات على انتهاكات قواعد البث. في 18 نوفمبر 2020، رفضت الهيئة التنظيمية المستقلة في تايوان، لجنة الاتصالات الوطنية، تجديد ترخيص بث القناة الإخبارية CTi بسبب تكرار انتهاكات تعهدها باحترام الأخلاقيات الصحفية. تلقت القناة، المملوكة للمجموعة الإعلامية Want Want China Times Media Group الموالية للصين، تحذيرًا بالفعل في 2014 لكنها لم تُدخل أي تغيير يُذكر على ممارستها.

في فبراير 2021، ألغى مكتب الهيئة التنظيمية للاتصالات في بريطانيا (أوفكوم) ترخيص قناة شبكة التلفزيون العالمية الصينية لأسباب مماثلة، إلا أن المجموعة استمرت في البث في أوروبا من القمر الصناعي الفرنسي يوتلسات.

لضمان المساواة في المعاملة

بعد هذه الأزمة، دعت منظمة مراسلون بلا حدود الديموقراطيات إلى ضمان المساواة في المعاملة في السوق الإعلامية من خلال ضمان أن وسائل الإعلام كافة، بغض النظر عن بلدها الأصلي وقناة البث (القمر الصناعي، الرقمية، إلى آخره) تخضع لنفس الالتزامات، وللالتزامات المتعلقة على وجه الخصوص بمصداقية المعلومات، واستقلالها، وتعددها واحترام كرامة الإنسان تحت طائلة العقوبة التي قد تصل إلى رفض الإذن بالبث أو سحبه. حتى يكون النظام فعالاً، يجب على القمر الصناعي والمُشغلين الرقميين تحمل المسؤولية والتحقق من أن القنوات التي يوزعونها تمتثل لهذه الالتزامات القانونية.

دعت منظمة مراسلون بلا حدود أيضًا إلى إنشاء نظام دولي للمعاملة بالمثل يقوم على المبادئ العالمية لحرية الرأي والتعبير، وهو الأمر الذي سيجعل انفتاح الفضاء الإعلامي المحلي للدول الديموقراطية مشروطًا بالانفتاح المتبادل للفضاء الرقمي، مع عدم وجود عوائق ومراقبة على الدخول، ومع احترام المعايير الدولية لحرية التعبير والإعلام.

الخلاصة:

© Safeguard Defenders

خسارة شبكة التلفزيون العالمية الصينية الرخصة البريطانية بسبب الانتهاكات الأخلاقية

في 2021، ألغى مكتب الهيئة التنظيمية للاتصالات في بريطانيا (أوفكوم) ترخيص شبكة التلفزيون العالمية الصينية التابعة للمجموعة السمعية والمرئية المملوكة للحكومة الصينية بعد أربع قضايا انتهاكات أخلاقية، لكن ما تفتا المجموعة تبث دعاياها في أوروبا وسائر العالم.

في فبراير 2021، ألغى مكتب الهيئة التنظيمية للاتصالات، الهيئة التنظيمية الرسمية للاتصالات في المملكة المتحدة، ترخيص بث المجموعة السمعية والمرئية المملوكة للحكومة الصينية شبكة التلفزيون العالمية الصينية في المملكة المتحدة، مبررة هذا القرار بناءً على أن المجموعة وبرامجها «تخضع بشكل أساسي لسيطرة الحزب الشيوعي الصيني». في وقت لاحق من العام، فرضت أوفكوم أيضًا عقوبات على المجموعة أربع مرات بسبب «الانتهاكات الخطيرة والمتكررة» لقانون البث الخاص بأوفكوم، وألزمتها بغرامة قدرها 570,000 دولار أمريكي.

تتهم هيئة أوفكوم شبكة التلفزيون العالمية الصينية بعدة انتهاكات للأخلاقيات في السنوات السابقة، بما في ذلك، انتهاك قواعد «الحيادية» في تغطية احتجاجات هونغ كونغ في 2019 والبث، في الفترة ما بين 2013 و2019، بخصوص الاعترافات القسرية من الناشر السويدي جوي منهاي، والصحفي السابق بيتر همفري، وموظف القنصلية البريطانية في هونغ كونغ سيمون تشينغ، وهي المعاملة التي تصفها هيئة أوفكوم بأنها «غير عادلة» وبأنها «انتهاك للخصوصية». ردًا على ذلك، منع النظام هيئة الإذاعة البريطانية العامة (BBC) من البث في الصين، بدعوى أن برامجها «قوضت المصالح القومية للصين»، والتي كان لها تأثير محدود للغاية، إذ إن تواجد القنوات الدولية في الصين كان مقتصرًا بالفعل على الفنادق العالمية والمباني السكنية للمغتربين.

مع ذلك، تواصل شبكة التلفزيون العالمية الصينية البث في أوروبا، نظرًا إلى أن المجلس الأعلى للإذاعة في فرنسا قد قرر أن القناة «يمكن أن تُبث بحرية، بدون إجراء رسمي مسبق» بموجب اتفاقية مجلس أوروبا الأوروبية بشأن التلفزيون عبر الحدود. بعد هذا الإعلان، أُرغمت الهيئة التنظيمية الألمانية، التي قد حظرت في البداية شبكة التلفزيون العالمية الصينية بعد قرار المملكة المتحدة، على التراجع. بل وكانت شبكة التلفزيون العالمية الصينية، محققة استفادة من القرار الفرنسي، قادرة على استئناف البث في المملكة المتحدة.

لقد بدأت للتو المعركة القانونية ضد الدعاية الصينية في الديموقراطيات. بعد أيام فقط من إعلان المجلس الأعلى للإذاعة، ألح ضحايا الاعترافات القسرية على هيئة إذاعة القمر الصناعي يوتلسات بإيقاف بث شبكة التلفزيون العالمية الصينية، وقُدمت شكاوى جديدة في 5 أبريل 2021 ضد القناة مع المجلس الأعلى للإذاعة ونظيره الأمريكي، هيئة الاتصالات الفيدرالية، بخصوص بث شبكة التلفزيون العالمية الصينية اعتراف قسري لطفل من الأويغور في مارس 2021. في أستراليا، قرر أيضًا نظام البث الاسكندنافي التابع للمجموعة التلفزيونية في مايو 2021 تعليق بث برامج شبكة التلفزيون العالمية الصينية بعد تلقي شكوى من شركة Safeguard Defenders غير الحكومية بشأن عمليات البث السابقة عن الاعترافات القسرية.

4 مناشدات وتوصيات منظمة مراسلون بلا حدود

- تدعو منظمة مراسلون بلا حدود إلى احترام حرية الصحافة المنصوص عليها في دستور جمهورية الصين الشعبية وإلى إطلاق سراح جميع الصحفيين والمدافعين عن حرية الصحافة المحتجزين.
- تدعو منظمة مراسلون بلا حدود الحكومات إلى ضمان خضوع بث وسائل الإعلام الصينية في أراضيها لنفس القواعد التي تخضع لها وسائل الإعلام الموجودة على أراضيها وأن يكون الوصول إلى وسائل الإعلام الصينية في فضائها العام مشروطًا بانفتاح متبادل للفضاء الرقمي الصيني والسوق الإعلامية بدون حواجز ورقابة.
- توصي منظمة مراسلون بلا حدود بأن يتجنب الصحفيون تحميل تطبيقات يمكن أن تسمح للسلطات الصينية برصدهم، وبأن يحرصوا على عدم تضمين عناصر أو مصطلحات من الدعاية الصينية في تقاريرهم عن غير قصد.
- توصي منظمة مراسلون بلا حدود المنافذ الإعلامية، والناشرين وشبكات التواصل الاجتماعي بالتنديد بالتدخل التحريري والضغوطات التي يمارسها النظام الصيني، لرفض الرقابة، والمراقبة والبث الدعائي، ولمواصلة التحقيق في هجمات بكين على حرية الصحافة.

© Nicolas Asfouri / AFP

مناشدات إلى السلطات الصينية

- الإفراج الفوري عن جميع الصحفيين المحترفين وغير المحترفين المحتجزين على خلفية تغطيتهم الصحفية، والتوقف عن خطف، واعتقال، وتعذيب، وسوء معاملة، والبحث عن، ومضايقة الصحفيين والمدافعين عن الأخبار والمعلومات التي تُتداول بحرية، امتثالاً لدستور جمهورية الصين الشعبية، والذي يحظر «الاحتجاز غير القانوني»، ويضمن «الكرامة الشخصية» ويقر بأن لبيوت المواطنين «حرمة» (المواد 37، و38، و39).

- احترام حرية الصحافة والحق في الحصول على معلومات على الصعيد المحلي والدولي.

- التصديق على العهد الدولي بشأن الحقوق المدنية والسياسية، الذي يضمن الحق في حرية الرأي والتعبير في مادته رقم 19.

- ضمان استقلال وسائل الإعلام الحكومية والخاصة وفقًا للمادة 35 من دستور جمهورية الصين الشعبية، والذي يضمن «حرية التعبير [و] الصحافة».

- إنهاء نظام الرقابة على الإنترنت ومراقبة الصحفيين، والذي يشكل انتهاكًا سافرًا لحق المواطنين الصينيين في التمتع بحرية وخصوصية المراسلات التي تكفلها لهم المادة 40 من دستور جمهورية الصين الشعبية.

- التوقف عن حجب نشر المحتوى الإعلامي الأجنبي ومراقبته في الصين.

- عدم إعاقة عمل المراسلين الأجانب في الصين وتزويدهم بالاعتماد بطريقة تتسم بالانفتاح والشفافية.

مناشدة الحكومات والمؤسسات

- رفع التوصيات الآنف ذكرها إلى السلطات الصينية.

- مطالبة السلطات الصينية بالكف عن مضايقة الصحفيين، والمنافذ الإعلامية، والناشرين والأكاديميين الموجودين في الخارج.

- مطالبة الإعلام الصيني الذي يُبث في دول الطرف الثالث بأن يتسم بالشفافية التامة بخصوص مساهميه ومصادر تمويله، بما في ذلك الاستثمار.

- ضمان معاملة جميع وسائل الإعلام السمعية والمرئية على قدم المساواة، بغض النظر عن قنوات البث الخاصة بهم وبلدهم الأصلي: إخضاع وسائل الإعلام الصينية السمعية والمرئية التي تُبث في الديموقراطيات (خاصة تلفزيون القمر الصناعي) لنفس القواعد التي تخضع لها وسائل الإعلام المتواجدة في هذه الديموقراطيات، لا سيما القواعد المتعلقة بالالتزامات السارية فيما يتعلق بمسائل نزاهة المعلومات، واستقلالها، وتعددها واحترام كرامة الأشخاص.

- تشجيع تواجد الإعلام المستقل الناطق باللغة الصينية ودعمه، لا سيما في الدول التي بها جالية كبيرة من أصول صينية.

- تطوير برامج لتوعية الصينيين بوسائل الإعلام، مما يساعدهم على اكتشاف حملات التضليل والحصول على معلوماتهم من مصادر صحفية تعددية ومستقلة.

توصيات للصحفيين

- تجنب استخدام الموارد التكنولوجية التي تشكل خطر الرقابة أو المراقبة من قِبَل السلطات الصينية قدر الإمكان، إما لأنها طُوِّرت من قِبَل شركة خاضعة للوائح الصينية (مثل TikTok، Baidu، WeChat)، أو لأنها تخزن بيانات المستخدمين في خوادم متاحة للسلطات الصينية (مثل iCloud China).

- في حال كان استخدام هذه الموارد ضروريًا للغاية، فاتصل من حاسوب مخصص أو هاتف ذكي منفصل عن بيئة عملك المعتادة. لا تقم بتخزين، ولو بشكل مؤقت، كلمات السر أو المعلومات التي يمكن أن تعرضك أو تعرض مصادرك للخطر. لا تثق في ادعاءات المشغلين بأن البيانات التي تمر عبر خوادمهم في الصين يتم تشفيرها أو حذفها على الفور. لحماية المصادر الصينية، يوصى بالاتصال عبر الرسائل المشفرة بالكامل والتي لا تتطلب تخزين رقم هاتف (أي Threema).

- عند الاتصال والنشر عبر المنصات الصينية، يتم رصد البيانات التقنية من أجل التلاعب المحتمل؛ ونشر محتوى مواز على المنصات الدولية.

- وعند إجراء البحوث في الصين، ينبغي تركيب شبكة VPN مناسبة قبل المغادرة، مثل شبكة VPN المملوكة للشركة أو نسخة مدفوعة الأجر يمكن الاعتماد عليها. يمكن لأنفاق VPN توفير الوصول إلى الخدمات المحجوبة وحماية الخصوصية إلى حد ما خلال البحوث على الإنترنت. غير أن شبكة VPN لا تحمي محتوى الرسائل المتبادلة على المنصات/الخدمات الصينية. يُوصى بإجراء مشاورات فردية مع خبير أمن رقمي.

- في البلد الذي يوجد فيه مقر للصحفيين أو المراسلين، انتبهه لوجود وتطوير وسائل الإعلام من أصل صيني، ولا سيما أنشطتها في مجالي النشر والاستثمار. أبلغ المؤسسة بأي تغييرات في السياسة التحريرية لوسائل الإعلام المحلية المرتبطة بالصين.

- أبلغ منظمة مراسلون بلا حدود بأي تجاوزات تراها أثناء تقريرك وفي وسائل الإعلام في بلدك (الضغوط، أو التهديدات، أو المضايقات، أو الرقابة الذاتية المشبوهة، أو الفساد المشبوه) حتى يتسنى لنا، عند الضرورة، أن نحقق في الأمر.

- عند الإشارة إلى الصين، احرص على تجنب استخدام عبارات مصممة لإخفاء حقائق معينة. على سبيل المثال، أشر إلى القمع في شينجيانغ بدلا من «مكافحة الإرهاب»، أو إلى مذبحة تيانانمن بدلا من «أحداث» تيانانمان.

- لا تتعاون مع وسائل الإعلام التي تنقل دعاية الحزب الشيوعي الصيني، وإذا دعيت إلى الصين كصحفي، ففكر في ما قد يطلب منك في المقابل.

- عند المشاركة في فعاليات مثل المؤتمرات الإعلامية التي تنظمها الصين، ينبغي للصحفيين ومنافذ الإعلام أن يدركوا أن الممثلين والمسؤولين الصينيين سيستخدمون هذه الفعاليات كمنبر للدعاية. ومن خلال دراسة الروايات والمعلومات الأساسية الصينية مسبقًا، يستطيع الصحفيون زيادة وعيهم باستراتيجيات الدعاية والاستعداد للمناقشات الحاسمة.

توصيات لوسائل الإعلام والناشرين والشبكات الاجتماعية

- ابذل كل ما في وسعك لمنع خطر الضغوط الخارجية، سواء كانت سياسية أو اقتصادية، واستنكر أي تدخل تحريري تتعرض له.
- ارفض كل طلبات الرقابة والمراقبة.
- ارفض نشر المحتوى الدعائي.
- واصل التحقيق في الرقابة والدعاية والمقتنيات الإعلامية في بيجين ومضايقة الصحفيين وما إلى ذلك وقم بكشفها.
- امتثل لمبادئ الإعلان الدولي للمعلومات والديمقراطية، التي تنص على أن المنصات الإلكترونية، بوصفها كيانات هيكلية لمساحة المعلومات والاتصالات، تتبع مبادئ المساءلة والمسؤولية، والحيادية، وتعزيز المعلومات الموثوقة، والتعددية والصفاء، والشفافية إزاء التفتيش، واليقظة.

الخلاصة:

«الحرية الجانبية»، تعكس المواقع الإلكترونية لتجاوز الرقابة

تتحايل عملية #CollateralFreedom الخاصة بمنظمة مراسلون بلا حدود على الرقابة عبر الإنترنت باستخدام إستراتيجية «تعكس»، أو تكرر، مواقع الويب الخاضعة للرقابة التي تم إنشاؤها على خوادم دولية تابعة لعمالقة الإنترنت في العالم.

إذا أراد بلد ما منع الوصول إلى المرايا، فيجب عليه أيضًا حرمان نفسه من الوصول إلى جميع المواقع والخدمات المستضافة على هذه الخوادم، مما قد يلحق «أضرارًا جانبية» كبيرة باقتصادها.

في حالة الصين، يسمح المشروع بنسخ المواقع الإلكترونية التالية: Tibet Post International، وMingjing News وChina Digital Times، وCivil Rights and Livelihood Watch، و Weiquanwang.

© Reporters sans frontières (RSF)

منظمة مراسلون بلا حدود تطلق منصة موارد تختص بسلامة الصحفيين

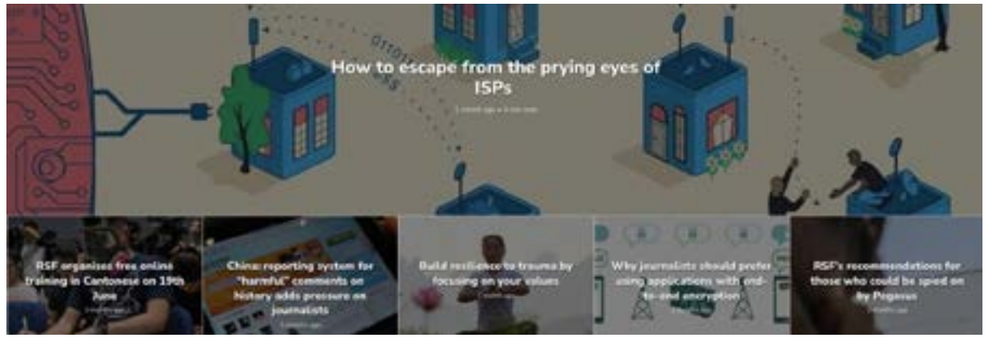

© Reporters sans frontières (RSF)

أطلقت منظمة مراسلون بلا حدود منصة موارد بشأن السلامة البدنية، والأمن السيبراني، والممارسات المهنية للصحفيين.

في أعقاب كشف بيغاسوس، لم تكن حماية الصحفيين لأنفسهم ولمصادرهم أكثر أهمية من أي وقت مضى. ومن أجل مساعدتهم، أطلقت منظمة مراسلون بلا حدود منصة موارد على موقعها على الإنترنت بشأن السلامة البدنية والأمن السيبراني والممارسات المهنية للصحفيين. وأطلقت المنظمة منصة للمعلومات والتدريب الذاتي للصحفيين يغطي تقارير كوفيد - 19 والقضايا الأوسع نطاقًا كالسلامة البدنية، والأمن السيبراني، والمعلومات القانونية، والصحة العقلية، المتاحة حاليا باللغتين الانجليزية والصينية على الموقع training.rsf.org.

تحتوي المنصة على معلومات شاملة عن التجسس الإسرائيلي، بيغاسوس، الذي قيل إنه استخدم للتجسس على الهواتف المحمولة 50،000، من بينها هواتف 180 صحفيًا على الأقل. كما يتضمن تسجيلات فيديو من سلسلة من الدورات التدريبية التي عقدتها المنظمة فضلًا عن نسخة إلكترونية من دليل سلامة الصحفيين الصادر بالتعاون مع منظمة اليونسكو.

وتقوم المنظمة بتنفيذ برامج تدريبية في مجال السلامة منذ عقد تقريبًا، وقد وصلت إلى أكثر من 1،800 صحفي من جميع أنحاء العالم. وبالإضافة إلى التدريب، تقدم المنظمة أيضًا مساعدة استجابة سريعة ترمي إلى توفير الحماية والدعم لوسائل الإعلام المهددة والمضايقة أو المحتجزين من الصحفيين.

دليل السلامة للصحفيين الصادر عن منظمة مراسلون بلا حدود

يهدف دليل السلامة للصحفيين الذي أصدرته منظمة مراسلون بلا حدود، وهو دليل شامل لأولئك الذين يعملون في بيئات شديدة الخطورة (متاح على training.rsf.org)، إلى تقديم المشورة العملية لجميع مراحل إعداد التقارير. وباستخدام هذا الدليل، يمكن للصحفيين تقييم المخاطر والاستعداد بشكل أفضل للظروف غير المتوقعة أثناء مهامهم. من بين ذلك:

- تقييم المخاطر
- الأدوية والتطعيمات
- تعبئة أدوات السفر
- السفر داخل مناطق القتال أو المناطق المعرضة لخطر شديد
- الإعداد للهجمات والكمائن والتهديدات الأخرى
- أفضل الممارسات الرقمية للسلامة
- الرعاية الذاتية العقلية والبدنية

تقرير منظمة مراسلون بلا حدود:

سعي الصين إلى إنشاء نظام إعلامي عالمي جديد

© Reporters sans frontières (RSF)

في تقرير سابق بعنوان «سعي الصين إلى إقامة نظام عالمي جديد لوسائل الإعلام» تم نشره في عام 2019، نددت منظمة مراسلون بلا حدود بالمناورات التي قام بها نظام بيجين لتصدير رؤيته القمعية للمعلومات.

ولكي تفرض الصين «نظامًا إعلاميًا عالميًا جديدًا» تكون فيه الصحافة مرادفًا لدعاية الدولة، تستحوذ الصين على الأموال اللازمة لتحديث جهازها الإذاعي الدولي، والاستثمار في منافذ الإعلام الأجنبية، ودعوة الصحفيين من البلدان النامية إلى «التدريب» في الصين.

ومن خلال مشروع التنمية الدولية لمبادرة الحزام والطريق، يشجع النظام أيضًا الحكومات الاستبدادية على تعزيز السيطرة على وسائل الإعلام والإنترنت، ويزودها بالوسائل التقنية والتنظيمية اللازمة. غير أن هذا التوسع، الذي لا يزال من الصعب قياس نطاقه، يشكل تهديدًا مباشرًا على الصحافة والديمقراطية في جميع أنحاء العالم.

يمكن تحميل التقرير من موقع منظمة مراسلون بلا حدود على الإنترنت (بالفرنسية والإنجليزية والصينية التقليدية والصينية المبسطة) أو من خلال هذا الربط:
https://bit.ly/3BxFH2N

مسرد المصطلحات

جهاز التحكم في الإعلام في الصين

شي جين بينغ، الأمين العام للحزب الشيوعي الصيني ورئيس اللجنة العسكرية المركزية منذ نوفمبر 2012، ورئيس جمهورية الصين الشعبية منذ مارس 2013. وكان شي جين بينغ قد عدل الدستور الصيني ليشمل عناصر من «فكره» وحكم البلاد دون حد زمني.

كانت كاري لام، التي تم تعيينها في يوليو 2017 كرئيس تنفيذي في هونغ كونغ، تدافع باستمرار عن سياسات الرقابة التي يتبعها النظام الصيني تحت اسم «الوطنية». وخلال احتجاجات 2019 المؤيدة للديمقراطية، تجاهلت لام عمدًا عنف الشرطة على الصحفيين. وخلال ولايتها، حوكم ما لا يقل عن 12 صحفيًا ومدافعاً عن حرية الصحافة لارتكابهم جرائم ضد الدولة، من بينهم عشرة محتجزون حتى الآن.

إدارة الدعاية، تترجم في بعض الأحيان «قسم الدعاية»، يقوم هذا الجهاز التابع للحزب الشيوعي الصيني بتنفيذ المبادئ التوجيهية الدعائية التي اعتمدها الفريق الرائد للدعاية والعمل الإيديولوجي التابع للجنة المركزية. ومنذ عام 2018، لديه سلطة مباشرة على أنشطة الصحافة والنشر.

المكتب الإعلامي لمجلس الدولة، هذا المكتب الإداري تحت سيطرة إدارة الدعاية المركزية الذي يصوغ «النسخة الإيجابية» الرسمية للأحداث التي يتعين على وسائل الإعلام أن تتبعها، ويقرر الحجج التي ينبغي استخدامها لدحض القصص في وسائل الإعلام الدولية التي تتعارض مع خط الدعاية الرسمي.

إدارة العمل في الجبهة المتحدة، يشرف هذا الفرع الغامض من الحزب الشيوعي الصيني على التحويلات المالية إلى وسائل الإعلام الأجنبية (من بينها وسائل الإعلام باللغة الصينية)، سواء بغرض شراء الإعلانات أو الحصول على الأسهم في وسائل الإعلام هذه.

إدارة الفضاء الإلكتروني الصينية، لتي أنشئت في عام 2014، تنفذ هذه الوكالة السياسات المتعلقة بقضايا الإنترنت التي صاغتها اللجنة المركزية لشؤون الفضاء الإلكتروني، التي يرأسها شي جين بينغ نفسه. وتشرف هذه الوكالة على تدابير الرقابة والمراقبة والدعاية على شبكة الإنترنت.

وكالة أنباء شينخوا، تقع وكالة الأنباء الحكومية تحت شيطرة الحزب ببشكل كبير، ولديها أكثر من 10000 موظف، وتُنشر بعشر لغات (الصينية واليابانية والكورية والعربية والروسية والإنجليزية والألمانية والفرنسية والإسبانية والبرتغالية) ولها 162 مكتب دولي، ومنهم المراكز الإقليمية في هونغ كونغ والقاهرة ونيروبي ونيويورك ومكسيكو وبروكسل.

مجموعة وسائل الإعلام الصينية (CMG)، تم تصميم هذا الكيان الدولي الذي تم الكشف عنه رسميًا في مارس 2018 والمعروف رسميًا باسم «صوت الصين» للجمع بين القدرات الإنتاجية والترويجية لكل أجهزة الإذاعة والتلفزيون الحكومية بغية تعزيز تأثير الدعاية العالمية.

شبكة التلفزيون العالمية الصينية (CGTN)، تنتج هذه الخدمة الإخبارية التلفزيونية التي كانت تعرف سابقًاً باسم أخبار CCTV-9 وCCTV News والتي تملكها الدولة برامج في 160 دولة، وتُبث بخمس لغات (الصينية، والإنجليزية، والعربية، والفرنسية، والروسية). ولدى شبكة التلفزيون العالمية الصينية أكثر من 10,000 موظف في 70 مكتب وثلاثة مراكز إنتاج (في لندن وواشنطن العاصمة ونيروبي).

إذاعة الصين الدولية، تستمد هذه الإذاعة الدولية المملوكة للدولة والتي تأسست في عام 1941 قوتها من تعاونها مع الإذاعة الوطنية الصينية حيث تجمع معها الموارد. وتبث هذه الإذاعة 44 لغة من أكثر من 70 محطة إذاعية أجنبية في شبكة الإذاعة الدولية الصينية (CIBN).

صحيفة تشينا دايلي، هذه الصحيفة اليومية المملوكة للدولة والتي تأسست في عام 1981 ونشرت باللغة الإنجليزية فقط مطالبة بطباعة 900,000 نسخة، ويبلغ إجمالي عدد قرائها 150 مليون قارئ (النسخ المطبوعة والنسخ الموجودة على الإنترنت مجتمعة). ويُدرج ملحق الإعلان الخاص به، الذي يستهدف قادة الرأي العام الدولي، في الصحف المرموقة في جميع أنحاء العالم، ويقدر عدد الصحف التي تُنشر بـ 4 ملايين صحيفة.

صحيفة بيبولز دايلي، التي تأسست في عام 1948، هي الجهاز الدعائي الرسمي للحزب، وغالبًا ما تتم صياغة مقالاتها الافتتاحية من قبل إدارة الدعاية المركزية. وتصرح الصحيفة أن تداولها اليومي يبلغ 3 ملايين نسخة يوميًا. وبالإضافة إلى اللغة الصينية الماندرين، يُنتَج موقعها على الإنترنت بـ 16 لغة من لغات الأقليات الأجنبية والإثنية.

جلوبال تايمز، هي صحيفة قومية للغاية أنشأتها صحيفة بيبولز دايليفي عام 1993 للتعليق على الأخبار الدولية. ويبلغ عدد نسخها المطبوعة باللغة الصينية مليون نسخة، بينما يبلغ عدد نسخها المطبوعة باللغة الإنجليزية، التي تم إطلاقها في عام 2009، 100000 نسخة. ويصرح موقعها على الإنترنت، الذي يصدر بـ 10 لغات، أن لديه 15 ملايين زيارة يوميًا.

مجموعة النشر الدولية الصينية، مجموعة النشر الدولية الصينية التي تأسست في عام 1949 هي أكبر دار نشر باللغة الأجنبية في الصين. وتَنشر بأكثر من عشر لغات ولها 20 مكتبًا دوليًا. ومن بين منشوراتها «Beijing Review»، التي أُطلقت في عام 1958، وهي المجلة الإخبارية الوطنية الوحيدة باللغة الإنجليزية في الصين.

وسائل الإعلام الرائدة في هونغ كونغ، تلعب بعض وسائل الإعلام باللغة الصينية في هونغ كونغ التي تقع تحت سيطرة بكين الجزئية أو الكاملة، مثل تا كونج باو، ون واي بو، وPhoenix TV، دورًا مهمًا في نشر الدعاية الصينية في المجتمعات الصينية الخارجية. وعندما استحوذ عملاق التجارة الإلكترونية الصيني علي بابا على الجريدة الصباحية اليومية South China (SCMP)باللغة الإنجليزية في عام 2016، رأى الكثيرون أن تأثير بكين كان وراء هذا الاستحواذ.

وسائل الإعلام الصينية في الشتات، حازت بكين على السيطرة على أغلب وسائل الإعلام الصينية الرائدة في الشتات. والآن أصبحت صحف مثل صحيفة هيرالد الصينية النيوزيلندية وصحيفة Pacific Times الأسترالية، التي كانت تتمتع بالاستقلال والانتقاد للنظام الصيني، بمثابة الأبواق الدعائية لها. كما طورت الصين منافذها الإعلامية الخاصة مثل Qiaobao (مطبعة الصين) في الولايات المتحدة للمساعدة في نشر وجهة نظرها في الشتات.

السفارات الصينية، سفارات الصين سيئة السمعة نظرًا لمحاولتها ترهيب الصحفيين والأكاديميين الذين يؤدي عملهم إلى إغضابها. ولا يتردد السفراء أنفسهم في توجيه انتقادات علنية لأي «تفسير خاطئ» لأعمال الصين ومضايقة كُتّابها، بما في ذلك على وسائل الإعلام الاجتماعية الأجنبية.

معاهد كونفوشيوس، كُلّفت شبكة معاهد كونفوشيوس التي أُنشئت في عام 2004 بتمويل من وزارتي الثقافة والتعليم والإدارة المركزية للدعاية في الحزب بنشر اللغة والثقافة الصينية وتتألف من أكثر من 500 معهد في 154 دولة. وقد اضطر عدد متزايد من الجامعات إلى إنهاء شراكاتها مع هذه المعاهد لأنها تحاول فرض النسخة الرسمية للحزب من التاريخ والسياسة.

«جيش 50 سنت»، هم المعلقون على الإنترنت، الذين كان يتم الدفع لهم في البداية من عدد المنشورات التي قاموا بها، ومن هنا جاء اسمهم، وهم مسؤولون عن نقل دعاية النظام تحت وهم تمثيل آراء المواطنين الصينيين العاديين.

«Little Pinks»، على عكس «جيش 50 سنت» هم من المتصيدون الذين يتم توظيفهم لإصدار تعليقات جماهيرية مؤيدة للنظام على الإنترنت، ويرد هؤلاء المتصيدون القوميون على منتقدي الصين على كل من المنصات الصينية والأجنبية بمبادرة منهم. وقد حصلت الشبكة على اسمها من الاعتقاد الخاطئ بأن معظم أعضائها من الشابات، اللاتي جئن من منتدى شعبي بينهن.

WeChat (تطبيق المراسلة)، تُعد هذه المنصة التي أنشأتها شركة تانسنت الصينية العملاقة للتكنولوجيا في عام 2011، أكبر منصة في الصين على مستوى وسائل الإعلام الاجتماعية، حيث يستخدمها أكثر من 1 مليار مستخدم بانتظام في مختلف أنحاء العالم. وتشكل البيانات التي تجمعها منصة WeChat، وهي بيانات غير مشفرة وتديرها خوادم في الصين، مصدرًا هامًا للرقابة والنفوذ والمراقبة بالنسبة للنظام الصيني.

Sina Weibo (موقع تدوين صغير)، يعد موقع التويتر الصيني هذا الذي تم إطلاقه في عام 2009 ثاني أكبر شبكة اجتماعية في الصين، ولديه أكثر من 550 مليون مستخدم نشط. وتوظف الشركة جهات رقابية لتعريف وحجب المحتوى والكلمات الرئيسية التي يحتمل أن يعتبرها الحزب «ضارة».

Baidu (محرك البحث)، يهيمن محرك البحث هذا الذي أنشئ في عام 1999على سوق محركات البحث الصينية، ويأتي في المرتبة الثانية فقط في جوجل على المستوى الدولي، ويقدم مجموعة من الخدمات الموازية المماثلة بما في ذلك نسخة من الموسوعة الإلكترونية ويكيبيديا. وعلى الرغم من شهرته بالتعاون مع رقابة الدولة والدعاية لها، كان يحاول التطور على الصعيد الدولي على مدى العقد الماضي، ولا يوجد له حتى الآن نجاح يذكر.

Huawei (مجموعة الاتصالات السلكية واللاسلكية)، مجموعة هواوي التي تأسست في عام 1987 على يد ضابط عسكري صيني سابق هي أكبر مزود للاتصالات السلكية واللاسلكية في العالم، على غرار شركات التكنولوجيا الصينية الأخرى، وتشارك في تعزيز قدرات الرقابة والمراقبة في الصين، وتساعد الأنظمة الاستبدادية في نشر مثل هذه التكنولوجيات.

المؤتمر العالمي للإنترنت (WIC)، يدعو هذ الحدث - الذي انطلق في عام 2014 والذي يعقد سنويًا في ووجن بمقاطعة زيجيانج - المجتمع الدولي إلى التكاتف من أجل بناء «مستقبل مشترك في الفضاء الإلكتروني». ومن خلال الترويج لمفهوم «السيادة الإلكترونية»، تستخدم الصين هذه المؤتمرات لتصدير ممارساتها المتعلقة بالرقابة والمراقبة.

المؤتمر العالمي للإنترنت (WMS)، تدعو هذه القمة التي أطلقتها الصين في عام 2009 وسائل الإعلام العالمية بالكامل إلى الاتحاد في «مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين». وتستخدم الصين هذه القمم للتنديد بهيمنة وسائل الإعلام الغربية والدعوة إلى معالجة عدم التوازن.

منتدى البريكس الإعلامي (BMF)، يشكل هذا المنتدى الذي انطلق في عام 2016 تجمعًا سنويًا لممثلي وسائل الإعلام من الاقتصادات الوطنية الناشئة الخمسة المعروفة باسم مجموعة البريكس (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا). وتتيح مؤتمرات القمة هذه للصين فرصة للتأثير على أنظمة وممارسات وسائل الإعلام في البلدان الأربعة الأخرى.

الغلاف الأمامي من تصوير Badiucao

صمم غلاف هذا التقرير الفنان الصيني Badiucao، الذي تواجه أعماله مجموعة متنوعة من القضايا الاجتماعية والسياسية الصينية وجهًا لوجه وتتحدى رقابة النظام. وقد عمل Badiucao على مجموعة متنوعة من المشاريع مع BBC، وCNN، وChina Digital Times، وFreedom House، وتم عرض أعماله في أستراليا وإيطاليا والولايات المتحدة. في عام 2018، تم إلغاء معرضه في هونغ كونغ في اللحظة الأخيرة بعد التهديدات من بكين. وفي عام 2021، أقام معرضًا منفردًا في بريسيا، إيطاليا، على الرغم من ضغط السفارة الصينية على حكومة المدينة.

REPORTERS
SANS FRONTIÈRES

تعزز منظمة مراسلون بلا حدود وتدافع عن حرية الصحافة وتعدديتها واستقلالها في جميع أنحاء العالم. للمنظمة، التي تتخذ من باريس مقرًا لها، مركز استشاري في الأمم المتحدة واليونسكو ولديها اربعة عشر مكتبًا دوليًا ومراسلًا في 130 دولة.

الأمين العام: مذكرة كريستوف
مسؤولية التحرير: كاثرين مونيه
الكاتب: سيديريك ألفياني/مكتب منظمة مراسلون بلا حدود في شرق آسيا
التنسيق: ألكساندرا بيلاكووسكا
محرر النسخ: كارول كوين
تصوير الغلاف: Badiucao
التصميم الرسومي: Modular Agency

الأمانة الدولية - CS 90247 - 75083 PARIS CEDEX 02
الهاتف: + 33144838484

WWW.RSF.ORG